



البحوث المحاسبية

دورية • علمية • متخصصة • محكمة • نصف سنوية

• تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة

في هذا العدد

- العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية و المراجع الخارجي :
دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية
د. يحيى بن علي الجبر
أستاذ المحاسبة المساعد
جامعة الملك سعود
- تطور جودة المعلومات المحاسبية
دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية بين عامي ٢٠٠١م & ٢٠٠٨م
د. أحمد بن محمد سلمان
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة القصيم
- عرض كتاب :
مبادئ المحاسبة الإدارية
مدخل إتخاذ القرارات
أ.د. سعيد محمد الهلباوي
أستاذ محاسبة التكاليف
- أ.د. تهاني محمود النشار
أستاذ محاسبة التكاليف
- عرض :
د. حاتم رشاد محمد عبد الفتاح
قسم المحاسبة - كلية إدارة الأعمال
جامعة الملك سعود

المجلد الحادي عشر - العدد الثاني - ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

مجلة البحوث المحاسبية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية متخصصة في نشر الأبحاث ذات الصلة بمجالات المحاسبة والمرجعة والتمويل وأسواق المال تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة .

تهدف المجلة إلى الرقي بمهنة المحاسبة والمراجعة نظرياً وعلمياً من خلال تشجيع ونشر الأبحاث العلمية الرصينة التي تتناول مشاكل بحثية محلية أو إقليمية أو دولية ذات صلة بمحالات المحاسبة والمراجعة والتمويل وأسواق المال .

لغة المجلة في اللغة العربية ويجوز لهيئة التحرير قبول نشر البحوث بلغة آخر .

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :

مجلة البحوث المحاسبية

الجمعية السعودية للمحاسبة

ص . ب : ٧١١١٥ - الرياض : ١١٥٨٧

هاتف : ٠١٤٦٧٤٢٦٣ (٩٦٦) فاكس : ٠١٤٦٧٤٢٦٢ (٩٦٦)

saa @ ksu.edu.sa

رئيس التحرير

أ. د. صالح بن راشد العماري
جامعة الملك سعود

نائب رئيس التحرير

د. عبيد بن سعد المطيري
جامعة القصيم

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. حسام بن عبد المحسن العنقري
جامعة الملك عبد العزيز

أ. د. محمد بن سلطان السهلي
جامعة الملك سعود

د. صالح بن حمد الشنيقي
جامعة الملك سعود

د. محمد سليمان العقيل
معهد الإدارة العامة

د. أحمد محمد سلمان
جامعة القصيم

د. خالد بن ناصر الرخاطر
جامعة قطر

شروط النشر بالمجلة

يقتصر تبويب (البحوث المحاسبية) على ثلاثة أبواب هي:

١. بحوث محكمة.

٢. عرض كتب.

٣. تعليقات.

شروط ومعايير نشر البحوث:

١. أن يسهم البحث أو الدراسة في تعميق المعرفة في المجالات المحاسبية والمراجعة والتمويل وأسواق المال.

٢. أن يتصف بالجدية والأصالة العلمية وأن يكتب بلغة صحيحة.

٣. ألا يكون قد سبق نشره.

٤. أن يكون البحث مكتوباً على ورق حجم (A4) و مقدماً على قرص ممغنط.

٥. أن يكون البحث مستوفياً لشروط البحث العلمي، بما في ذلك ملخص البحث وعرض للمشكلة ومراجعة الأدبيات ذات العلاقة والمنهجية المتبعة ومناقشة أو تحليل للنتائج والتوصيات.

٦. مراعاة قواعد التوثيق العلمي للبحوث في متن البحث فضلاً عن استخدام الحواشي لوضع أي بيانات تفصيلية لمصادر الاقتباس أو أي معلومات توضيحية بالإضافة إلى كتابة قائمة مرتبة للمراجع في نهاية البحث.

٧. يجب مراعاة الضوابط التالية بصدد استخدام الهوامش والمراجع:

أ. المراجع: يتم الإشارة إلى المراجع في متن البحث، على أن تقدم المراجع جميعها تحت عنوان "المراجع" في نهاية البحث بالطريقة المتبعة.

ب. الدوريات : يشار إليها في متن البحث أما في قائمة المراجع فتكتب حسب المعيار التالي: يبدأ المرجع باسم عائلة المؤلف ثم الأسماء الأولى واختصاراتها، فعنوان البحث (بين علامتي تنصيص)، فاسم الدورية (تحت خط)، المجلد، العدد، تاريخ النشر، الصفحة أو الصفحات المشار إليها.

ج. الكتب: يشار إليها مع ذكر الصفحات أما في قائمة المراجع فيكتب اسم عائلة المؤلف ثم الأسماء الأولى أو اختصاراتها، فعنوان الكتاب (تحت خط) فمكان النشر، فالناشر، سنة النشر، الصفحة أو الصفحات المشار إليها.

د. الهوامش: تستخدم الهوامش لتزويد القارئ بمعلومات توضيحية، ويشار إلى التعليق في المتن بأرقام مرتفعة عن السطر بدون أقواس وتوضع في أسفل الصفحة وأن تكون مختصرة ما أمكن ذلك.

عرض الكتب:

يراعى في الكتاب موضوع العرض أن يكون متميزاً ومفيداً ومن الكتب المصدرة حديثاً ويضع عرض الكتب للضوابط التالية :

١. عرض تقرير (توصيف مختصر) للكتاب يشمل على ملخص بمحتويات فصول الكتاب (صفحتين)

٢. عرض نقدي للكتاب، (من ٣ إلى ٤ صفحات) ويشتمل على عرض نقدي لأهم الآراء والأفكار العلمية المطروحة في الكتاب مدعماً بالأسانيد والحجج العلمية بما في ذلك:

أ. التخصص الدقيق.

ب. الملاءمة للمقررات الدراسية

ج. الملاءمة للممارسين والتطبيق العملي

د. الإضافات التي ينفرد بها الكتاب بالمقارنة بالمراجع الأخرى.

هـ. الشمول وطريقة العرض والعمق.

٣. مقترحات لتطوير الكتاب، (من ٤ إلى ٥ صفحات)، وتشمل اقتراح بعض الآراء والأفكار العلمية التي يمكن أن تساهم في تطوير الكتاب على أن تكون هذه الآراء والأفكار مدعمة بالأسانيد والحجج العلمية، ويمكن أن تشمل مقترحات التطوير ما يلي:

أ. إضافة موضوعات كان يجب تغطيتها (كلياً أو جزئياً).

ب. تحسين في طريقة عرض فصول معينة من الكتاب.

ج. نواحي فنية وعامة.

التعليقات:

تكون التعليقات على البحوث التي سبق نشرها، ويجب أن تكون مؤيدة بأسانيد علمية تدعم وجهة نظر المعلق وتخضع لنفس قواعد النشر المطبقة على الأبحاث المحكمة من حيث إتباع الأسلوب العلمي، وترسل التعليقات لمؤلف البحث موضع التعليق وينشر الرد مع التعليق في نفس العدد.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٩	العلاقة بين جودة الارباح المحاسبية و المراجع الخارجي
٣٣	تطور جودة المعلومات المحاسبية
١٠٩	عرض كتاب: مبادئ المحاسبة الإدارية

العلاقة بين جودة الارباح المحاسبية و المراجع الخارجي : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية

د. يحيى بن علي الجبر

أستاذ المحاسبة المساعد - جامعة الملك سعود

ملخص :

يهدف هذا البحث الى دراسة العلاقة بين جودة الارباح المحاسبية للشركات وجودة المراجع الخارجي بالتطبيق على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٧م الى ٢٠١١م. حيث تم استخدام ديمومة الارباح كمؤشر على جودة الارباح المحاسبية. وتم استخدام كل من مكاتب المراجعة الكبرى، ومكاتب المراجعة المتخصصة كمؤشر على جودة المراجعة. أظهرت نتائج البحث عدم وجود تأثير للمراجع سواء كان من مكاتب المراجعة الكبيرة او مكاتب المراجعة المتخصصة على جودة الارباح. مما يشير الى المستثمرين في سوق الأوراق المالية السعودي وغيرهم من ذوي العلاقة لا يعتبرون الربح الذي تمت مراجعته بواسطة المكاتب المراجعة الكبرى أو المتخصصة اعلى جودة مقارنة بالربح الذي تمت مراجعته بواسطة مكاتب المراجعة الاخرى، ولا يمنحونه وزنا تقييما اكبر. وتساهم نتائج هذا البحث في مساعدة الجهات التنظيمية في السوق المالية السعودية من خلال تسليط الضوء على جوانب تتعلق بأحد المؤثرات المحتملة على جودة الارباح. كما اظهرت نتائج البحث مزيد من الاقبال من الشركات المساهمة السعودية على التعاقد مع مكاتب المراجعة المتخصصة. مما يشير الى أن مؤشر المكاتب المتخصصة قد يلعب دوراً متزايداً كمؤشر على جودة المراجعة في المملكة، الامر الذي يمكن للدراسات المستقبلية ان تنظر في اخذه في الاعتبار عند قياس جودة المراجعة في المملكة.

Abstract:

The purpose of this study is to empirically examine the effects of audit quality on earnings quality of the Saudi listed firms during the period from 2007 to 2011. The study proxies for audit quality using the Big 4/non-Big 4 dichotomy and auditor industry specialization. It also proxies for earnings quality using earnings persistence. The results indicate that clients of Big 4 auditors and clients of industry specialist auditors do not differ with respect to earnings persistence compared to clients of non-Big 4 auditors and clients of non-specialist auditors. These results provide evidence that investors in the Saudi stock market do not regard clients of Big 4 or industry specialists as having higher earnings quality than clients of non-Big 4 or non-specialists. These results should help Saudi capital market regulators, among others, by shedding light into aspects related to one of the potential factors affecting earnings quality. The study also finds an increasing demand for industry specialization audit in the Kingdom of Saudi Arabia. This finding indicates that the proxy of auditor industry specialization may play an increasing role as an indicator of the audit quality, which implies that future studies should consider taking it into account when measuring the audit quality in the Kingdom.

١. أهمية ومشكلة وهدف البحث:

اهتمت أدبيات المحاسبة بالعوامل التي تؤثر على جودة الأرباح، ومنها العامل المتعلق بدور المراجع الخارجي. فدور المراجع الخارجي في إضفاء الثقة على القوائم المالية يستلزم منه الحصول على أدلة وقرائن ملائمة وكافية للتحقق من رقم الأرباح الذي تظهره الشركة. ويهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين جودة الأرباح للشركات السعودية وجودة أداء المراجع الخارجي. وبحسب علم الباحث، فلا توجد دراسات تطبيقية في المملكة العربية السعودية تطرقت إلى العلاقة بين جودة الأرباح للشركات ودور المراجع الخارجي من قبل. ودعا بحث حديث قام به العقيل (٢٠١١) إلى دراسة تأثير دور المراجع الخارجي على جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية للشركات السعودية. ويذكر (Healy and Palepu, 2001, p. 406) أنه على الرغم من أن "المراجع الخارجي نظرياً يقوم بإضفاء الثقة على القوائم المالية إلا أنه من المستغرب أن الأبحاث التطبيقية قدمت القليل من الأدلة لإثبات ذلك". مما يؤكد الحاجة إلى إجراء مثل هذه الدراسات.

وتمثل العلاقة بين جودة الأرباح وجودة أداء المراجع الخارجي مصدر اهتمام للمستثمرين ولإدارة الشركات والجهات التنظيمية والمراجعين الخارجيين. فالمستثمرين عند اتخاذهم لقرار اختيار المراجع مهتمون بمعرفة مدى تأثير اختيار مراجع من درجة جودة معينة على جودة الأرباح. وإدارات الشركات مهتمة أيضاً بتقييم دور المراجع الخارجي في تعزيز جودة الأرباح، وذلك في سعيها لتبرير الزيادة في الأرباح التي تدفع عادة للمراجعين الأكثر جودة. كذلك فالجهات التنظيمية مهتمة أيضاً بمعرفة العلاقة بين جودة الأرباح للشركات ودور المراجع الخارجي في مساعها لمعرفة الجوانب التي تؤثر على جودة الأرباح. والمراجعون الخارجيون أنفسهم مهتمون بوجود دليل تطبيقي يربط أداءهم لعملهم بجودة الأرباح مما يعزز من دورهم أمام مستخدمي القوائم المالية.

ويسعى البحث على وجه الخصوص إلى تحقيق الهدف التالي بالتطبيق على سوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١ م وهو:

قياس العلاقة بين جودة الأرباح للشركات السعودية المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي (وذلك باستخدام ديمومة الأرباح كمؤشر على جودة الأرباح المحاسبية) وبين جودة المراجع الخارجي (وذلك باستخدام كل من مكاتب المراجعة الكبرى، ومكاتب المراجعة المتخصصة كمؤشر على جودة المراجعة).

وتعد هذه الدراسة الأولى، بحسب علم الباحث، التي تستخدم مكاتب المراجعة المتخصصة كمؤشر على جودة المراجعة بالتطبيق على البيئة السعودية.

و يأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في توفير دليل حول جودة المراجعة وتأثيرها على جودة الأرباح في المملكة. كذلك يأمل الباحث أن توفر هذه الدراسة دليل تطبيقي يسلط الضوء على جوانب تهم الجهات التنظيمية المهتمة بسوق المال، فيما يتعلق بأحد المؤثرات المحتملة على جودة الأرباح وتوعية مستخدمي القوائم المالية حول أهمية بذل مزيد من الاهتمام بقرار اختيار المراجع.

وسيتم تقسيم هذه الدراسة إلى الأقسام الرئيسية التالية: منهجية الدراسة، ثم الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة، وبعد ذلك يأتي قسم الدراسة التطبيقية، وأخيراً الخلاصة.

٢ - منهجية البحث:

تطبق هذه الدراسة المنهج التحليل الاختباري والذي يتم من خلاله مراجعة الأبحاث ذات الصلة لبناء الإطار النظري وتحديد متغيرات الدراسة ذات العلاقة. ثم يتم اختبار اثر تلك المتغيرات بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية. ثم يتم بعد ذلك تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها. ويعتبر هذا المنهج ملائماً لهدف الدراسة.

٣ - الدراسات السابقة وفرضيات البحث:

اهتمت أدبيات المحاسبة بالعوامل التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ومنها العامل المتعلق بدور المراجع الخارجي. فقد بينت عدد من الدراسات أن هناك علاقة

موجبة بين جودة المراجعة و جودة المعلومات المحاسبية، والتي تشكل الارباح احد اهم عناصرها. ^(١) فقيام المراجع بأداء مهامه بجودة اعلى يزيد من قدرته على اكتشاف الانحرافات، وممارسات إدارة الشركة الهادفة إلى إدارة الأرباح، ومن ثم تعديل القوائم المالية بما يتناسب مع متطلبات المعايير، مما يسهم في رفع جودة المعلومات المحاسبية.

وتستخدم ادبيات المحاسبة عدة طرق لقياس جودة المعلومات المحاسبية منها على سبيل المثال، التصنيفات التي ينشرها المحللون الماليون، القضايا المرفوعة ضد مكاتب المراجعة، العقوبات التي توقعها الجهات التنظيمية ضد الشركات، وجودة الارباح. ويعد مقياس جودة الارباح من اهم تلك الطرق. و تقيس ادبيات المحاسبة جودة الارباح باستخدام عدد من المؤشرات كذلك. ومن تلك المؤشرات مؤشر ديمومة أو تكرر الأرباح الحالية في المستقبل. (Sloan ,1996; Barth, Beaver, Hand and Landsman,1999; Francis, LaFond, Olsson, and Schipper,2004; Clinch, Fuller, Govendir, Well, 2010; Chalmers, Clinch, Godfrey, 2011; Penman and Zhang, 2002). ف جودة الارباح تزيد كلما كانت الارباح الحالية لها صفة ديمومة أي تتكرر مستقبلا، مما يعني أن الأرباح الحالية هي مؤشر جيد للأرباح المستقبلية. وتعد المعلومات المحاسبية ملائمة وبالتالي ذات جودة عالية كلما كانت تساعد على التنبؤ المستقبلي (انظر على سبيل المثال، مفاهيم المحاسبة المالية - الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٧). وتقدم دراسة الجبر والعقيل (٢٠١٢) والتي شملت عينة من ١١٧ شركة سعودية مسجلة في سوق الاوراق المالية خلال الفترة من ١٩٩٥م إلى ٢٠١١م دليل على أن ارباح الشركات السعودية بشكل عام هي ذات ديمومه وتكرر مستقبلا.

وتظهر ادبيات المراجعة ان المراجعين الخارجيين يختلفون في مستويات الجودة. وعرفت (DeAngelo(1981 جودة المراجعة بأنها إمكانية أن يقوم المراجع بالاكشاف

(١) تشير ادبيات المحاسبة الى أن الارباح هي المعلومة الرئيسية الأهم التي تحتويها القوائم المالية (انظر على سبيل المثال (Lev.1989).

والتقرير عن الانحرافات في النظام المحاسبي للعميل. وقياس الجودة بحسب التعريف السابق يستلزم الاطلاع على اوراق عمل المراجع، وهذا غير متاح للأطراف خارج عملية المراجعة. لذا تلجأ ادبيات المراجعة الى استخدام مؤشرات لجودة المراجعة مثل استخدام مؤشر مكاتب المراجعة الكبرى وهي ما تسمى بـ (Big N⁽¹⁾) أو مدى تخصص المكتب في مراجعة صناعة او قطاع معين وهي ما يطلق عليها مكاتب المراجعة المتخصصة.

٣-١ مؤشر مكاتب المراجعة الكبرى:

يشير (Simunic and Stein (1987) الى أن اسم المكتب، مثل كونه احد المكاتب الكبرى (Big N)، يُستخدم من قبل الاطراف الخارجية كمؤشر للتمييز بين مستويات الجودة. وتقدم ادبيات المراجعة أدلة حول جودة أداء مكاتب المراجعة الكبرى (Big N) مقارنة بالمكاتب الاخرى. فعلى سبيل المثال، وبالتطبيق على اسواق الولايات المتحدة الامريكية، أظهر (Francis and Simon (1987 أن اتعاب المراجعة التي تتقاضاها المكاتب الكبرى هي اعلى مقارنة بالمكاتب الاخرى، وأن الزيادة في الاتعاب هي مقابل السمعة التي تتمتع بها. وأن تلك المكاتب لديها حافز لأداء ذي جودة اعلى لتجنب خطر فقد السمعة التي اكتسبتها وكذلك لتجنب المخاطر القانونية التي قد تتعرض لها والتي تكون عادة عالية نظرا لضخامة حجمهم (DeAngelo (1981). كما أظهر (Beatty (1989 أن الشركات المطروحة اولياً والتي تراجع من قبل المكاتب الكبرى تتعرض لخطر اقل لاحتمال تسعير طرحها باقل من قيمته العادلة مقارنة بالشركات التي تراجع من قبل المكاتب الاخرى. كما وجدت دراسة (Eichenseher, Hagigi, and Shields (1989 أن السوق يتفاعل بشكل ايجابي عند إعلان الشركات عن تغيير مكتب المراجعة من مكتب لا ينتمي الى Big N الى مكتب ينتمي

(١) المكاتب الكبرى Big N هي مصطلح يستخدم في ادبيات المراجعة وفي اوساط مهنة المحاسبة والمراجعة

للإشارة الى المكاتب الكبرى والتي تستحوذ على الحجم الاكبر من سوق المراجعة. وقد تقلص عددها

عبر الوقت من ثمان مكاتب الى اربعة حالياً وهي ما تسمى Big 4 حالياً.

الى Big N. كما بين (DeFond and Jiambalvo (1993); DeFond and Jiambalvo (1991); ان المكاتب الكبرى تحد من ممارسات ادارة الارباح لدى الشركات التي تخضع لمراجعتها.

كما قدمت ادبيات المراجعة ايضا ادلة حول اداء مكاتب المراجعة الكبرى في بيئات خارج الولايات المتحدة الامريكية. فقد أظهرت دراسة (Fan and Wong (2005) أن التعاقد مع المكاتب الكبرى كان وسيلة للتخفيف من حدة الصراع بين المساهمين والادارة في دول شرق اسيا. وبالتطبيق على بيئات أوربية، اظهر (Chan, Ezzamel and Gwilliam (1993) ان فرق المراجعة التابعة للمكاتب الكبرى تميل الى اظهار خبرة اكبر في ادائها مما يمكنها من الحصول على رسوم اعلى. كما اظهرت دراسة (Knechel and Vanstraelen (2007) وجود علاقه عكسية بين تعرض الشركات للافلاس والتعاقد مع المكاتب الكبرى. كما اظهر (Francis (1984) بالتطبيق على سوق المراجعة الاسترالي، أن المكاتب الكبرى تحصل على اتعاب اعلى من المكاتب الاخرى بسبب انها ميزت خدمات المراجعة التي تقدمها.

وفي المملكة العربية السعودية، استخدم (Al Jabr (2011) مؤشر المكاتب الكبرى (Big N) كمؤشر على جودة المراجعة في دراسته للعلاقة بين نسبة وجود الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات المساهمة السعودية ، وبين اختيار مكتب المراجعة الخارجي لعينة تغطي العام ٢٠٠٨م. حيث أظهر أن وجود نسبة أكبر من الأعضاء غير التنفيذيين ليس له تأثير على اختيار مكتب المراجعة سواء من المكاتب الكبرى او غيرها.

٣-٢ مؤشر مكاتب المراجعة المتخصصة :

تستخدم ادبيات المراجعة كذلك مكاتب المراجعة المتخصصة كمؤشر اخر على جودة المراجعة. ولقد أشارت عدد من الدراسات الى ان اتجاه مكاتب المراجعة لمزيد من التخصص في صناعات معينة يدل على أن مؤشر المكاتب المتخصصة قد يلعب دوراً متزايداً كمؤشر على جودة المراجعة (Balsam, Krishnan, Yang, 2003; Hogan and Jeter 1999; Solomon, Shields, and Whittington, 1999) . و ينظر عموماً الى

المكاتب المتخصصة بأنها تقوم بمراجعة اكثر جودة من غير المتخصصة ، و أن الخبرة والمعرفة المتراكمة لديها تمكنها من تحديد ومعالجة الأمور والمشاكل الخاصة بالصناعة او القطاع ذي الصلة، وما يتبع ذلك من تطويرها لمنهجية افضل لمراجعة الحسابات تساعد على أداء مراجعة ذات جودة اعلى. ويؤكد المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين أن التخصص في صناعة او قطاع معين ينتج عنه اداء لمراجعة ذي جودة اعلى (AICPA, 1997).

كذلك ينظر الى المكاتب المتخصصة بأنها أكثر ميلا لبذل موارد اكبر في مجال تدريب الموظفين والتقنية في الصناعات التي كونت فيها خبرة اكبر (Gramling, Johnson, and Khurana, 2001). ويكون لدى المكاتب المتخصصة في صناعة معينة عادة حافز اكبر لتنفيذ مراجعة الحسابات بدرجة عالية من الجودة لتجنب خطر فقد هذه السمعة في حالة قيامها بمراجعة من درجة جودة أقل. (Jenkins, Kane and Velury, 2006)

وتقدم ادبيات المراجعة أدلة حول جودة اداء المكاتب المتخصصة مقارنة بغير المتخصصة. فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة (2001) Beasley and Petroni أن التخصص في مراجعة صناعات معينة يوفر وسيلة فعالة لتأكيد جودة المراجعة. كما وجد كل من (1995) Craswell, Francis and Taylor; (2000) Defond, Francis, and Wong أن المكاتب المتخصصة تحصل على اعجاب اعلى كمؤشر على جودة المراجعة التي تقوم بها. واطهر (1983) Shockley and Holt من خلال دراستهما التي اجريها على عينة من البنوك، انه يُنظر الى مكاتب المراجعة التي تستحوذ على حصة اكبر من سوق المراجعة ، في تلك الصناعة، على انها تؤدي مراجعة ذات جودة اعلى.

٣-٣ العلاقة بين جودة المراجعة وجودة الارباح:

تشير نظرية الوكالة الى أنه يكون لدى إدارة المنشأة حافز الى إدارة الارباح نتيجة لربط المنافع التي تحصل عليها إدارة المنشأة، سواء بشكل صريح او ضمني، بأداء المنشأة. وأن احد الوسائل للحد من إدارة الارباح هو في التعاقد مع مراجع

حسابات مستقل يضيفي الثقة على البيانات المحاسبية المقدمة من قبل الادارة (Jensen and Meckling, 1976; Fama, 1980; Fama and Jensen, 1983). ويتوفر لدى مكاتب المراجعة الكبرى أو المتخصصة حافز اكبر لتنفيذ عملية المراجعة بدرجة جودة أعلى بسبب خشيتها من تعرض سمعتها التي بنتها عبر الزمن للخطر. وهذا الحافز يسهم في زيادة قدرة تلك المكاتب على اكتشاف الانحرافات و ممارسات إدارة المنشأة الهادفة إلى إدارة الأرباح، ومن ثم تعديل القوائم المالية بما يتناسب مع متطلبات المعايير مما يسهم في رفع جودة الارباح.

ولقد قدمت عدد من الدراسات ادلة تطبيقية على أن الشركات التي تراجع بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى تظهر درجة اعلى من جودة الارباح. فعلى سبيل المثال، اظهر كل من Becker, DeFond, Jiambalvo, and Subramanyam, 1998; Francis, Maydew, and Sparks, 1999; Reichelt and Wang 2010 ان عناصر الاستحقاق الاختيارية هي اقل للشركات التي يتم مراجعتها بواسطة المكاتب الكبرى او ما يسمى (Big N). كما اظهر Teoh and Wong (1993) و Khurana and Raman (2004) أن معامل استجابة الأرباح (Earnings Response Coefficients) هو اعلى للشركات التي تراجع من قبل المكاتب الكبرى. و اظهر Defond and Jiambalvo (1991) ان ارباح الشركات التي تراجع من قبل المكاتب الكبرى تشهد حالات اقل من الاخطاء والانحرافات. كما اظهر Hussainey (2009) أن المستثمرين في الشركات التي تراجعها المكاتب الكبرى لديهم قدرة اكبر على التنبؤ بالأرباح المستقبلية. وفي دراسة حديثة شملت ٤٢ دولة، وجد Francis , Michas, and Seavey (2012) أن الشركات التي تراجع بواسطة المكاتب الكبرى لديها عناصر استحقاق اقل مما يشير الى تمتعها بجودة ارباح اعلى.

كذلك قدمت الدراسات أدلة تطبيقية ايضا على أن الشركات التي تراجع بواسطة المكاتب المتخصصة تظهر درجة اعلى من جودة الارباح. فعلى سبيل المثال، وجد Balsam, et al. (2003) أن الشركات التي تراجع من قبل المكاتب المتخصصة لديها معامل استجابة أرباح أعلى، و عناصر استحقاق اختيارية اقل

مقارنة بالشركات التي تراجع من المكاتب غير المتخصصة. كذلك اظهر Krishnan(2003) ; Rusmin(2010) أن عناصر الاستحقاق الاختيارية هي اقل للشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراجعين متخصصين. كما أشار Gramling, et al. (2001) الى أن ديمومة الارباح هي اكبر بالنسبة للشركات التي تراجع من قبل المكاتب المتخصصة. و أظهر Carcello and Nagy (2004) وجود حالات اقل من الغش للشركات التي تراجع من قبل المكاتب المتخصصة. كما وجد O'Keefe, King and Gaver (1994) علاقة طردية بين خبرة المراجع في الصناعة وبين الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها. كما بين Jenkins et al. (2006) ان المراجعين المختصين اسهموا في التقليل من الانخفاض في جودة الارباح خلال فترة دراستهم. ووجد Dunn and Mayhew (2004) علاقة موجبة بين مراجعة المكاتب المتخصصة وتصنيفات المحللين الماليين الخاصة بدرجة جودة الإفصاح.

مما سبق، تشير الدراسات السابقة الى أن جودة الارباح للشركات تتأثر بجودة المراجعة وتحديد جودة المراجعة المقدمة من قبل المكاتب الكبرى و المكاتب المتخصصة. وفي ضوء ذلك، فسيتم اختبار مدى كون ارباح الشركات السعودية التي تراجع بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى أو مكاتب المراجعة المتخصصة هي ذات ديمومة اكبر، أي انها تعكس جودة ارباح اعلى، من تلك التي تراجع من قبل المكاتب الاخرى.

وسيتم اختبار تلك العلاقة بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي باستخدام النموذج المطبق في دراسة Sloan (1996) من خلال الفرض الأول في صيغة البديل والذي يختبر ما اذا كانت ارباح الشركات التي تراجع بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى هي اكثر ديمومة من تلك الخاصة بالشركات التي تراجع بواسطة مكاتب المراجعة الاخرى.

الفرض الأول: ديمومة ارباح الشركات التي تراجع بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى هي أقوى من ديمومة ارباح الشركات التي تراجع بواسطة مكاتب المراجعة غير الكبرى.

كما يختبر الفرض الثاني ذات العلاقة باستخدام مؤشر مكاتب المراجعة المتخصصة كمؤشر آخر على جودة المراجعة وذلك من خلال الفرض الثاني في صيغة البديل التالي.

الفرض الثاني: ديمومة ارباح الشركات التي تراجع بواسطة مكاتب المراجعة المتخصصة هي أقوى من ديمومة ارباح الشركات التي تُراجع بواسطة مكاتب المراجعة غير المتخصصة.

٤- الدراسة التطبيقية :

٤-١ نموذج ومتغيرات البحث:

يتم في هذا القسم من البحث استخدام النموذج المطبق في دراسة Sloan (1996) والمطبق ايضا في دراسات لاحقة مثل دراسة Clinch, et al.(2010) كاختبار لديمومة الربح ، و ذلك على النحو التالي:

$$E_{it+1} = \alpha_0 + \alpha_1 E_{it} + \varepsilon_{it+1} \quad (1)$$

حيث أن E_{it} تعني صافي الربح السنوي الحالي من واقع قائمة الدخل و E_{it+1} تعني صافي الربح السنوي المستقبلي أي للفترة t زائد واحد . ويتم قسمة صافي الربح على إجمالي الأصول لأغراض الترجيح (Deflation) وذلك على غرار دراسة Sloan (1996).

ولاختبار الفرض الاول، يتم اضافة المتغير $Big4_{it} \times E_{it}$ للنموذج اعلاه وهو يمثل الشركات التي تُراجع من قبل المكاتب الكبرى وهو متغير وهمي (Dummy Variable) يُعطى الرقم ١ اذا كانت الشركة تُراجع بواسطة مكتب مراجعة من المكاتب الكبرى (Big 4) في الفترة t والا يُعطى الرقم صفر. ويتم تعريف المكاتب الكبرى (Big 4) كما هو معروف عالميا وهي-Price Waterhouse Coopers , Ernst and Young, KPMG , Deloitte and Touche وهي تعمل جميعها بالمملكة العربية السعودية . ويهدف هذا المتغير الى التعرف على مدى تأثير المكاتب الكبرى على تحسين ديمومة وتكرار الربح مستقبلا اي جودة الأرباح. ويكون النموذج بعد اضافة المتغير كما يلي:

$$E_{it+1} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Big4}_{it} + \alpha_2 E_{it} + \alpha_3 E_{it} * \text{Big4}_{it} + \varepsilon_{it+1} \quad (2)$$

ويُتوقع ان يكون معامل المتغير $E_{it} * \text{Big4}_{it}$ موجب وذو دلالة احصائية اذا كان لمكاتب المراجعة الكبرى تأثير على تحسين جودة الأرباح.

ولاختبار الفرض الثاني، فيتم اضافة المتغير $\text{Spec}_{it} * E_{it}$ للنموذج رقم (١) ليمثل الشركات التي تُراجع من قبل المكاتب المتخصصة وهو متغير وهمي يُعطى الرقم ١ اذا كان اذا كانت الشركة تُراجع بواسطة مكتب مراجعة من المكاتب المتخصصة في الفترة t والا يُعطى الرقم صفر. ويهدف هذا المتغير الى التعرف على مدى تأثير المكاتب المتخصصة على تحسين ديمومة وتكرار الربح مستقبلا. ويكون النموذج بعد اضافة المتغير كما يلي:

$$E_{it+1} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Spec}_{it} + \alpha_2 E_{it} + \alpha_3 E_{it} * \text{Spec}_{it} + \varepsilon_{it+1} \quad (3)$$

ويُتوقع ان يكون معامل المتغير $E_{it} * \text{Spec}_{it}$ موجب وذو دلالة احصائية ليعكس تأثير المكاتب المتخصصة على تحسين جودة الأرباح. ولقياس مدى كون المكتب متخصص ام لا، فعلى غرار دراسة، (Hogan and Jeter (1999)، يتم اعتبار المكتب من ضمن المكاتب المتخصصة اذا كان يستحوذ على ما نسبته ٢٠٪ او اكثر من خدمات المراجعة المقدمة لصناعة او قطاع معين. ويشير مكتب المحاسبة الامريكي (General Accounting Office) الى ان يمكن قياس التخصص لمكاتب المراجعة من خلال نصيب المكتب في الصناعة محتسبا بناء على اجمالي الاصول الخاصة بالصناعة او اجمالي المبيعات (GAO, 2003, footnote 18). لذا فتعتبر الدراسة الحالية المكتب من ضمن مكاتب المراجعة المتخصصة اذا كان يراجع شركات تستحوذ على نسبة ٢٠٪ او أكثر من اجمالي الاصول الخاصة بالصناعة (القطاع) في ذات سنة المراجعة. وتبلغ عدد القطاعات في سوق الاوراق المالية السعودي ١٥ قطاعا هي المصارف والخدمات المالية، الصناعات البتروكيماوية، الاسمنت، التجزئة، الطاقة والمرافق الخدمية، الزراعة والصناعات الغذائية، الاتصالات وتقنية المعلومات، التأمين، شركات

الاستثمار المتعدد، الاستثمار الصناعي، التشييد والبناء، التطوير العقاري، النقل، الاعلام والنشر، الفنادق والسياحة.

٢-٤ عينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة السعودية المسجلة بسوق الأسهم السعودي خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى الفترة ٢٠١١م، وهي احدث فترة متاحة (تداول، ٢٠١١م). وقد تم اختيار العينة استنادا إلى توافر بيانات القوائم المالية لفترة الدراسة وتوفر معلومات عن اسم المراجع. هذا وقد نتج عن ذلك عينة مكونة بلغ عدد مشاهداتها (٥١٠) مشاهدة.

وقد تم الحصول على الأرباح السنوية من قاعدة البيانات المتوفرة في موقع قولف بيس (Gulfbase) الالكتروني (www.gulfbase.com)، حيث يوفر هذا الموقع قاعدة بيانات لمشركيه والتي تحتوي على بيانات لجميع الشركات السعودية المسجلة في سوق الأسهم. كذلك تم الحصول على رقم اجمالي الاصول و لقياس مدى كون المكتب متخصص ام لا من ذات قاعدة البيانات.

٣-٤ نتائج البحث :

٣-٤-١ نسبة المراجعة التي تقوم بها المكاتب الكبرى او المتخصصة مقارنة بالمكاتب الاخرى:
يتوجب على الشركات المساهمة نظاما في المملكة ان تراجع حساباتها بواسطة مراجع حسابات مرخص له لعمل بالمملكة.^(١) ويبين الجدول رقم (١) أن مكاتب المراجعة الاربعة الكبرى راجعت نسبة اكبر من الشركات المساهمة المسجلة في سوق الاوراق المالية مقارنة بالمكاتب الاخرى في المملكة. ونمت نسبة ما قامت به المكاتب الكبرى من مراجعة من نسبة ٦٥٪ من اجمالي الشركات المسجلة في العام ٢٠٠٧م الى ٧٤٪ في العام ٢٠١١م. وقد قدرت هذه النسبة في دول مجموعة الثمان الكبرى بـ ٨٤٪ و ٧٠٪ عالميا (Huber , 2011).

(١) يتوجب على البنوك وشركات التأمين نظاما أن تتم مراجعة حساباتها من قبل مراجعين اثنين للحسابات.

جدول رقم (١)

نسبة الشركات المساهمة التي تُراجعها مكاتب المراجعة الكبرى

نسبة الشركات المسجلة التي تمت مراجعتها بواسطة المكاتب الكبرى	عدد الشركات التي تمت مراجعتها بواسطة المكاتب الكبرى	اجمالي الشركات المسجلة	السنة
65%	72	111	2007
72%	91	127	2008
70%	95	135	2009
70%	102	146	2010
74%	111	150	2011

كما يبين الجدول رقم (٢) أن المكاتب المتخصصة راجعت نسبة أكبر من الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية مقارنة بالمكاتب غير المتخصصة في المملكة. فقد بلغت نسبة ما راجعته المكاتب المتخصصة ٥٨% من إجمالي الشركات المسجلة في العام ٢٠١١م مقابل ٥٢% في العام ٢٠٠٧م. وتشير هذه النتيجة إلى مزيد من الأقبال من الشركات المساهمة السعودية على التعاقد مع المكاتب المتخصصة. مما يشير إلى أن مؤشر المكاتب المتخصصة قد يلعب دور متزايد كمؤشر على جودة المراجعة في المملكة وذلك على غرار ما اشارت إليه الدراسات التي تم تطبيقها في بيئات أخرى (Balsam, et al., 2003; Hogan and Jeter 1999; Solomon, et al., 1999).

جدول رقم (٢)

نسبة الشركات المساهمة التي تُراجعها مكاتب المراجعة المتخصصة

نسبة الشركات المسجلة التي تمت مراجعتها بواسطة المكاتب المتخصصة	عدد الشركات التي تمت مراجعتها بواسطة المكاتب المتخصصة	اجمالي الشركات المسجلة	السنة
53%	59	111	2007
58%	74	127	2008
59%	80	135	2009
58%	84	146	2010
58%	87	150	2011

٢-٣-٤ وصف إحصائي لعينة البحث:

يوضح الجدول رقم (٢) الوصف الإحصائي لمتغيرات البحث للشركات المشمولة في عينة هذه الدراسة خلال الفترة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م وعددها ٥١٠ مشاهده. بلغ متوسط صافي الربح (Earn) خلال الفترة يبلغ ١١٦, ٧٢٨ مليون ريال كأرباح وبلغ الوسيط ٧٤٦, ١٠٠ مليون ريال. وهذا الفرق الكبير بين المتوسط الحسابي والوسيط يظهر حجم التفاوت بين الشركات في تحقيق الربحية. ويعكس المتغير (E) نسبة الأرباح الى اجمالي الاصول. حيث يبلغ متوسط هذا المتغير ٠, ٠٦٢ مما يشير الى تحقيق شركات العينة لمتوسط عائد موجب على اصولها. ويشير كذلك إلى القدرة الربحية الجيدة للشركات محل الدراسة.

ويظهر الجدول رقم (٢) أيضا أن متوسط اجمالي الاصول (Asset) يبلغ ١٩, ٦٣٦, ٨٠٣ مليون ريال و الوسيط بـ ٤٦٦, ١٨٨٩. ويشير الفرق بين المتوسط الحسابي و الوسيط إلى حجم التفاوت الكبير في حجم الشركات المدرجة في السوق.

جدول رقم (٣)

المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة

(عدد المشاهدات = ٥١٠)

Asset اجمالي الاصول	E صافي الربح مقسوما على اجمالي الأصول	Earn صافي الربح	
19.636.803	0.062	728.116	المتوسط
1.889.466	0.051	100.746	الوسيط
48.442.875	0.094	3.014.975	الانحراف المعياري
59.500	-0.641	-29.911.180	الادنى
332.783.648	0.477	31.841.750	الاعلى

حيث:

Earn: صافي الربح (الأرقام بالآلاف الريالات).

E: صافي الربح مقسوماً على إجمالي الأصول.

Asset: إجمالي الأصول (الأرقام بالآلاف الريالات).

ε : يمثل الخطأ العشوائي للنموذج.

٣-٣-٤ نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

يظهر الجدول رقم (٤) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج رقم (٢) الذي يقيس مدى تأثير مكاتب المراجعة الكبرى على جودة الأرباح للشركات السعودية. حيث يظهر معامل المتغير E_{it} موجبا ويبلغ ٠,٧٢٨، وهو ذو دلالة إحصائية بقيمة لا اختباراً تبلغ ١٢,٩٠٠ عند مستوى معنوية أقل من ١٪، مما يشير إلى ديمومة الربح الحالي وتكرره مستقبلاً. أي أن الربح الحالي هو ذو قدرة تنبؤية للربح المستقبلي للشركات السعودية. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة مثل الجبر والعقيل (٢٠١٢) في المملكة وفي أسواق مالية متقدمة مثل دراستي Sloan (1996) ; Clinch, et al.,(2010).

كما يظهر الجدول رقم (٤) معامل المتغير $Big4_{it}^*$ بأنه ليس بذي دلالة إحصائية. وتشير هذه النتائج إلى أن المستثمرين في سوق الأوراق المالية السعودي لا ينظرون إلى الربح بأنه أكثر ديمومة للشركات التي تراجع من قبل مكاتب المراجعة الكبرى مقارنة بالشركات التي تراجع من قبل المكاتب الأخرى. وبمعنى آخر، فإن المستثمرين لا يمنحون الربح الذي تمت مراجعته بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى وزناً تقييماً أكبر مقارنة بالربح الذي تمت مراجعته بواسطة مكاتب المراجعة الأخرى. وتشير هذه النتائج إلى رفض الفرض الأول.

جدول رقم (٤)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (عدد المشاهدات = 510)

$$E_{it+1} = \alpha_0 + \alpha_1 Big4_{it} + \alpha_2 E_{it} + \alpha_3 E_{it} * Big4_{it} + \varepsilon_{it+1}$$

	Coefficient	t - statistic	Sig.	Adj. R ²
Intercept	0.010	1.687	0.09	54%
<i>Big4_{it}</i>	0.002	0.319	0.75	
<i>E_{it}</i>	0.728	12.900	0.00	
<i>E_{it} * Big4_{it}</i>	0.020	0.303	0.76	

حيث:

E_{it} : صافي الربح مقسوماً على إجمالي الأصول.

$Big4_{it}$: متغير وهمي (Dummy Variable) يُعطى الرقم ١ إذا كانت الشركة تُراجع بواسطة مكتب مراجعة من المكاتب الكبرى (Big 4) في الفترة t ولا يُعطى الرقم صفر.

ε : يمثل الخطأ العشوائي للنموذج.

ويظهر الجدول رقم (٥) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للنموذج رقم (٢) حيث يظهر معامل المتغير E_{it} موجبا ويبلغ ٠,٧٦٥، وذي دلالة إحصائية بقيمة لا اختباراً تبلغ ١٧,٦٨٥ عند مستوى معنوية أقل من ١٪، وهي نتيجة مشابهة لتلك الواردة في الجدول رقم (٤)، مما يشير إلى ديمومة الربح الحالي وتكرره مستقبلاً لشركات عينة الدراسة. كما يظهر الجدول رقم (٥) معامل المتغير $E_{it} * Spec_{it}$ بأنه ليس بذي دلالة إحصائية. وتشير هذه النتيجة إلى عدم تمييز المستثمرين في السوق السعودي بين ديمومة الربح للشركات التي تراجع من قبل مكاتب المراجعة المتخصصة مقارنة بالشركات التي تراجع من قبل المكاتب غير المتخصصة. أي أن المستثمرين لا يعطون الربح الذي تمت مراجعته بواسطة مكاتب المراجعة المتخصصة وزناً تقييماً أكبر مقارنة بالربح الذي تمت مراجعته بواسطة مكاتب المراجعة غير المتخصصة. وتشير هذه النتائج إلى رفض الفرض الثاني.

جدول رقم (٥)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (عدد المشاهدات = 510)

$$E_{it+1} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Spec}_{it} + \alpha_2 E_{it} + \alpha_3 E_{it} * \text{Spec}_{it} + \varepsilon_{it+1}$$

	Coefficient	t - statistic	.Sig	Adj. R ²
Intercept	0.006	1.297	0.20	55%
<i>Spec_{it}</i>	0.012	1.726	0.08	
<i>E_{it}</i>	0.765	17.685	0.00	
<i>E_{it} * Spec_{it}</i>	-0.050	-0.839	0.40	

حيث:

E_{it} : صافي الربح مقسوماً على إجمالي الأصول.

Spec_{it} : متغير وهمي يُعطى الرقم ١ إذا كان إذا كانت الشركة تُراجع بواسطة مكتب مراجعة من المكاتب المتخصصة في الفترة t والآخر يعطى الرقم صفر.

ε : يمثل الخطأ العشوائي للنموذج.

النتائج اعلاه تشير الى عدم وجود تأثير لمكاتب المراجعة الكبرى او مكاتب المراجعة المتخصصة على جودة الارباح للشركات السعودية المسجلة في سوق الاسهم. يمكن تفسير هذه النتائج في أن ذوي العلاقة باختيار المراجع في الشركات السعودية قد لا يمنحون الاهتمام الكافي بقرار اختيار المراجع الخارجي وتأثيره المحتمل على جودة ارباح الشركات. وهذا يتوافق مع ما أظهره (Al Jabr (2011) في دراسته من أن وجود نسبة أكبر من الأعضاء غير التنفيذيين ليس له تأثير على اختيار مراجعي الحسابات مما يشير الى ان قرار اختيار المراجع الخارجي ودوره المحتمل لا يزال لا يحظى باهتمام ذوي العلاقة. وكذلك يتوافق مع ما أشار اليه هباش (٢٠١٢) من عدم تقبل الشركات المحلية حتى الآن لثقافة الحوكمة وانها ربما تحتاج إلى المزيد من الوقت في ظل سيطرة نموذج الشركات العائلية على معظم الشركات المساهمة.^(١)

(١) دراسة هباش (٢٠١٢) اختبرت اثر حوكمة الشركات في تقييد ممارسات إدارة الأرباح للشركات السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٦م الى ٢٠٠٩م و بينت عدم ثبوت أهمية كل متغيرات حوكمة الشركات التي قام بدراستها.

٥- الخلاصة:

تشير الأدبيات إلى أن جودة الأرباح للشركات تتأثر بجودة المراجعة. وقد تم اختبار هذه العلاقة بالتطبيق على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م. حيث تم استخدام ديمومة الأرباح كمؤشر على جودة الأرباح المحاسبية. وتم استخدام كل من مكاتب المراجعة الكبرى، ومكاتب المراجعة المتخصصة كمؤشر على جودة المراجعة. وتظهر نتائج البحث عدم وجود تأثير للمراجع سواء كان من مكاتب المراجعة الكبيرة أو مكاتب المراجعة المتخصصة على جودة الأرباح. إذ تشير النتائج أن المستثمرين وغيرهم من ذوي العلاقة في سوق الأوراق المالية السعودي لا ينظرون إلى الربح بأنه أكثر ديمومة للشركات التي تراجع من قبل مكاتب المراجعة الكبرى أو المتخصصة مقارنة بالشركات التي تراجع من قبل المكاتب الأخرى. مما يعني أن المستثمرين وغيرهم من ذوي العلاقة لا يعتبرون الربح الذي تمت مراجعته بواسطة المكاتب المراجعة الكبرى أو المتخصصة أعلى جودة مقارنة بالربح الذي تمت مراجعته بواسطة مكاتب المراجعة الأخرى، ولا يمنحونه وزناً تقييماً أكبر. هذه النتائج قد تشير إلى أن المستثمرين وغيرهم من ذوي العلاقة لا يمنحون الاهتمام الكافي بقرار اختيار المراجع الخارجي وتأثيره المحتمل على جودة أرباح الشركات.

كذلك أظهرت نتائج البحث مزيد من الإقبال من الشركات المساهمة السعودية على التعاقد مع مكاتب المراجعة المتخصصة. مما يشير إلى أن مؤشر المكاتب المتخصصة قد يلعب دوراً متزايداً كمؤشر على جودة المراجعة في المملكة وذلك على غرار ما أشارت إليه الدراسات التي تم تطبيقها في بيئات أخرى. وهذا قد يمثل اسهام لهذا البحث في فتح آفاق جديدة للبحث التطبيقي في مجال المراجعة في المملكة من خلال دعوة الدراسات المستقبلية أن تنظر في أخذ هذا المؤشر في الاعتبار عند قياس جودة المراجعة في المملكة.

وتساهم نتائج هذا البحث في مساعدة الجهات ذات العلاقة بالسوق المالية السعودية من خلال تسليط الضوء على جوانب تتعلق بأحد المؤثرات المحتملة على جودة

الأرباح، وتوعية مستخدمي القوائم المالية حول أهمية بذل مزيد من الاهتمام بقرار اختيار المراجع.

وتشكل نتائج هذا البحث أيضا إضافة إلى أدبيات المراجعة في الأسواق الناشئة والتي تختلف بيئتها القانونية والتنظيمية والمحاسبية عن الأسواق المتقدمة. كما قد يمكن أيضا تعميم نتائج هذا البحث إلى غيرها من الأسواق ذات الخصائص المماثلة مثل أسواق دول الخليج العربي.

المراجع

الجبر، يحيى ومحمد العقيل. (٢٠١٢). ديمومة الأرباح النقدية و أرباح الاستحقاق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية للفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١١ م. مقبول للنشر في دورية جامعة القاهرة.

العقيل، محمد. (٢٠١١). جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المساهمة للفترة من ١٩٩١-٢٠٠٩ م. دورية الادارة العامة، ٥١(٢): ٤٠٣-٤٢٤.

هباش، مريع. (٢٠١٢). دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية. دورية البحوث المحاسبية، ١١(١): ٤٩-٨٣.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (٢٠٠٧). م فاهيم المحاسبة المالية. الرياض.

Al Jabr, Y. (2011). The Role of Nonexecutive Members of the Board of Directors in the Auditor Choice: Evidence from Saudi Arabia. Journal of King Saud University - Business Administration. Vol. 22(1): 19 -28.

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) (1997). Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit: Statement on Auditing Standards. No. 82. AICPA. New York. NY.

Balsam, S. , J. Krishnan, J. Yang. (2003). Auditor industry specialization and earnings quality. Auditing: A Journal of Practice and Theory. 22 (2):71-97.

Barth, M. . W. Beaver, J. Hand, J. and W. Landsman. (1999). Accruals, cash flow, and equity values. Review of Accounting Studies. 4(3 -4): 205- 229.

Beasley, M. and K. Petroni. (2001). Board independence and audit-firm type. Auditing: A Journal of Practice and Theory. 20 (1): 97 -114.

Beatty, R. (1989). Auditor reputation and the pricing of initial public offerings. The Accounting Review 64(4): 693- 709.

Becker, C., M. DeFond, J. Jiambalvo, and K. Subramanyam. (1998). The effect of audit quality on earnings management. Contemporary Accounting Research 15 (1): 1- 24.

- Carcello, A. and L. Nagy. (2004). Client size, auditor specialization and fraudulent financial reporting. *Managerial Auditing Journal*, 19 (5): 651- 668.
- Chalmers, K., G. Clinch, and J. Godfrey. (2011). Changes in value relevance of accounting information upon IFRS adoption: Evidence from Australia. *Australian Journal of Management*, 36(2):151 -173.
- Chan, P., M. Ezzamel., and D. Gwilliam. (1993). Determinants of audit fees for UK quoted companies. *Journal of Business Finance & Accounting*, 20 (6): 765- 786.
- Clinch, G., D. Fuller, B. Govendir, and P. Wells. (2010). The accrual anomaly: Australian evidence. *Accounting and Finance*, 52(2):377-394.
- Craswell, A., J. Francis, and S. Taylor. (1995). Auditor brand name reputations and industry specializations. *Journal of Accounting and Economics*, 20(3): 297-322.
- DeAngelo, L.(1981). Auditor Size and Audit Quality. *Journal of Accounting and Economics*, 3 (3): 183 -199.
- Defond, M. and J. Jiambalvo (1991). Incidence and circumstances of accounting errors. *The Accounting Review*, 66 (3) :643- 655.
- Defond, M. and J. Jiambalvo. (1993). Factors related to auditor-client disagreements over income-increasing accounting methods. *Contemporary Accounting Research*, 9 (2): 415- 431.
- DeFond, M., J. Francis, T. Wong. (2000). Auditor industry specialization and market segmentation: Evidence from Hong Kong. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 19 (1): 49- 66.
- Dunn , K., and B. Mayhew. (2004). Audit firm industry specialization and client disclosure quality. *Review of Accounting Studies* 9 (1): 35- 58.
- Eichenseher, J., M. Hagigi and D. Shields. (1989). Market reaction to auditor Changes by OTC companies. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 9 (1): 29- 40.
- Fama, E. and M. Jensen. (1983). Separation of ownership and control. *Journal of Law and Economics*, 26 (2): 301 -325.

- Fama, E. (1980). Agency problems and the theory of the firm. *Journal of Political Economy* 88 (2): 288-307.
- Fan, J. and T. Wong. (2005). Do external auditors perform a corporate governance role in emerging markets? Evidence from East Asia. *Journal of Accounting Research*. 43(1): 35- 72.
- Francis, J. (1984). The effect of audit firm size on audit prices: A study of the Australian market. *Journal of Accounting and Economics* 6 (2). 133- 151.
- Francis, J. . E. Maydew. and H. Sparks. (1999). The role of Big 6 auditors in the credible reporting of accruals. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*. 18(2): 17- 34.
- Francis, J. and D. Simon. (1987). A test of audit pricing in the small-client segment of the US audit markets. *The Accounting Review* 62(1):145-157.
- Francis, J., P. Michas. and S. Seavey. (2012). Does audit market concentration harm the quality of audited earnings? Evidence from audit markets in 42 countries. *Contemporary Accounting Research* (forthcoming).
- Francis, J., R. LaFond, P. Olsson and K. Schipper. (2004). Costs of equity and earnings attributes. *The Accounting Review*. 79(4): 967- 1010.
- GAO (United States General Accounting Office). (2003). *Public Accounting Firms: Mandated Study on Consolidation and Competition*. Report to the Senate Committee on Banking, Housing and Urban Affairs and the House Committee on Financial Services. GAO-03 - 864. General Accounting Office. Washington, D.C.
- Gramling, A., V. Johnson, and I. Khurana. (2001). The association between audit firm industry experience and financial reporting quality. Working paper. Georgia State University, Atlanta, GA.
- Healy, P. and G. Palepu. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure and capital markets: A review of the empirical disclosure literature. *Journal of Accounting and Economics*. 31 (1440-405): (3-).
- Hogan, C., and D. Jeter. (1999). Industry specialization by auditors. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 18 (1): 1- 17.

- Huber .N. (2011). The concentration battle. International Accounting Bulletin. May: 487488-. <http://www.vrl-financial-news.com/accounting/intl-accounting-bulletin/issues/iab-2011/iab-487488-/the-concentration-battle.aspx>
- Hussainey. K. (2009). The impact of audit quality on earnings predictability. Managerial Auditing Journal. 24 (4): 340 -351.
- Jenkins. D., G. Kane. and U. Velury. (2006). Earnings quality decline and the effect of industry specialist auditors: An analysis of the late 1990s. Journal of Accounting and Public Policy.25(1):71-90
- Jensen. M. and W. Meckling. (1976). Theory of the Firm: Managerial Behavior. Agency Costs and Ownership Structure. Journal of Financial Economics 3 (3): 305- 360.
- Khurana. I., and K. Raman. (2004). Litigation risk and the financial reporting credibility of Big 4 versus non-Big 4 audits: Evidence from Anglo-American countries. The Accounting Review. 79 (2): 473- 495.
- Knechel. W. and A. Vanstraelen. (2007). The relationship between auditor tenure and audit quality implied by going concern opinions. Auditing: A Journal of Practice and Theory 26(1):113-131.
- Krishnan. G. (2003). Does Big 6 auditor industry expertise constrain earnings management? Accounting Horizons. 17(Supplement): 116-.
- Lev. B. (1989). On the usefulness of earnings and earnings research: Lessons and directions from two decades of empirical research. Journal of Accounting Research. 27 (Supplement): 153- 92.
- O'Keefe. T. , R. King. and K. Gaver. (1994). Audit fees. industry specialization. and compliance with GAAS reporting standards. Auditing: A Journal of Practice & Theory 13 (2): 41 - 55.
- Penman. S. and X-J. Zhang. (2002). Accounting conservatism. the quality of earnings and stock returns. The Accounting Review. 77(2): 237 - 264.

- Reichelt, K. and D. Wang. (2010). National and office-specific measures of auditor industry expertise and effects on audit quality. *Journal of Accounting Research*. 48(3): 647 - 686.
- Rusmin, R.. (2010). Auditor quality and earnings management: Singaporean evidence. *Managerial Auditing Journal*. 25(7): 618 - 638.
- Shockley, R. and R. Holt. (1983). A behavioral investigation of supplier differentiation in the market for audit services. *Journal of Accounting Research*. 21 (2): 545-564.
- Simunic, D. and M. Stein. (1987). Audit risk in a client portfolio context. *Contemporary Accounting Research*. 6 (2): 329 - 343.
- Sloan, R. (1996). Do stock prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earnings. *The Accounting Review*. 71(3): 289 - 315.
- Solomon, I., M. Shields, and O. Whittington. (1999). What do industry-specialist auditors know? *Journal of Accounting Research* 37 (1): 191 - 208.
- Teoh, S. and J. Wong. (1993). Perceived auditor quality and the earnings response coefficient. *The Accounting Review* 68(2): 346-366.

تطور جودة المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية بين عامي ٢٠٠١م & ٢٠٠٨م

د. أحمد بن محمد السلطان

أستاذ المحاسبة المساعد

بكلية الاقتصاد والإدارة - جامعة القصيم

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى تطور جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة ٢٠٠١م-٢٠٠٨م. في هذا البحث تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين، هما: الفترة الأولى وتغطي السنوات من عام ٢٠٠١م إلى عام ٢٠٠٤م والفترة الثانية تغطي السنوات من عام ٢٠٠٥م إلى عام ٢٠٠٨م، ومقارنة هاتين الفترتين لمعرفة ما إذا كان هناك أي تغيير في جودة المعلومات المحاسبية، وذلك باستخدام مقاييس محاسبية وسوقية. وقد تم تقييم جودة المعلومات المحاسبية من خلال قياس الخصائص المحاسبية التالية: جودة الاستحقاقات، تمهيد الدخل، الاستمرارية والقدرة على التنبؤ، ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، الوتئية ودرجة التحفظ المحاسبية. وتشير النتائج-إلى حد ما- إلى تحسن في جودة المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها الشركات السعودية في القوائم المالية فيما يتعلق بتمهيد الدخل وملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية والوقتية ودرجة التحفظ المحاسبية. في حين أن هناك انخفاض في جودة المعلومات المحاسبية طبقاً لمقاييس الاستمرارية والقدرة على التنبؤ. أما من ناحية جودة الاستحقاقات فلم يكن هناك أي تغيير.

من المتوقع أن تساعد نتائج هذه الدراسة عدداً من الأطراف وبالأخص هيئة السوق المالية والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمحللين الماليين وكذلك الأكاديميين على فهم جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الشركات السعودية. بالإضافة إلى ذلك، تسهم نتائج هذه الدراسة في زيادة الحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث المحاسبية الخاصة بقياس جودة المعلومات المحاسبية وكذلك معرفة العوامل التي تؤثر على جودتها في البيئة السعودية.

الكلمات الافتتاحية: جودة الأرباح، تمهيد الدخل، الاستمرارية والقدرة على التنبؤ، الملاءمة، جودة الاستحقاقات، إدارة الأرباح، الوتئية، التحفظ المحاسبية.

Abstract

The aim of this study is to examine the development of accounting information quality in Saudi listed companies during the period, 2001 -2008. In this paper, we divided sample into two periods: first period (2001 -2004) and the second period (2005 -2008) and compared these two periods to see if there was any change in the quality of accounting information. We assess the quality of accounting information by using seven different measures (accounting- and market-based): accruals quality, persistence, predictability, earning smoothness, value relevance, timeliness and conservatism. Our results indicate that- to some extent - accounting quality has improved over time. Only with regard to the persistence and predictability a decreasing accounting quality measure was noted.

The results of this study could help a number of parties, especially the Saudi Capital Market Authority, the Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA), financial analysts, and academics to understand the quality of accounting information in a corporate environment in Saudi Arabia. In addition, the results of this study will contribute to increase the need for further research for measuring the quality of accounting information as well as to identify the factors that affect the quality of accounting information in Saudi's environment.

Keywords: earnings quality, persistence, predictability, volatility, accruals quality, earnings management, value relevance, timeliness, conservatism.

١ - مشكلة وأهمية وأهداف البحث

١-١ مقدمة البحث

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم جودة المعلومات المحاسبية في سوق الأسهم السعودية خلال الفترة من ٢٠٠١م إلى الفترة ٢٠٠٨م. وبشكل أكثر تحديداً، تقييم مدى تطور جودة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية وذلك من خلال تقسيم عينة البحث إلى فترتين: الفترة الأولى (من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٤م) والفترة الثانية (من ٢٠٠٥م إلى ٢٠٠٨م) ومقارنة هاتين الفترتين لمعرفة ما إذا كان هناك أي تغيير في جودة المعلومات المحاسبية. واستناداً إلى عدد من البحوث السابقة (مثل، Francis et al. (2004) Lang et al. 2005 Biddle and Hilary (2006), (Wang (2006), and Barth et al.(2008) فقد تم تقييم جودة المعلومات المحاسبية من خلال قياس الخصائص المحاسبية التالية:

١. جودة الاستحقاق (Accrual Quality) والتي يمكن قياسها من خلال قوة العلاقة بين الاستحقاقات الحالية والتدفقات النقدية التشغيلية، فكلما كانت تلك العلاقة أقوى كلما كانت جودة المعلومات المحاسبية أعلى.
٢. تمهيد الدخل (Earnings Smoothness) وهو يعتبر نوع من أنواع إدارة الأرباح (Earnings Management)، حيث يتم استخدام طرق وتقديرات محاسبية من أجل تغيير مستوى تقلبات صافي الدخل من فترة لآخرى.
٣. الاستمرارية (Persistence) وتعبر عن درجة استمرارية الأرباح في الفترة المقبلة، حيث أن من أهم محددات تلك الاستمرارية هي أن تكون الأرباح ناتجة من الأنشطة التشغيلية الرئيسية.
٤. القدرة على التنبؤ (Predictability) وتشير إلى مدى قدرة الأرباح الحالية للتنبؤ بالأرباح المستقبلية.
٥. ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية (-Value Relevance of Accounting Information) والتي تعني مدى قوة ارتباط المعلومات المحاسبية مع العائد أو سعر السهم السوقي.
٦. الوقتية (Timeliness) والتي تعني أن المعلومات يجب أن تكون متاحة في الوقت المناسب لصانع القرار قبل أن يفقد قدرته على التأثير في القرارات، حيث تتحدد الوقتية من خلال مدى سرعة الاعتراف بالأرباح والخسائر.
٧. درجة التحفظ المحاسبي (Conservatism) والتي تقيس مدى سرعة الاعتراف بالخسائر.

وبناءً على عدد من البحوث السابقة التي اختبرت جودة المعلومات المحاسبية مثل: (Biddle and Hilary (2006), Wang, Lang et al. 2005, Francis et al. (2004), (2008), and Barth et al. (2006)) يمكننا القول بشكل عام، أن جودة المعلومات المحاسبية تكون عالية في فترة ما (أو سوق ما) مقارنة مع فترة أخرى (أو سوق آخر)، عندما تكون العلاقة بين الاستحقاقات الحالية والتدفقات النقدية التشغيلية أعلى،

وأعلى استمرارية في الأرباح المستقبلية، وأكثر قدرة على التنبؤ بالأرباح، وأقل إمكانية للتلاعب بالأرباح، وتكون علاقة المعلومات المحاسبية مع العائد أو سعر السهم السوقي أعلى، وكذلك أسرع اعترافا بالأرباح والخسائر.

٢-١ مشكلة وتساؤلات البحث

زاد الاهتمام بموضوع جودة المعلومات المحاسبية في وقتنا الحالي خاصة بعد انهيار العديد من الشركات العملاقة وكذلك الفضائح المحاسبية الأخيرة في الولايات المتحدة. حيث تم الإعلان عن عدد من حالات إفلاس الشركات الكبيرة والتي من بينها شركة انرون الأمريكية للطاقة وخسارة المستثمرين ما لا يقل عن ٢٥ مليار دولار، وكذلك شركة الاتصالات الأمريكية وورلد كوم وأيضا شركة زيروكس، وذلك باعترافها بتضخيم الأرباح لديها بمقدار ١٤ مليار دولار. وحتى قبل انهيار هذه الشركات، كان هناك حالات كثيرة لإفلاس بنوك وشركات ومؤسسات أهلية كان لمكاتب المحاسبة ومجالس الإدارات دور مباشر فيها عبر التلاعب في الأرقام وإعداد الميزانيات. إضافة إلى ذلك حدثت عدة انهيارات للعديد من الأسواق المالية الدولية مثل انهيار السوق الأمريكي في أعوام ١٩٢٩ م، ١٩٨٧ م، ٢٠٠٠ م، وانهيار سوق المناخ في الكويت عام ١٩٨٢ م وانهيار الأسواق الآسيوية عام ١٩٩٧ م، وكذلك انهيار سوق الأسهم السعودية عام ٢٠٠٦.

وأرجع أكثر المحللين هذه الانهيارات إلى العديد من الأسباب والتي من أبرزها عدم توافر المعلومات المالية الموثوقة التي تساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، مما جعلهم يحملون مهنة المحاسبة نتائج ذلك لإنتاجها معلومات مالية عن الشركات المدرجة في السوق لم تكن عاكسة واقعها الحقيقي. هذا بالإضافة إلى أن خيار العرض والإفصاح لا يفي بمتطلبات المستفيدين. وهناك البعض الآخر يوجهون الاتهام إلى المديرين التنفيذيين ومجالس الإدارات من خلال فعل التلاعب بالأرباح. ولهذا فقد كرست العديد من هيئات سوق الأوراق المالية (مثل هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية وهيئة سوق الأوراق المالية السعودية) جهودها في تطوير متطلبات الإفصاح والشفافية من أجل رفع كفاءة السوق المالية، وكذلك كرست المنظمات المسؤولة عن

وضع لجان معايير المحاسبة مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) ولجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين (SOCPA) جهودها في تطوير وصناعة معايير محاسبية ذات جودة عالية تتصف بالشفافية العالية وبقابلية المعلومات المالية للشركات المحلية والدولية للمقارنة. إن تطوير متطلبات الإفصاح والشفافية والمعايير سيكون له تأثير مباشر في جودة المعلومات المحاسبية المنشورة والتي بدورها سوف تعزز، وتزيد من ثقة المستثمرين بالمعلومات المالية، وبالتالي تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة (2000 Ali & Hwang, 2003 Nashwa, 1991 Brennan). ولهذا يمكن القول بأن جودة المعلومات المحاسبية ستساهم في استقرار السوق المالي والنمو الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم (Levitt (1998).

وقد فتحت الأحداث الأخيرة في سوق الأسهم السعودية تساؤلات واسعة حول نقص الشفافية والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأوضاع المراكز المالية للشركات والتي لم تصل بعد إلى الحد المأمول الذي يبتغيه كل مستثمر، ولعل التطورات الكبيرة التي حدثت في المملكة، سواء ما يتعلق بصدور أنظمة جديدة مؤثرة مثل نظام سوق المال للأوراق المالية، ونظام الاستثمار الأجنبي، أو تحديث العديد من الأنظمة واللوائح كنظام الشركات والتي من أهمها حوكمة الشركات. يضاف إلى ذلك زيادة في عدد الشركات المدرجة وزيادة الاستثمارات الدولية وكثرة تدفق المعلومات ومنها التقارير المالية عبر شبكة الانترنت، وانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، كل ذلك يؤكد على أهمية اتخاذ خطوات عملية جادة لمراجعة وتحديث وتطوير كل ما يتعلق بنظام سوق المال للأوراق المالية وبمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة، لما لذلك من أثر كبير جداً في الاقتصاد والمتعاملين فيه من منشآت وأفراد. ومن هنا فإن جميع هذه العوامل وغيرها تقودنا إلى صياغة مشكلة البحث في السؤال الآتي: هل مستوى جودة المعلومات المحاسبية للشركات السعودية تطور في السنوات الأخيرة؟

٣-١ أهمية البحث

تأتي أهمية دراسة جودة المعلومات المحاسبية في النقاط التالية:

- إن جودة المعلومات المحاسبية لها تأثير مباشر على سوق المال. حيث يقول ارثر ليفيت، رئيس هيئة سوق المال في نيويورك ”إنني اعتقد جازماً أن نجاح سوق المال يعتمد اعتماداً كبيراً على الجودة العالية للأنظمة المحاسبية والإفصاح والتي بدورها تعطي أو تزيد من ثقة المستثمرين بالمعلومات المالية، وأن سوق المال لا يمكن أن ينمو ويتطور إذا انعدمت ثقة المستثمرين“.
- مستوى جودة المعلومات المحاسبية يعطي صانعي القرار وخاصة هيئة سوق المال وهيئة المحاسبين القانونيين مؤشراً يساعد في مراجعة جودة المعايير المحاسبية، والإفصاح وذلك لتعزيز ثقة المستثمرين بالمعلومات المالية، وبالتالي تمكن مستخدمي هذه القوائم المالية من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.
- تساهم جودة المعلومات المحاسبية في زيادة كفاءة الاستثمار، والإقراض وبالتالي مساعدة مستخدمي القوائم المالية عند تقويم أداء المنشآت، واتخاذ القرارات الكفوءة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، والتي بالتالي ستساعد في تنشيط أسواق المال.
- من الأمور ذات العلاقة بمهنة المحاسبة في المملكة عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية زوال الحواجز بين أسواق المملكة والأسواق الدولية، وهذا بالطبع يشمل السوق المالية، فعضوية المملكة في المنظمة ستجعل سوق المال السعودية جزءاً من أسواق المال الدولية، وهذا بالطبع سيعطي الشركات السعودية قابلية التداول في الأسواق الأخرى، كما سيعطي شركات الدول الأعضاء في المنظمة قابلية التداول في السوق السعودية، وبالتالي فإنه لا بد من ضرورة اعتماد معايير على درجة عالية من الجودة تحوز قبولاً عالمياً واسعاً.

- إثراء المكتبة المحاسبية العربية بالبحوث التجريبية بسبب ندرة نوعية مثل هذه الدراسات. حيث سيسهم البحث في عمل دراسة تجريبية لمعرفة مدى تطور جودة الأرباح للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي.

٤-١ أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى تطور جودة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨. في هذا البحث تم تقسيم عينة البحث إلى فترتين هما: الفترة الأولى تغطي السنوات من عام ٢٠٠١م إلى عام ٢٠٠٤م، والفترة الثانية تغطي السنوات من عام ٢٠٠٥م إلى عام ٢٠٠٨م، ومقارنة هاتين الفترتين لمعرفة ما إذا كان هناك أي تغيير في جودة المعلومات المحاسبية. وباختصار يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. اختبار وقياس مستوى جودة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي.
٢. إعطاء تصور عام عن مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية وخصوصاً جودة الأرباح.
٣. تسليط الضوء على جوانب تتعلق بتحسين مستوى الشفافية والإفصاح الخاصة بالمعلومات المتعلقة بأوضاع المراكز المالية للشركات المدرجة في السوق السعودي.
٤. قياس أثر إنشاء هيئة سوق المال وهيئة المحاسبين القانونيين في المملكة على مستوى جودة المعلومات المحاسبية.
٥. زيادة الوعي لدى جميع الأطراف (المنظمين والأكاديميين والمستثمرين) عن أهمية جودة المعلومات المحاسبية.

وقد تم تنظيم ما تبقى من هذه الدراسة على النحو التالي: يصف القسم الثاني مصطلحات مفهوم جودة وأهمية ومقاييس المعلومات المحاسبية. أما القسم الثالث فيعطي شرح مختصر عن العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة السعودية، ويستعرض القسم الثالث الدراسات السابقة المتعلقة بجودة المعلومات

المحاسبية. أما القسم الرابع فيتم توضيح فرضية ومنهجية البحث، ويعرض القسم الخامس النتائج التي توصل إليها البحث. وأخيراً، خلاصة وتوصيات وحدود البحث تعرض في القسم السادس.

٢ - مفهوم جودة وأهمية ومقاييس المعلومات المحاسبية

١-٢ مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

تعتبر جودة المعلومات المحاسبية من الموضوعات الهامة التي أخذت اهتماماً كبيراً لدى المستثمرين والباحثين وصانعي المعايير المحاسبية وخاصة في السنوات الأخيرة، ولعل الفضائح الأخيرة لعدد من الشركات الكبيرة، والانهيئات المالية لعدد من الأسواق المالية كانت من أهم الأسباب التي حفزت الكثير من مستخدمي التقارير المالية للاستفسار عن مدى صدق وعدالة هذه التقارير المالية والمفصح عنها من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية، ولكن ماذا نعني بجودة المعلومات المحاسبية؟

يعتبر مصطلح جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لها على الرغم من تعدد الدراسات الخاصة بهذا الجانب، وذلك نظراً لاختلاف الأهداف والقرارات المتخذة من قبل مستخدمي التقارير المالية، وأيضاً نظراً لتعدد مقاييس الجودة وبالتالي صعوبة تحديد مفهوم دقيق لها، وعلى الرغم من اختلاف الدراسات السابقة في تحديد مصطلح موحد لجودة المعلومات المحاسبية، إلا أنها أجمعت على أن جودتها تعني توافر مجموعة من الخصائص المحاسبية الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تكون في إطار نظام محاسبي متكامل يعمل في ظل معايير محاسبية عالية الجودة، وفي ظل نظام إدارة حوكمة شركات كفاء وفعال، وكذلك في ظل نظام سوق مالي كفاء يهدف إلى توفير مناخ ملائم للاستثمار في السوق، وبالتالي نصل إلى بيانات مالية موثوقة ومفيدة وخالية من الأخطاء المادية بسبب الغش والتحرير والتضليل.

٢-٢ مفهوم جودة الأرباح

ركز أكثر الباحثين على دراسة جودة الأرباح بسبب التأثير المباشر للأرباح في اتخاذ

العديد من القرارات الاقتصادية من قبل العديد من مستخدمي التقارير المالية والذين من بينهم المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين بالإضافة إلى واضعي المعايير المحاسبية. ومن المعلوم أن أغلب الشركات هي مؤسسات هادفة للربح ولذلك فإن أهم رقم يظهر في القوائم المالية هو رقم صافي الأرباح. حيث يعتبر الربح من العناصر المهمة لتقييم أداء الشركة، وتحديد قيمتها العادلة، والتوقعات المستقبلية لها، وكذلك يعتبر الربح مهماً لأغراض العقود والذي على أساسه تتحدد المكافآت وغيرها. ولكن ليس هناك تعريف محدد لجودة الأرباح وهو في الحقيقة تم تفسيره لعدة تفسيرات مختلفة، ولعل من أهم الدراسات في هذا الموضوع هي دراسة Schipper and Vincent (2003) والذين ناقشوا المقاييس المستخدمة في البحوث الأكاديمية لتقييم جودة الأرباح والتي ترتبط هذه المقاييس في الخصائص التي تجعل هذه المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات. هذه الخصائص مستمدة من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) وأيضاً إلى التعريف الأساسي للربح الاقتصادي والمستمد من تعريف Hicks (1939) والذي عرفه بأنه الربح الذي يمكن توزيعه أثناء الفترة، بحيث تكون الشركة على حد سواء ما بين بداية ونهاية الفترة. وقد عرف (Schipper and Vincent (2003) جودة الأرباح من خلال مدي عدالة الربح المحاسبي وتوافقه مع الربح الاقتصادي، وبمعنى آخر يعبر جودة الأرباح عن مدى موافقة الربح المحقق في التقرير المالي مع الربح الحقيقي للمنشأة أي الربح المحقق من تعريف هكسن للدخل Hicksian income.

هناك أيضاً من عرفها بأنها تلك الأرباح التي تستمر لفترة طويلة والتي يمكن وصفها كمؤشر جيد للأرباح المستقبلية. أما (Dechow and Schrand (2004 فقد عرفا جودة الأرباح بأنها مستوى توفر المعلومات المناسبة والدقيقة لتقييم الأداء التشغيلي الحالي والمستقبلي للشركة، بحيث تصبح مؤشراً جيداً لأداء الشركة في المستقبل، وأيضاً مؤشراً جيداً في تحديد قيمة الشركة، وبشكل عام يمكن تعريف جودة الأرباح بأنها تلك الأرباح الناتجة من الأعمال التجارية للشركة التي تعبر عن صدق وواقعية الأرباح الحقيقية للشركة والتي يمكن بها تقييم الأداء الاقتصادي الحالي والمستقبلي للشركة. وبمعنى

آخر، هي تلك الأرباح التي تتميز بوجود نقدي فعلي أو متوقع، بحيث تكون متكررة ونتاجة من النشاط الرئيسي للشركة، وليس فيها مبالغات أو أرقام احتمالية وأيضا ليست رأسمالية نتيجة بيع أصول ثابتة أو من مصادر خارجة كالتضخم.

فالمستثمر المحترف يعرف أن أرباح الشركة غالبا ما تكون أرقام ناتجة من الخيارات المعتمدة بين مختلف المعالجات المحاسبية وخيارات أنشطة العمل. فمن أجل تقييم قوة الدخل الكسبية، لا بد للمحلل أن يحدد نوعية الأرباح. حيث أن جودة الأرباح ممكن أن تنخفض إذا اعترفت الإدارة بالإيرادات أو النفقات سواء مبكرا أو متأخرا، أو أنها تختار معالجة محاسبية أقل تحفظا. ولهذا ينبغي على المحلل أن يكون حذرا ولا سيما من التغييرات في السياسة المحاسبية، مع مراعاة ملاحظات مراجع الحسابات والنتيجة عن الخلافات حول التغييرات المحاسبية المقترحة. فضلا عن الطرق المحاسبية، كذلك تتأثر جودة الأرباح بنوعية الأعمال التجارية وأيضا بنوعية القرارات خاصة عند التلاعب بالأرقام؛ فالإدارة ممكن أن تتلاعب في مستوى صافي الدخل، على سبيل المثال عن طريق رفع أو خفض النفقات التقديرية، وزيادة الدخل عن طريق عدم استبدال المعدات العتيقة للأصول الثابتة أو إهمال الترميمات والتحسينات اللازمة، أو في بعض الحالات، عن طريق خفض تكاليف الإعلان. وخلاصة القول يعتبر مصطلح جودة الأرباح واسع بدرجة كبيرة والذي يشمل عدة محددات مختلفة، كل منها له تأثيره الخاص على نوعية الأرباح، ولذلك يجب أن يؤخذ كل واحد منها بعين الاعتبار.

٣-٢ أهمية جودة الأرباح

جودة الأرباح مهمة لمتخذ القرار من عدة زوايا، وكما وصفها بعض الباحثين مثل: Schipper and Vincent (2003) Myers, Myers and Omer & (2003)، يمكن تلخيصها في النقاط التالية. أولا: يتم استخدام الأرباح في مجال التعاقدات وكثيرا ما تستخدم في اتفاقات المكافآت والقروض، فجودة الأرباح في هذا السياق أمر ضروري، لأن ضعف جودة الأرباح يمكن أن يؤدي إلى مكافآت مفرطة للإدارة وبالتالي نقل الثروة من طرف إلى آخر بشكل غير صحيح. فعلى سبيل المثال، عندما يكون صافي الربح مبالغ

فيه فسوف يحصل المدير على مكافآت أكثر من اللازم، وفيما يتعلق باتفاقات القروض، قد يكون صافي الربح المبالغ فيه حافزا للمقرض بأن يستمر في إقراض الشركة على الرغم من أنها تواجه مشاكل مالية، وبالتالي قد يتخذ الدائنون قراراً خاطئاً إما بتمديد فترة القرض أو التأخر في التعرف على انتهائها.

ثانياً: تشكل الأرباح نقطة انطلاق لاتخاذ القرارات الاستثمارية. حيث تؤكد الدراسات التجريبية أن الأرباح تعتبر من أهم مصادر المعلومات للمستثمرين والمحللين لتقييم أداء ومخاطر الشركة (Schipper and Vincent (2003). وتبعاً لذلك، يجب أن ينظر إلى ضعف جودة الأرباح نظرة تشاؤمية، وذلك نظراً لأنها يمكن أن ترسل إشارة مضللة لتخصيص الموارد، وهذا بدوره قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات من قبل المستثمرين بقرارات غير كفؤة من الناحية الاقتصادية بسبب نقل رأس المال من مشاريع مربحة إلى مشاريع غير مربحة (Francis et al. (2004) and Liu et al. (2002) Biddle et al. (1995).

ثالثاً: أهمية جودة الأرباح ممكن أن تخدم صانعي المعايير من ناحية أنها مؤشر غير مباشر لتقييم جودة المعايير المحاسبية. في هذا الصدد، هناك العديد من الدراسات التجريبية التي تبين وجود علاقة طردية بين جودة الأرباح ونوعية النظام المحاسبي المطبق Barth وآخرون (2008). ونتائج هذه الدراسات هي ذات أهمية خاصة لمساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، والذين يستخدمون مثل هذه النتائج لتقييم فعالية هذه المعايير المطبقة (Schipper and Vincent (1995), Beresford and Johnson, (2003). فالتركيز الرئيسي هنا هو على الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم جودة المعلومات المحاسبية التي سبق ذكرها.

٢-٤ مقاييس جودة الأرباح

كما ذكرنا مسبقاً، يعتبر مفهوم جودة الأرباح متعدد الأبعاد، والصعوبة الرئيسية لتحديد هذا المفهوم هو وجود عدد كبير من المقاييس التي استخدمت في الدراسات لتقييم جودة الأرباح، واختيار المقياس المناسب يعتمد بالطبع على السؤال البحثي المراد الإجابة عليه، وعلى توافر المعلومات وعلى المتغيرات التي يمكن تقديرها

في النموذج المستخدم. فبعض الأسئلة البحثية تكون مهتمة بقياس جودة الأرباح عن طريق استخدام المعلومات المحاسبية والسوقية وذلك من خلال مدى إدراك المستثمرين للأرباح. Francis وآخرون (2004). على سبيل المثال: البحوث التي تدرس مدى ملاءمة قيمة الأرباح أي مدى علاقة الأرباح بأسعار، أو عوائد الأسهم، يفترض أن تكون الأرباح مفيدة لفئة معينة من المشاركين في السوق (أي المستثمرين) والتي يكون حكمهم وقراراتهم منعكسة في أسعار الأسهم والعوائد. Francis وآخرون (2004). في المقابل بعض الأسئلة البحثية تكون مركزة مباشرة بقياس جودة الأرباح عن طريق استخدام المعلومات المحاسبية وحدها (أي دون الرجوع إلى أسعار الأسهم أو العوائد. Francis وآخرون (2004).

وقد ناقش كل من Schipper and Vincent (2003) عدة مقاييس استخدمت في الدراسات السابقة لتقييم جودة الأرباح والتي تم تصنيفها وفقا لأربع فئات: الفئة الأولى مستمدة من السلسلة الزمنية لخصائص الدخل والمرتبطة بجودة الأرباح والتي تشمل خاصية الاستمرارية والتذبذب والقدرة على التنبؤ. الفئة الثانية مستمدة من خلال العلاقة بين التدفق النقدي والاستحقاقات والدخل. الفئة الثالثة تتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمستمدة من الإطار النظري لمفاهيم، وأهداف المحاسبة المالية من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB). في هذا الإطار، يتم تقييم الجودة من خلال مفاهيم الملاءمة والموثوقية وإمكانية الاعتماد عليها والمقارنة والثبات. هذه المفاهيم تشكل كلا واحدا ولا يمكن فصل وحدة قياس عن الأخرى. فغالبا ما يكون هناك مقايضة في سمة واحدة عن الأخرى، حيث أن هذه المقايضة هي مسألة موضوعية والتي منها على سبيل المثال مفاهيم الملاءمة والموثوقية، وهناك ثمة مشكلة أخرى تكمن في مصطلح "القابلية للمقارنة"، على سبيل المثال هل يجب أن تتحقق المقارنة على حساب الملاءمة أم على حساب مدى الربح المحقق طبقا للمبادئ المحاسبية؟ وعلاوة على ذلك، يعتبر دور مجلس معايير المحاسبة المالية هو خلق معايير لإعداد التقارير، ولكن الباحثين يعملون مع الأرقام الواردة في التقارير وليس على المعايير.

وأخيرا الفئة الرابعة وهي تعتبر أن مقاييس جودة الأرباح مستمدة من كيفية تنفيذ القرارات، أي تلك التركيبات التي تركز على الحوافز والخبرات الخاصة لمعدي ومراجعي الحسابات. حيث أن هناك نهجين يمكن أن نميز بينهما في هذا المنظور. النهج الأول يركز على التقديرات المطلوبة والتوقعات والأحكام الصادرة من معدي المعلومات المالية كمقياس لجودة الأرباح، وهذا يعني أن الإدارة يجب أن تقدر أرقام معينة من أجل إتباع المعايير المحاسبية. في هذه الحالة جودة الأرباح سوف تنخفض عندما ترتفع نسبة هذه التقديرات. النهج الثاني يركز على الأحكام والتقديرات الحكمية من جانب معدي تلك المعلومات المالية أيضا كمقياس لجودة الأرباح. أمثلة لهذه الفئة الأخيرة تشمل إدارة الأرباح لتجنب التقرير عن الخسائر وتلبية توقعات المحللين. وبصفة عامة، دراسات إدارة الأرباح وجدت في هذه الفئة الأخيرة، وبالتالي الفئة الأخيرة تركز على السلوك المحدد من الإدارة والذي قد يهدف إلى التضليل من خلال استخدام السلطة. هذه الفئات الأربع بالطبع ليست شاملة، لأنها على سبيل المثال لم تأخذ في الاعتبار التقييم من منظور (2003) penmn. إضافة إلى ذلك هذه الفئات قد تكون متداخلة، على سبيل المثال، جودة الأرباح المشتقة من تنفيذ القرارات قد تقاس في بعض الأحيان في إطار العلاقة بين الدخل النقدي والاستحقاق. ووفقا لما ذكره Schipper and Vincent (2003) ليس أيا من هذه المفاهيم يتطلع إلى أن يكون فعلا مقياسا مناسباً وحيدا لجودة الأرباح.

أيضا ناقش Francis (2004) وآخرون عدة مقاييس لتقييم جودة الأرباح والتي كانت تستخدم على نطاق واسع في مجال البحوث المحاسبية حيث أشاروا لها على أنها سمات الأرباح. وقد قسموا سمات هذه الأرباح إلى سمات محاسبية وسمات سوقية وذلك اعتمادا على الافتراضات الأساسية حول وظيفة الأرباح، وقد لاحظوا أن هذه الافتراضات سوف تؤثر بدورها على الطريقة التي يتم فيها قياس هذه السمات. أي أن تقسيم هذه السمات إلى سمات محاسبية وسمات سوقية تبدو مهمة من خلال تسليط الضوء على الوظائف المختلفة التي قد تقدمها الأرباح. وبالتالي هذه الوظائف

سوف تؤثر بدورها في الطريقة التي يتم فيها قياس هذه السمات. وكما لاحظ Francis (2004) وآخرون أن الاختلاف في الطريقة مبني على افتراضات ضمنية أو صريحة حول دالة الأرباح المستخدمة. وعلى وجه التحديد، سمات جودة الأرباح المحاسبية تفترض أن وظيفة الأرباح هي تخصيص أو توزيع التدفقات النقدية على فترات محاسبية عن طريق استخدام مبدأ الاستحقاق. في حين أن السمات السوقية تفترض أن وظيفة الأرباح هي أن تعكس هذه الأرباح الربح الاقتصادي والذي يكون منعكسا في عوائد الأسهم. بمعنى آخر، ينظر للأرباح من خلال المنظور المحاسبي على أنها توزيع للتدفقات النقدية المستحقة، أما من خلال المنظور السوقي فينظر للأرباح على أنها انعكاس للربح الاقتصادي والمتمثل في عائد السهم.

وبصفة عامة، تتألف سمات الأرباح المحاسبية من: جودة الاستحقاقات، والاستمرارية، والقدرة على التنبؤ، والتذبذب، وتمهيد الدخل. هذه السمات تستند إلى التدفقات النقدية أو الأرباح نفسها كإطار مرجعي لتقييم جودة الأرباح. أي أن هذه السمات قد تأخذ أرباحاً أو نقدية كمرجع بناء لها، ويتم تقديرها باستخدام بيانات محاسبية، وليس بيانات سوقية. أما بالنسبة للسمات السوقية فهي تتألف من مدى ملاءمة القيمة والوقتية والحيطة والحذر. هذه السمات تأخذ الأسعار أو العوائد كمرجع بناء لها ويتم تقديرها باستخدام كلا من المعلومات المحاسبية والعوائد على حد سواء، وتفترض وجود علاقة بين الدخل وأسعار أو عائدات الأسهم، وبالتالي يمكن تقييم جودة الأرباح من خلال مدى هذه العلاقة.

٣- العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة السعودية

٣-١ جودة المعايير المحاسبية

تتكون المعايير المحاسبية العالية الجودة من مجموعة شاملة من الخصائص المحايدة التي تتطلب أن تكون متسقة وقابلة للمقارنة وملائمة وموثوق بها، بحيث تكون المعلومات المحاسبية المنتجة مفيدة للمستثمرين، والمقرضين والدائنين وغيرهم، وضرورية لكفاءة أداء اقتصاد السوق لأن القرارات الاستثمارية التي تتخذ سوف تعتمد

بشكل كبير على معلومات مالية موثوقة ومفهومة وتسمح للمستثمرين بإجراء مقارنة مجدية بين الأداء عبر فترات زمنية، وبين الشركات؛ أي أن تكون مماثلة في مجال الممارسات المحاسبية المطبقة لصفقات مماثلة، عن طريق تجنب أو تقليل المعالجات المحاسبية البديلة.

ويعتقد (1998) Levitt- المدير السابق للأوراق المالية الأمريكية- أن نجاح أسواق رأس المال يعتمد اعتماداً مباشراً على جودة معايير المحاسبة ونظام الإفصاح. حيث يتم الإفصاح عن جميع الأحداث في الفترة التي حدثت فيها ذلك، لا قبل ولا بعد. بحيث لا توجد احتياطات إضافية، ولا يتم تأجيل الاعتراف بالخسارة، ولا يتم التلاعب بالأرقام من أجل تحاشي التقلبات الفعلية أو لخلق صورة مصطنعة للنمو الثابت والمستمر. فالمعايير الجيدة، كما وصفها Levit (1998)، مثل الكاميرات الجيدة التي تنتج صوراً أكثر وضوحاً وأكثر دقة. في حين أن المعايير الضعيفة مثل الكاميرات السيئة التي تنتج صوراً غامضة وغير واضحة التركيز.

ولاشك أن وضع معايير ذات جودة عالية هي عملية ليست بالأمر اليسير ويتطلب توفير قدرات مهنية ذات كفاءة كبيرة ويحتاج إلى وقت طويل، إضافة إلى ذلك يتطلب وجوب الالتزام بالتطبيق السليم لهذه المعايير من قبل جميع الشركات. والهدف من ذلك هو منع إصدار تقارير مالية مضللة أو ناقصة بحيث يمكن الاعتماد على المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية. فإدارة الشركات لديها حرية كبيرة في اختيار الطرق المحاسبية والتفسيرات وتوزيع الإيرادات والتكاليف. حيث أن التذبذب بحد ذاته لن يؤثر على جودة المعلومات طالما إن المستثمرين والمحللين على يقين أن الإدارة واضحة في تطبيق الإجراءات المحاسبية الملائمة. فمصادقية التقرير السنوي يعتمد على درجة الموضوعية والدقة والنزاهة والتي تؤدي إلى معلومات موثوق بها. وبالطبع سيؤدي ذلك إلى زيادة ثقة المستثمرين بالتقارير المالية مما يزيد من السيولة ويقلل من التكاليف الرأسمالية، ويؤدي إلى زيادة احتمالية الوصول إلى أسعار السوق العادلة. ولذلك الإفصاح والشفافية عناصر مهمة لرفع جودة المعلومات المحاسبية.

ولقد خطت المملكة خطوات جيدة نحو تأسيس بنية محاسبية جيدة من خلال الدور الذي تقوم به الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة، ومواكبة التطورات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، ولقد حققت الهيئة منذ إنشائها إنجازات رائدة على الرغم من بعض المعوقات التي واجهتها خصوصاً محدودية الموارد المالية، إلا أنها قامت بوضع آلية محددة لإعداد واعتماد المعايير المحاسبية والمراجعة في المملكة. وكما هو معلوم فقد تبنت الهيئة إصدار معايير محاسبة وطنية خلال الفترة الماضية وبلغت أكثر من ١٨ معياراً. إلا أن معايير المحاسبة السعودية التي صدرت حتى الآن هي في الحقيقة خليط بين المعايير الدولية والأمريكية ما عدا تلك التي تطبق في المملكة بشكل خاص مثل معيار الزكاة. ولقد اتخذت الهيئة قراراً في حالة وجود موضوع محاسبي لم يصدر بشأنه معياراً أو رأياً مهنيّاً عنها، أن يتم الاعتماد على معيار المحاسبة الصادر عن مجلس معايير التقارير المحاسبية الدولية لهذا الموضوع، بحيث يكون بمثابة المعيار المتعارف عليه في هذا الشأن. ولذلك يمكننا القول أن استخدام معايير محاسبية ذات جودة عالية سيؤدي إلى إعداد معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

٢-٣ جودة المراجعة

عملية المراجعة تعتبر عنصر هام في هيكل التقارير المالية لأنها تفحص المعلومات الواردة في المعلومات المالية للتدقيق المستقل والموضوعي، وبالتالي زيادة موثوقية هذه المعلومات المالية. ولعل من أهم عوامل جودة المراجعة هي كفاءة المراجع واستقلاليته، حيث أن كفاءة المراجع تتمحور في قدرته على اكتشاف الأخطاء والتلاعب في القوائم المالية المنشورة. ولذلك يجب أن يكون مراجع الحسابات مستقل لكي يكسب ويحافظ على ثقة المستثمرين عن طريق التمسك الصارم بمعايير الجودة العالية لقواعد السلوك المهني، والتي تؤكد لهؤلاء المستثمرين أن مدقق الحسابات مستقل ويؤدي عمله بنزاهة وموضوعية.

فمستخدمي المعلومات المالية المدققة عادة ما يتوقعون من مراجعي الحسابات الخارجيين اكتشاف الغش والمخالفات، ولكن مراجعي الحسابات لا يمكنهم توفير

تأكيدات تامة على سلامة التقارير وإنما توفير تأكيدات معقولة بأن المعلومات المالية خالية من أية أخطاء مادية، وتخفيض خطورة أن تكون مضللة وغير صحيحة. فمن الناحية المثالية فإن مراجعي الحسابات يضيفون مصداقية على سلامة المعلومات المحاسبية، ولكن عندما يفشلون في اكتشاف الغش والاحتيال فسوف يؤدي إلى الكثير من المشاكل بسبب عدم دقة المعلومات المحاسبية، ولهذا فإن انخفاض المخاطر يجعل أسواق رأس المال أكثر كفاءة ويخلق المزيد من الثقة والاطمئنان.

وتعتبر المملكة من الدول التي أحرزت تقدماً في المهنة فيما يتعلق بالجوانب التالية: وضع وتأسيس المعايير، وضع برنامج مراقبة الأداء للمحاسبين، وضع الآلية لمساءلة المحاسبين وإيقاع العقوبة فيهم، ويكاد تكون المملكة من الدول القليلة التي أوجدت عقوبة السجن والغرامة لمن يخالف هذه الأنظمة واللوائح، وانضمت السعودية مؤخراً إلى قائمة أفضل ٣٠ دولة في المحاسبة كمهنة وذلك بحسب الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين. فمن الجهود التي تقوم بها الهيئة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة هي وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقييد بأحكام هذا النظام ولوائحه. فبعد فشل مكتب آرثر أندرسون للمحاسبة بسبب سقوط شركة إنرون، أدركت معظم الدول الأهمية البالغة لمراقبة مهنة المحاسبة، وأسست دولاً عديدة مجالس للمراقبة مهمتها الأساسية مراقبة علاقة مكتب المراجعة بالعميل.

وتلعب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين دوراً مهماً في مراقبة كفاءة عمليات المراجعة، لتأكيد ثقة المستثمرين في الخدمات التي يقدمها المراجعون وخصوصاً في تأكيد مصداقية القوائم المالية المنشورة وضمن الإفصاح بشفافية عن كل المعلومات التي تعتبر مهمة بالنسبة للمستثمرين، وتأكيد سرية المعلومات إضافة إلى وصولها إلى كافة المستثمرين في وقت واحد. ولعل من أهم الخطوات لزيادة الثقة هي فرض عقوبات على ملاك مكاتب المحاسبة المخالفة لأنظمة ولوائح الهيئة بالسجن والغرامة. فمن القرارات التي اتخذتها لجنة التحقيق عقوبات صدرت بالإيقاف، وعقوبات صدرت

بالشطب ضد مكاتب محاسبة. أيضا نصت على ضرورة التغيير الإجباري للمراجعين، لما في ذلك من مزايا عديدة تنصب في دعم استقلال المراجع وتعاقب بعض مكاتب المحاسبة والمراجعة على الشركات. حيث لا بد أن يتم تغيير المراجع كل ثلاث سنوات إذا كان يراجع بمفرده القوائم المالية للشركة، أو كل خمس سنوات إذا اشترك أكثر من مراجع واحد في مراجعة القوائم المالية للشركة. ولذلك يمكننا القول أن تطور برنامج مراقبة جودة الأداء المهني، والذي يتم بموجبه زيارات ميدانية إلى مكاتب محاسبة، والتحقق أن المحاسب قام أثناء تنفيذ عمله بتطبيق معايير المحاسبة وتطبيق معايير المراجعة، سيؤدي إلى إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية. ولذلك يمكننا القول أن استخدام معايير مراجعة ذات جودة عالية سيؤدي إلى إعداد معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

٣-٣ حوكمة الشركات

يشير مفهوم حوكمة الشركات إلى مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (الدائنين، العمال والموظفين، الموردين، العملاء) وذلك من أجل تحقيق رقابة فاعلة على أداء الشركة وبالتالي نجاحها).^(١) وبمعنى آخر، مفهوم حوكمة الشركات يهتم بوضع القوانين والقواعد والمعايير اللازمة لضمان عدم قيام إدارة الشركة باستغلال استثمارات الملاك، وللتأكد من أن الإدارة تسعى إلى تعظيم فائدة المساهمين في الأجل الطويل، ولتمكين المساهمين وأصحاب الأطراف المختلفة من رقابة ومتابعة ومحاسبة الإدارة بشكل فعال (Shleifer and Vishny (1997), Bush- (2004) and Bushman et al. (2001) and man and Smith). وتعتبر حوكمة الشركات من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية حيث يعكس مدى نجاح حوكمة الشركات في القضاء على المشاكل التي تعاني منها الوحدات الاقتصادية، ويحقق مصالح الفئات المختلفة ذات العلاقة بهذه الوحدات^(٢).

(1) "OECD Principles of Corporate Governance, 2004". OECD <http://www.oecd.org/dataoecd/32/18/31557724.pdf>

(2) Cadbury Committee, (1992) European Corporate Governance Institute

وقد ظهر هذا المفهوم بشكل واسع خلال العقد الأخير وذلك نتيجة سلسلة من الأزمات المالية وحالات إفلاس وانهيار بعض الشركات وخاصة الكبيرة منها على سبيل المثال شركة (Enron) الأمريكية وبنك (Baring) البريطاني وشركة (Paramalat) الإيطالية وغيرها، وكان من أهم الأسباب في انهيار هذه الشركات هو القصور في الأسس والقواعد المنظمة لعمل الشركات والمتمثلة في القصور في الشفافية والإفصاح بالمعلومات المالية وفي سوء استعمال السلطة وذلك من خلال لجوء إدارات الشركات إلى الغش والتلاعب بالحسابات بالإضافة إلى اتخاذ قرارات غير نزيهة وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة Alton وآخرون (2003)، وقد نتج عن هذه الانهيارات مجموعة من الآثار السلبية أهمها اهتزاز أو انعدام ثقة المستثمرين وكافة أصحاب المصالح في المعلومات المحاسبية حسن (٢٠٠٢)، وقد أدت هذه الأزمات والانهيارات إلى صدور الإجراءات التشريعية مثل قانون ساربينز أوكسلي (SOX) في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢، حيث كان الهدف منه هو تحسين جودة التقارير المالية من خلال عدة محددات منها تعزيز حوكمة الشركات، وتحسين استقلالية المراجع، ولقد زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات بشكل سريع في السنوات الأخيرة، حيث ظهرت الدراسات التي تستكشف قدرات قواعد حوكمة الشركات في تحقيق ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية (Benston and Hart-& Leuz, Nanda, and Wysocki, 2003) graves 2002).

ونظام حوكمة الشركات باختصار شديد هو نظام أنشئ في بريطانيا في عام 1991 م من قبل (Sir Adrian Cadbury)، والذي يعتبر بداية الانطلاق نحو تطبيق حوكمة الشركات، وحرص عدد من المؤسسات الدولية على تناول مفهوم حوكمة الشركات بالتحليل والدراسة، وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" التي أصدرت في عام ١٩٩٩ مبادئ حوكمة الشركات "Corporate Governance Principles".

وتهدف حوكمة الشركات إلى رفع درجة العدالة والمسؤولية والشفافية والإفصاح الكامل، وذلك من خلال مجموعة من القواعد والمبادئ الخمسة لحوكمة الشركات، والتي أعدتها منظمة التنمية والتعاون الدولي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تشمل حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة فيما بينهم واحترام حقوق أصحاب المصالح الأخرى، وتوفير الشفافية العالية والإفصاح الكامل في كافة المعلومات، وبصفة خاصة المعلومات المالية، وتحديد مسؤوليات وواجبات وحقوق أعضاء مجلس الإدارة. والهدف من وضع هذه القواعد هو تحقيق رقابة فاعلة على أداء الشركات من أجل توصيل أو إنتاج بيانات عالية الجودة يمكن الاعتماد عليها والتي تزيد من ثقة مستخدمي هذه المعلومات، وبالتالي نمو واستقرار وكفاءة الأسواق المالية وبالطبع الاقتصاد الوطني. ولذلك يمكننا القول أن تطبيق حوكمة الشركات سيزيد الثقة في المعلومات المحاسبية، وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات وبالتالي سيؤدي إلى إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية.

وقد اهتمت المملكة بهذا المفهوم وأصدرت هيئة سوق المال السعودي لائحة حوكمة الشركات بموجب قرار رقم ١-٢١٢ وتاريخ ٢١/١٠/١٤٢٧هـ الموافق ١٢/١١/٢٠٠٦م بناءً على نظام السوق المالي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ وتاريخ ٢/٦/١٤٢٤هـ. حيث تم تصنيف لائحة حوكمة الشركات إلى خمسة أبواب تتضمن تسعة عشرة مادة، وقد اهتمت المملكة بهذا الموضوع من أجل ضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل حماية حقوق المساهمين، وحقوق أصحاب المصالح، على الرغم من اعتبارها لائحة استرشادية وليست إلزامية. ولذلك يمكننا القول أن تطبيق لائحة حوكمة الشركات سيؤدي إلى إعداد معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

٣-٤ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين: هي هيئة مهنية تم إنشاؤها بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٢ وتاريخ ١٣/٥/١٤١٢هـ الموافق ١٩/١١/١٩٩١م، وتعمل الهيئة تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة، وكل ما من شأنه تطوير هذه

المهنة، والارتفاع بمستواها، وهي المسؤولة عن قيادة مهنة المحاسبة والمراجعة. وتأتي المملكة على مستوى الوطن العربي كواحدة من الدول التي سارعت في تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والتي تتولاها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOC-PA) وتحت إشراف وزارة التجارة، وقد كرست الهيئة جهدها على مدى سنوات طويلة لتطوير وتحسين معايير المحاسبة والمراجعة، ووضع الأصول العلمية التي تحكم القائمين بمزاولة المهنة من وضع معايير السلوك الأخلاقي، ومعايير الشخصية للمراجع، ومعايير التقرير، وكل ما يتعلق بمسؤولية المراجع تجاه الغير وأطراف التعاقد. ولهذا فان كفاءة وفعالية عمل الهيئة سوف ينعكس على أداء المحاسبين والمراجعين في إنتاج معلومات موثوقة وملائمة، مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستخدمين بالتقارير المالية، وبالتالي الوصول إلى الاستثمار الأمثل ونمو الاقتصاد الحقيقي.

٣-٥ هيئة سوق المال

هيئة السوق المالية: هي السلطة المسؤولة عن الرقابة على أسواق رأس المال، وقد تأسست هذه الهيئة بموجب نظام السوق المالي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ، وهيئة سوق المال هي هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وتتولى الهيئة الإشراف على تنظيم وتطوير السوق المالي، وعلى إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق، وزيادة الثقة فيه، والتأكد من الإفصاح الملائم والشفافية للشركات المساهمة المدرجة في السوق، وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الممارسات غير العادلة وغير السليمة التي تنطوي على احتيال، أو خداع، أو غش، أو تلاعب، أو التداول بناءً على معلومات داخلية.

ومن النتائج المهمة لبعض الدراسات التي حصل عليها الباحثون هو أن معظم المستثمرين أكدوا على أهمية هيئة السوق المالي السعودي كجهة مستقلة في استقرار السوق السعودي للأسهم، وكسب ثقة المستثمرين في هذا السوق. ولاشك أن العقوبات والغرامات التي أعلنتها هيئة سوق المال سواء لرؤساء بعض مجالس إدارة الشركات

أو المتعاملين المخالفين لأنظمة الهيئة أو للشركات المخالفة ستعطي ثقة كبيرة وسط المتعاملين، وخصوصا صغار المساهمين. وهذا بالطبع سوف يعطي صورة قوية تجاه جميع المستثمرين بأن هناك أنظمة وقوانين يجب مراعاتها من قبل جميع المتعاملين سواء أفراد أو شركات، وبالتالي سيكون أثره واضح على جودة المعلومات المالية.

ويهتم المشاركون في السوق بالمعلومات المالية ذات الجودة العالية لأنها تقلل من تباين المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين الخارجيين، وبالتالي تؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال عن طريق تقليص فترة الشراء والطلب، وزيادة حجم التداول، وخفض التذبذب في تقلب أسعار الأسهم. هذه الفوائد تحفز المنظمين في جميع أنحاء العالم للسعي إلى تفعيل دور العوامل المؤسسية التي تؤثر على طلب وعرض المعلومات المالية. هذه العوامل المؤسسية تتمثل في حوكمة الشركات، والنظام القانوني، ووجود وإنفاذ القوانين التي تحكم حماية المستثمر.

فحوكمة الشركات كما ذكرنا لها دور رئيسي في تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات، فالإفصاح الإلزامي والاختياري سوف يقلل من تباين المعلومات بين المشاركين في السوق، وهذا بدوره يقلل من تكلفة رأس المال، ويسهل توجيهها للاستثمار في مشاريع مثمرة. وإنفاذ قوانين حماية حقوق المساهمين وقوة التهديد بفرض الغرامات، والعقوبات تعتبر بنفس درجة أهمية معايير الإفصاح، إن لم يكن أكثر أهمية. وهذا يعني، إذا كان إنفاذ حقوق المساهمين ضعيف، فسوف يؤدي إلى ضعف جودة المعلومات المالية وبغض النظر عن جودة الإفصاح ومعاييرها (Ball, Robin, and Wu 1999; Bhattacharya and Daouk (2002).

٤- الدراسات السابقة

هذا الجزء يمثل الإطار النظري للدراسة من خلال مناقشة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع جودة المعلومات المحاسبية، فالكثير من الأبحاث المحاسبية اتجهت في السنوات الأخيرة إلى اختبار مستوى وتحسن جودة المعلومات المحاسبية لعدة أسباب

ولعل من أهمها: مقارنة جودة المعايير المحاسبية الدولية مع المعايير المحاسبية المحلية لبعض الدول، وكذلك معرفة مدى تطور جودة المعلومات المحاسبية لبعض الدول، وأيضاً اختبار مدى جودة المعلومات المحاسبية نتيجة للفضائح المحاسبية التي واجهتها بعض الشركات وخاصة الأمريكية. وفيما يلي سوف يتم تناول تلك الجوانب التي ركزت عليها هذه الدراسات:

٤-١ جودة المعايير المحاسبية

قارنت Barth وآخرون (2008) خصائص المعلومات المحاسبية لعينة من الشركات التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية مع عينة من الشركات التي لا تطبقها لاختبار ما إذا كان هناك أي اختلاف في جودة المعلومات المحاسبية. وقد بينت نتائج البحث أن عينة الشركات التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية تتميز عن العينة الأخرى بأنها أقل احتمالية لإمكانية التلاعب بإدارة الأرباح، وأسرع اعترافاً بالخسائر، وأقوى ارتباطاً للبيانات المحاسبية مع سعر السهم السوقي من الشركات التي لا تطبقها. أيضاً وجدت الدراسة أن الشركات ارتفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية لديها بعد أن طبقت المعايير المحاسبية الدولية. عموماً بينت الدراسة أن هناك تحسناً في مستوى جودة المعلومات المحاسبية بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

وفي دراسة مشابهة أخرى للباحثة Barth وآخرين (2006) قارنت خصائص المعلومات المحاسبية للشركات التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية مع عينة من الشركات التي طبقت المعايير المحاسبية الأمريكية، ووجدت أن جودة المعلومات المحاسبية للشركات التي طبقت المعايير الدولية أقل من تلك الشركات التي طبقت المعايير الأمريكية. هذه النتائج تقترح أنه على الرغم من أن جودة المعلومات المحاسبية الدولية أقل من الأمريكية، إلا أنها أفضل من المعايير المحلية المطبقة في أنحاء العالم.

هناك أيضاً بعض الدراسات الأخرى والتي قارنت المعايير الدولية مع المعايير المحلية لاختبار أيهما أعلى جودة. على سبيل المثال، قام الباحثان Hung and Subramanyam (2004) بمقارنة عينة من الشركات التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية مع عينة

الشركات التي طبقت المعايير المحاسبية الألمانية، ووجدت الدراسة أن الشركات التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية أعلى جودة. ومن ناحية أخرى، قام الباحثون Bartov, Goldberg, and Kim (2004) بمقارنة عينة من الشركات التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية مع عينة من الشركات الألمانية والتي تطبق المعايير المحاسبية الأمريكية، ووجدت الدراسة أن الشركات الألمانية التي طبقت المعايير المحاسبية الأمريكية أعلى جودة.

يتضح من هذه الدراسات أن المعايير المحاسبية لها دور في جودة المعلومات المحاسبية، وأن المعايير الدولية تعتبر معايير ذات جودة عالية مقارنة مع المعايير المحلية المطبقة في أنحاء العالم. وكما أشرنا مسبقاً، أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين اتخذت قراراً في حالة وجود موضوع محاسبي لم يصدر بشأنه معياراً أو رأياً مهنيّاً عنها، أن يتم الاعتماد على معيار المحاسبة الصادر عن مجلس معايير التقارير المحاسبية الدولية لهذا الموضوع، بحيث يكون بمثابة المعيار المتعارف عليه في هذا الشأن. ولذلك يمكننا القول أن هذا التوجه سيؤدي إلى المساهمة في ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية في الشركات السعودية.

٤-٢ جودة الاستحقاقات

تتكون الأرباح من عنصرين هما: التدفق النقدي التشغيلي والاستحقاقات. فالمحاسبة على أساس الاستحقاق تعني الاعتراف بالإيرادات عند تحققها، والنفقات عند تكبدها، بدلاً من المحاسبة على أساس نقدي، والتي يتم الاعتراف بالإيرادات عند استلام النقدية أو دفع المصروفات النقدية. فعلى سبيل المثال تعتبر المبيعات النقدية والآجلة من العناصر الرئيسية في تحقيق الأرباح، فالمبيعات الآجلة هي استحقاقات حول تحقيق وتحويل أرباح حالية إلى تدفقات نقدية مستقبلية، ولذلك دور الاستحقاقات هو ضبط التدفقات النقدية بطريقة تجعل الأرباح تعكس أداء الشركة بشكل أفضل، بالإضافة إلى ذلك يتعين على الشركات أن تعمل تقديرات متحفظة ضد الإيرادات التي يتم تسجيلها ولكن لم يتم استلامها، مثل تقدير الديون المشكوك في تحصيلها. كذلك في ظل طريقة الاستحقاق، يكون لدى الشركات بعض الخيارات فيما يتعلق بالاعتراف

بالإيرادات والنفقات، ولكن هناك قواعد تنظم هذا الاعتراف. لذلك يمكن استخدام الاستحقاقات كمؤشر لإدارة الأرباح، والتي من خلالها يمكن تقييم جودة الأرباح. ولكن هذا المؤشر ليس دقيقاً بسبب تصنيف مجموع الاستحقاقات إلى استحقاقات اختيارية (طبيعية) وغير اختيارية (غير طبيعية). فالاستحقاقات غير الاختيارية تعكس ظروف العمل الطبيعية مثل: النمو وطول دورة التشغيل والتي بشكل طبيعي يتم خلق أو إلغاء الاستحقاقات. فالشركات يمكن أن يكون لها مستحقات عالية لأسباب تجارية مشروعة مثل: نمو المبيعات. في حين أن الاستحقاقات الاختيارية تتحدد من خلال خيارات الإدارة وحدها. لذلك تعتبر الاستحقاقات الاختيارية هي المؤشر الجيد لإدارة أو التلاعب بالأرباح. وعموماً من أجل قياس صافي مجموع الاستحقاقات التي تم إنشاؤها في فترة معينة يتم طرح الأرباح النقدية التشغيلية خلال الفترة من صافي الأرباح المعلن من قائمة الدخل خلال تلك الفترة.

وقد أشار (Dechow 1994) على أن فهم دور الاستحقاقات في الأرباح كأحد العناصر الرئيسية لعملية النظام المحاسبي يعتبر أمراً مهماً في قياس جودة الأرباح، لأن الأرباح سوف تصبح أقل موثوقية لقياس أداء الشركات (وبالتالي انخفاض جودة الأرباح) إذا استخدمت إدارة الشركة سلطتها التقديرية والانتهازية للتلاعب بالاستحقاقات. ويعتقد (Richardson 2003) أنه يمكن قياس جودة الأرباح من خلال مدى انحراف صافي الدخل عن التدفقات النقدية التشغيلية، التي يمكن قياسها باستخدام الاستحقاقات، وقد استخدم (Myers et al 2003) الاستحقاقات الاختيارية أو غير الطبيعية والاستحقاقات المطلقة الحالية كمقياس لجودة الأرباح. أيضاً قاس (2005) Aboody وآخرون جودة الأرباح باستخدام الاستحقاقات غير الطبيعية والاستحقاقات الخاصة برأس المال العامل، ووجدوا أدلة على أن سوق الأوراق المالية يأخذ بالاعتبار عوامل جودة الأرباح. كذلك وجد كل من (Ball and Shivakumar 2005) أن هناك علاقة بين الاستحقاقات وجودة الأرباح، وأن التغييرات المؤقتة، أو العابرة في التدفقات النقدية التشغيلية تحدث بسبب أن التلاعب بالأرباح أدى إلى أن بنود رأس المال العامل تتغير عبر الزمن، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح.

ويجب أن نتذكر أن الاستحقاقات إما أن تكون انعكاسا للتلاعب بالأرباح أو انعكاسا للتقديرات المحاسبية العادية فقط على أساس توقعات الأعمال التجارية في المستقبل. ولذلك من الصعب تحديد أي واحد يدفع المستحقات، ولكن هناك أدلة يمكن استخدامها في حجم الاستحقاقات كإجراء تقريبي للتلاعب بالأرباح، خصوصا في الشركات التي تكون فيها الاستحقاقات عالية.

٣-٤ الاستمرارية والقدرة على التنبؤ

أثبتت دراسة كل من (Penman and Zhang (2002)، وأيضا Beneish and Vargus (2002) أن الأرباح الحالية ينبغي أن تكون مؤشرا جيدا للأرباح المستقبلية، حيث عرفوا جودة الأرباح باعتبارها الأرباح الحالية التي سوف تستمر في المستقبل. أيضا عرف كل من Bricker وآخرون (1995) وكذلك Mikhail وآخرون (2003) جودة الأرباح من حيث القدرة التنبؤية العالية للأرباح المستقبلية. كذلك اعتبر كل من Rev-sine وآخرون (1999) وأيضا Bodie وآخرون (2002) أن جودة الأرباح تكون أعلى عندما تكون الأرباح أكثر استقرارا، وبينوا أيضا أن انخفاض مستوى الاستحقاقات يؤدي إلى استمرارية الأرباح وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح.

٤-٤ تمهيد الدخل

يعتبر تمهيد الدخل نوع من أنواع التلاعب بالأرباح، حيث يتم استخدام طرق وتقديرات محاسبية من أجل تغيير مستوى تقلبات صافي الدخل من فترة لأخرى. فعلى سبيل المثال، تلجأ الشركات إلى تخفيض نسبة الديون المشكوك في تحصيلها عندما تكون الأرباح منخفضة، وزيادة النسبة عندما تكون الأرباح عالية. وتقوم الشركات بهذه الممارسة لأن المستثمرين عموما على استعداد لدفع أسعار عالية لأسهم شركات تكون أرباحها ثابتة ويمكن التنبؤ بها، مقارنة مع الشركات التي تخضع لتقلبات في أرباحها، وقد تم توثيق تمهيد الدخل على نطاق واسع في البحوث باعتبارها أداة، أو طريق لإدارة الأرباح، حيث يستخدم المديرون الاستحقاقات لتمهيد الدخل، ولهذا فجودة الأرباح العالية تتضمن استخداما أقل للاستحقاقات في تمهيد الدخل.

يقاس عادة تمهيد الدخل من خلال درجة علاقة الاستحقاقات بالنسبة إلى التدفقات النقدية. هذا القياس يستخدم التدفقات النقدية باعتباره التصور المرجعي لعدم تمهيد الدخل، وبالتالي يفترض أنه لا يتم التلاعب بالتدفقات النقدية، وكمؤشر لجودة الأرباح. تمهيد الدخل يعكس الفكرة أن مديري الشركات من خلال معلوماتهم الخاصة عن الأرباح المستقبلية يستخدمون طرق وتقديرات محاسبية لتخفيف التقلبات المؤقتة، وبالتالي انخفاض جودة الأرباح بسبب أن الأرباح المعلنة لا تعكس الربح الحقيقي، وعموماً هناك عدة مقاييس متماثلة موجودة في الأدبيات لقياس تمهيد الدخل في هذه الدراسة تم استخدام ثلاثة مقاييس لقياس تمهيد الدخل وهي: درجة التذبذب في صافي الدخل، نسبة تباين التغير في صافي الدخل إلى تباين التغير في التدفقات النقدية التشغيلية، العلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية (Lang وآخرين 2003، Barth وآخرين 2008 & 2006). وقد أشار هؤلاء الباحثون إلى أن هناك مؤشراً لانخفاض جودة الأرباح عندما يكون هناك قدر كبير في تمهيد الدخل.

ومن الدراسات التي تناولت عملية تمهيد الدخل في الشركات السعودية هي: دراسة عسيري (٢٠٠٢). حيث أوضحت الدراسة أن الشركات السعودية التي خضعت للتحليل تمارس تمهيد الدخل بنسبة كبيرة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة والتي من بينها أن (٥٦٪) من هذه الشركات قد استخدمت أسلوب تمهيد الدخل، وأنه لا يوجد أثر جوهري للقطاع الذي تنتمي إليه الشركة، ولا يوجد أيضاً أثر جوهري لحجم الشركة على تمهيد الدخل، وعلى الرغم من أهمية الدراسة إلا أن المدخل الذي اعتمدت عليه الدراسة، وهو نموذج (Eckel, 1981)، عليه كثير من الانتقادات المتمثلة في أن الدخل يعتمد على متغير واحد كوسيلة لتمهيد، هذا فضلاً على أن الدراسات كانت لفترة مالية واحدة.

ومن الدراسات التي تناولت ظاهرة إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية هي: دراسة السهلي (2006). حيث تناولت الدراسة ظاهرة إدارة الربح في الشركات السعودية من خلال استخدام أساس الاستحقاق الاختياري في الشركات السعودية،

ودراسة بعض الدوافع الأساسية التي تجعل إدارة أداء الشركات تمارس إدارة الربح في المملكة، والتي تعتبر إحدى المشكلات التي تواجه المحللين الماليين في سوق الأسهم السعودية، وأظهرت النتائج أن بعض الشركات السعودية تقوم بإدارة أو التلاعب في الربح بنسب تتراوح بين (٣,٥٪) و (٤,٧٪) من قيمة الأصول، بدافع المحافظة على المستوى المتوقع للأرباح بطريقة موجبة عند انخفاض الربح أو عند تحقيق خسائر منخفضة نسبياً، وبطريقة سالبة عندما تكون الأرباح عالية مقارنة بالسنوات السابقة. وأوضحت الدراسة أيضاً أن هناك اختلافات بين القطاعات في ممارسة إدارة الربح، حيث توصلت الدراسة إلى أن الزراعة أكبر القطاعات من حيث التلاعب في الربح بنسبة ممارسة تبلغ ٣٪ من إجمالي الأصول. ومن الدوافع التي تبرر ممارسة إدارة الربح في البيئة السعودية رغبة الشركات في الحصول على زيادة رأس المال، فقد أوضحت النتائج أن الشركات تقوم باستخدام الاستحقاق المحاسبي لزيادة الأرباح في السنوات التي يتم فيها زيادة رأس المال. كما أظهرت هذه الدراسة عدم وجود تأثير لنسبة مديونية الشركة في ممارسي إدارة الربح، بمعنى أن التمويل الخارجي ليس دافعا للشركات السعودية لتمارس إدارة الربح.

٤-٥ ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية

ركز الإطار النظري المحاسبي على جدوى القرار من خلال توفير معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، ولكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة وموثوقة، ولهذا تعتبر خاصية الملاءمة معياراً لقياس جودة المعلومات. وقد ركزت بحوث ملاءمة قيمة المعلومات على اختبار فائدة المعلومات المحاسبية لمستثمري الأسهم. حيث تكون قيمة المعلومات المحاسبية ملائمة إذا كان هناك ارتباط إحصائي بين الأرقام المحاسبية وقيمة السهم السوقية، وقد حدد Francis and Schipper (1999) أربع تفسيرات ممكنة لدراسة ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية والتي يمكن تفسيرها من وجهة نظرهما: (١) التحليل الأساسي، (٢) التنبؤ، (٣) المعلومات، (٤) القياس. فالنهج الأول يتعلق ببحوث التحليل الأساسي في المحاسبة، حيث ينطوي التحليل الأساسي على تحديد القيمة الجوهرية للشركة دون الرجوع إلى السعر الذي يتم تداول

أسهم الشركة به في سوق الأوراق المالية. وفقاً لهذا النهج، المعلومات المحاسبية تقود أسعار الأسهم للتغيير من خلال تحديد القيم الجوهرية خاصة فيما يتعلق بأسعار السوق التي انحرفت. وبعد ذلك ملاءمة قيمة المعلومات يمكن قياسها من خلال قياس الأرباح الناتجة من تنفيذ استراتيجيات التداول على أساس المعلومات المحاسبية.

النهج الثاني يرتبط أيضاً بالتحليل الأساسي، ولكن يأخذ وجهة نظر تنبؤية. حيث يركز على المتغيرات ذات الصلة التي يمكن استخدامها في نموذج التقييم أو تساعد في التنبؤ بهذه المتغيرات، ولذلك تعتبر المعلومات المالية ذات قيمة إذا كان يمكن استخدامها للتنبؤ في الأرباح أو التوزيعات أو التدفقات النقدية المستقبلية. ومعظم الدراسات السابقة في هذا المجال ركزت على التنبؤ بالأرباح.

النهج الثالث يأخذ وجهة نظر معلوماتية. ووفقاً لهذا النهج تكون المعلومات المحاسبية ذات قيمة في حال استخدامها من قبل المستثمرين عند تحديد الأسعار، ففي ظل افتراض أن سوق الأسهم تتسم بالكفاءة، تستخدم العلاقات الإحصائية كمؤشرات حول ما إذا كان المستثمرون فعلاً يستخدمون المعلومات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. وقد ركزت الدراسات في هذا النهج عموماً على فترات زمنية قصيرة، حيث الغرض منها هو دراسة رد فعل السوق عند إصدار القوائم المالية على مدى فترات زمنية قصيرة، مثلاً أيام أو أسابيع حول موعد إعلان هذه القوائم (Beaver (1997)، وتكون المعلومات المحاسبية ذات قيمة إذا كانت تنقل معلومات تعدل من توقعات المستثمرين للتدفقات النقدية المستقبلية للشركات، والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير سعر السهم، وبالتالي تكون العوائد هي المقياس الطبيعي في مثل هذه الدراسات (Beaver (1997) هذا النهج يعني أن ملاءمة القيمة تقاس من حيث ردود فعل السوق على معلومات جديدة. وبعبارة أخرى، المعلومات المحاسبية تكون ذات قيمة إذا كان سوق الأسهم يتفاعل مع إصدار التقارير المالية. ولكن يجب ملاحظة أن الباحثون الذين اعتمدوا هذا النهج عادة ما يشيرون إلى الأرقام المحاسبية بأنها "محتوى المعلومات information content" بدلاً من استخدام مصطلح "ملاءمة القيمة value relevance" (Beaver (1997))

أما بالنسبة للنهج الرابع فهو يتبنى وجهة نظر القياس. حيث يشير إلى وجود ارتباط إحصائي بين المعلومات المحاسبية وقيم السوق، أو العوائد، وخاصة على مدى فترة طويلة، قد يعني أن المعلومات المحاسبية المعنية ترتبط مع المعلومات المستخدمة من قبل المستثمرين. وتحت هذا النهج، فإن ملائمة قيمة المعلومات تقاس من خلال قدرة المعلومات المالية في التأثير على قيمة السهم. وتحت هذا النهج فإن مدى ملائمة قيمة المعلومات المالية تقاس من خلال قدرته على التقاط أو تلخيص المعلومات، بغض النظر عن المصدر، والتي تؤثر على قيمة حقوق الملكية. هذا التفسير (وهو الذي تم استخدامه في هذا البحث) لا يتطلب أن تكون المعلومات المالية هي المصدر الأسرع للمعلومات. لاحظ أن هذا النهج على النقيض من وجهة نظر المعلومات أي النهج الثالث، لا يفترض أن المستثمرين في الواقع يستخدمون المعلومات في البحث والدراسة، أو تلك المعلومات التي تكون في الوقت المناسب. بدلا من ذلك يستند الاستدلال في النهج الرابع على فكرة أنه إذا كان عنصر المحاسبة (أو غيره من البنود) لديه علاقة موثوق بها مع مقياس السوق، فإن مقياس المحاسبة سوف يستحوذ أو يجمع المعلومات التي تستخدم من قبل المشاركين في السوق لتحديد الأسعار أو العوائد.

ولاختبار مدى ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية للشركات السعودية، ومقارنتها بالشركات في بلدان أخرى، فقد تناولت دراسة (Alsalman 2003) العلاقة بين الأرقام المحاسبية وأسعار الأسهم، والعوائد لتحديد ما إذا كان هناك اختلافات في أهمية قيمة الأرقام المحاسبية في الشركات السعودية (تطبق معايير المحاسبة الأمريكية) والكويتية (تطبق معايير المحاسبة الدولية)، وذلك باستخدام عينة (كمقياس مرجعي أو benchmark) من الشركات الأمريكية التي تطبق معايير المحاسبة الأمريكية وعينة أخرى من الشركات الدولية التي تطبق معايير المحاسبة الدولية، حيث أن هذه الشركات الأمريكية والدولية مدرجة في السوق الأمريكي، وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية: أولا، هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مدى أهمية قيمة الأرقام المحاسبية بين السعودية والأمريكية، وبين الكويتية والدولية. هذه الدول تطبق المعايير نفسها ولكن

لديها عوامل مؤسسية مختلفة، وهذا يشير إلى أن تأثير العوامل المؤسسية واضح على المعايير المحاسبية. ثانياً، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معظم الحالات، في أهمية قيمة الأرقام المحاسبية بين السعودية والكويتية، وبين الشركات الأمريكية والدولية، على الرغم من أنها تطبق معايير مختلفة ولكنها تعمل في بيئة مماثلة، وهذا قد يشير إلى أن معايير المحاسبة الأمريكية والدولية لهما نفس الجودة وذلك بناءً على مقياس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

٤-٦ الوقيية والتحفظ المحاسبي

الرئيس السابق للجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية Levitt يؤكد على أن المعايير المحاسبية يجب أن تركز على الشفافية وقد أشار على أنه "من أجل أن تحصل المعايير الدولية على القبول يجب أن تكون ذات جودة عالية، وكذلك أبدى وجهة نظره بأن الشفافية تعتبر سمة أساسية من سمات جودة الأرباح. وقد أشار Hunton وآخرون (2006) إلى أن المزيد من الشفافية في متطلبات الإفصاح يسهل الكشف عن إدارة الأرباح، ويؤدي تبعاً لذلك إلى انخفاض في إدارة الأرباح وبالتالي إلى ارتفاع جودة الأرباح. ويرى Ball وآخرون (2000a) وكذلك Ball وآخرون (2000b) بأن الوقيية ومبدأ التحفظ يعبران معاً عن الشفافية. ولكن مع ذلك، هناك خلاف في شأن جودة الأرباح في ظل الممارسات المحاسبية لمبدأ التحفظ. حيث يعتقد Sun (2005) بأن استمرار ممارسة مبدأ التحفظ قد يقلل من القدرة على التنبؤ، وبالتالي نوعية تقارير الأرباح لأنه يخلق احتياطات خفية والتي يمكن أن تضخم الأرباح المستقبلية عندما يتباطأ نمو الاستثمار. من ناحية أخرى يرى Ball وآخرون (2000a) بأن عدم التماثل وسرعة الاعتراف بالخسائر تعتبر خاصية مهمة لجودة الأرباح المحاسبية، لأنه يتم عرض خاصية خسارة الاعتراف في الوقت المناسب.

ويعتبر كل من درجة التحفظ المحاسبي والوقيية عاملاً مهماً في تفسير الفروق بأهمية قيمة المعلومات المحاسبية بين البلدان Ball وآخرين (2000a) وكذلك Ball وآخرين (2000b). دراسة Alsalman (2003) اختبرت درجة التحفظ المحاسبي

بين الشركات السعودية والكويتية والأمريكية التي تطبق معايير المحاسبة الأمريكية والشركات الدولية التي تطبق معايير المحاسبة الدولية. وقد وجدت الدراسة أن درجة التحفظ المحاسبي في الشركات الأمريكية أكثر تحفظاً من الدول الأخرى، والتي ليس بينها فروق ذات دلالة إحصائية. هذه النتيجة تقدم دليلاً على أن العوامل المؤسسية لها تأثير كبير في الاختلافات في درجة التحفظ المحاسبي بين البلدان.

وفي دراسة أخرى، اختبر السهلي (2009) ظاهرة التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية المساهمة خلال الفترة ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٥م. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة قلة درجة التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية، حيث تتفق هذه النتيجة مع النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسات السابقة (مثل: Ball et Alsalman 2003; al. 2000a; Ball et al. 2000b). وقد أوضح السهلي أن قلة درجة التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية قد ترجع أساساً إلى عدم وجود دوافع لدى إدارة الشركة والمراجع القانوني للشركة لتضمين الخسائر غير المحققة في دخل الفترة المحاسبي بسبب قلة الطلب على المعلومات المحاسبية في السوق المالية، وقلة الدعاوى القضائية ذات الطابع المحاسبي في السعودية، وضعف الوسائل الرقابية من الملاك والمحللين الماليين.

وخلاصة القول: إنه ليس هناك اتفاق على مفهوم أو مقاييس جودة الأرباح. فسمات جودة الأرباح المذكورة أعلاه قد تكون بعضها غير متناسقة أو متداخلة، وأيضاً أنها ليست مقاييس منفصلة. ولذلك فقد استخدمت هذه الدراسة مقاييساً متعددة لقياس جودة الأرباح، والتي سوف تختبر جودة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، حيث تطبق هذه الشركات المعايير السعودية. وكما هو معلوم ومن خلال فترة تأسيس الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين عام ١٤١٢هـ وحتى الآن، أصدرت الهيئة عدة معايير محاسبية وطنية. ولاشك أن الهيئة قد بذلت جهوداً كبيرة ومكثفة من أجل النهوض بالمهنة والتي كان لها الأثر الفعال في تطوير المهنة، وبالاهتمام بهذه المعايير. إلا أن الملاحظ أن معايير المحاسبة السعودية التي صدرت حتى الآن هي شبيهة إلى حد كبير بالمعايير الدولية والأمريكية مع اختلافات بسيطة تطلبها الظروف السائدة أو ما

يطلق عليه الخصوصية وبشكل خاص معيار الزكاة. وفي السنوات الأخيرة قرر مجلس إدارة الهيئة الاسترشاد بمعايير المحاسبة الدولية بدلا من الاسترشاد بمعايير المحاسبة الأمريكية في حالة عدم وجود معايير محاسبة معتمدة من الهيئة. إضافة إلى ذلك هناك بعض التساؤلات حول مدى درجة جودة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي. ولذلك فإن هذه الدراسة ستكون إضافة إلى الدراسات السابقة التي كانت تدور حول جودة المعايير الدولية. بالإضافة إلى مساهمتها في البحوث بسبب ندرة الدراسات التي تختبر المحتوى الإعلامي للبيانات المحاسبية في السوق المالي السعودي. إضافة إلى ذلك سوف تساهم هذه الدراسة في اختبار مدى تأثير إمكانية التلاعب بالأرباح على جودة المعلومات المحاسبية للشركات السعودية.

٥- فرضيات ومنهجية البحث

١-٥ فرضيات البحث

باختصار تعتبر المعلومات المحاسبية من أهم مقومات اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية وبالذات عندما تتوافر فيها خصائص جودة المعلومات المحاسبية. وبناءاً على العوامل التي تم مناقشتها للبيئة السعودية، يمكننا أن نفترض أن جودة المعلومات المحاسبية للشركات السعودية قد تحسنت بمرور الوقت، أي أننا نفترض أن جودة المعلومات المحاسبية للشركات السعودية في الفترة الثانية أعلى نسبياً من الفترة الأولى.

٢-٥ منهجية البحث

منهجية هذا البحث مستمدة من البحوث السابقة (Francis et al. (2004)، (Biddle and Hilary (2006)، Wang (2006)، and Barth et, Lang et al. 2005)، (al. (2008). فقد تم في هذه الدراسة اختبار فرضيات البحث من خلال قياس سبع خصائص لجودة المعلومات المحاسبية وهي: جودة الاستحقاقات، واستمرارية تحقيق الأرباح، والقدرة على تنبؤ الأرباح، وتمهيد الأرباح، وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، والوقتية، والتحفظ المحاسبي.. في هذا البحث سيتم تحليل المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي من خلال تقسيم عينة البحث إلى فترتين: الفترة الأولى من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٤م والفترة الثانية من ٢٠٠٥م إلى ٢٠٠٨م، ومقارنة

هاتين الفترتين لمعرفة ما إذا كان هناك أي تحسن في مستوى جودة المعلومات المحاسبية. وفيما يلي عرض لكيفية قياس خصائص جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في هذه الدراسة.

١-٢-٥ خاصة جودة الاستحقاق

كما هو معروف محاسبيا، تتكون الأرباح من عنصرين هما التدفق النقدي التشغيلي والاستحقاق. جودة الاستحقاق كمقياس لجودة الأرباح تستند على رأي مفاده أن الربح الذي يكون قريب من التدفقات النقدية تكون جودته عاليه، ويمكن قياس جودة الاستحقاق من خلال النموذج الذي تم بناءه من قبل (Di- and Dechow 2002) chev، وذلك من خلال ملاحظتهما أن المستحقات تتحول إلى تدفقات نقدية على مر الزمن، وميزة أساس الاستحقاق أنه يعتبر مقياساً أفضل من الأساس النقدي لقياس أداء الشركة. ولكن المشكلة أنه يتطلب وضع تقديرات، ويخضع لممارسة السلطة الإدارية التقديرية. وكما لاحظ (Dechow and Dichev 2002) أن فوائد استخدام الاستحقاق يأتي على حساب الخطأ في تقدير الأرباح المعلنة. هذه الأخطاء قد يكون مصدرها متعمداً من الإدارة أو غير متعمد وناشئاً من هفوات إدارية أو نتيجة لعدم التأكد من بعض الظروف البيئية، لكن مصدر الخطأ ليس له صلة في هذا النموذج.

وقد أوضح (Dechow and Dichev 2002) أنه يمكن قياس الخطأ في تقدير مستحقات رأس المال العامل من خلال البواقي من معادلة الانحدار بين التغير في رأس المال العامل (كمتغير تابع) وبين التدفقات النقدية التشغيلية في السنة السابقة، والحالية، والسنة القادمة (كمتغيرات مستقلة). وقد تم التركيز على مستحقات رأس المال العامل، والتدفقات النقدية التشغيلية بسبب أنه يتحقق التدفق النقدي من هذه الاستحقاقات عادة في غضون عام. فمن خلال معادلة الانحدار، فإن البواقي أو الأخطاء من المعادلة توفر مقياساً لجودة الاستحقاق، لأنها تمثل الجزء من المستحقات التي لم تكن قريبة لتقدير التدفقات النقدية الفعلية. وأوضح كذلك (Dechow و Dichev 2002) أن الانحراف المعياري لهذه البواقي هو المقياس المناسب لجودة الاستحقاق وأن ارتفاع

قيمة الانحراف المعياري يعني ارتفاع الخطأ في تقدير المستحقات، وبالتالي انخفاض الجودة. ولذلك عند حساب معادلة الانحدار فإن الجزء غير المفسر من التباين في مستحقات رأس المال العامل هو مقياس معكوس لجودة المستحقات (أي كلما كان الجزء غير المفسر أكبر يعني أقل جودة).

ولقياس جودة الاستحقاق فإن هذه الدراسة استخدمت نموذج Di- and Dechow chev (2002). McNichols والذي اقترح إضافة التغير في الإيرادات والأصول الثابتة كمتغيرات تفسيرية إضافية. ولذلك يمكن تقدير الاستحقاقات الحالية من خلال بواقي (E) من معادلة الانحدار التالية:

$$TCA_{it} / A = \alpha_0 + \alpha_1 CFO_{it-1} / A + \alpha_2 CFO_{it} / A + \alpha_3 CFO_{it} / A + \alpha_2 \Delta REV_{it} / A + \alpha_3 FA_{it} / A + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث:

TCA_{it} = إجمالي المستحقات الحالية للشركة i في السنة t . وتحسب على النحو التالي:

(Δ الأصول المتداولة - Δ النقدية) - (Δ الخصوم المتداولة - Δ الديون قصيرة الأجل) - الاستهلاك.

A = إجمالي الأصول للشركة i في نهاية العام t .

CFO_{it} = إجمالي التدفق النقدي التشغيلي للشركة i في نهاية العام t .

REV = إجمالي مبيعات الشركة i في نهاية العام t .

FA_{it} = إجمالي الأصول الثابتة للشركة i في نهاية العام t .

ε_{it} = البواقي (أخطاء الانحدار)

سوف يتم استخدام الانحراف المعياري من البواقي (E) من المعادلة (1) لقياس جودة أساس الاستحقاق بالنسبة لكل فترة وفي كل سنة. فالقيم الصغيرة للانحراف المعياري من البواقي يعني جودة عالية للمستحقات وبالتالي جودة عالية للمعلومات المحاسبية.

٢-٢-٥ خاصية استمرارية الأرباح

تعتبر خاصية الاستمرارية عن الدرجة التي تستمر فيها الأرباح في الفترة المقبلة ، بمعنى مدى قدرة الشركة على استمرارية الربح في المدى الطويل، وبهذا يمكن أن تكون الأرباح الحالية مؤشراً جيداً للأرباح المستقبلية. وتكون خاصية استمرارية الأرباح ذات مغزى لتقييم جودة الأرباح إذا كانت هذه الأرباح تعكس بصدق الأداء أثناء الفترة ، وأيضاً إذا كانت أرباح الفترة الحالية سوف تستمر في الفترات المقبلة. وقد اتبعت هذه الدراسة دراسة (Kormendi and Lipe (1987 وكذلك دراسة Francis وآخرون (2004) لقياس استمرارية الأرباح وذلك باستخدام المعامل (φ) من معادلة الانحدار التالية:

$$EPS_{it} = \varphi_0 + \varphi_1 EPS_{it-1} + v_{it} \quad (2)$$

حيث:

$$EPS_{it} = \text{ربحية السهم للشركة } i \text{ في نهاية العام } t$$

$$v_{it} = \text{أخطاء الانحدار}$$

ويمكن قياس الاستمرارية على أساس المعامل المقدر في نموذج الانحدار من الأرباح الحالية (EPS_{it-1})

والأرباح المستقبلية (EPS_{it}) . فعندما تكون قيمة المعامل φ_1 قريبة من ١ فهذا يدل على أن استمرارية الأرباح تكون عالية، في حين عندما تكون قيمة المعامل φ_0 قريبة من الصفر فهذا يدل على أن الأرباح المؤقتة أو غير المستمرة تكون عالية (أي أن استمرارية الأرباح تكون منخفضة).

٣-٢-٥ خاصية القدرة على تنبؤ الأرباح

تشير خاصية القدرة على التنبؤ إلى قدرة الأرباح الحالية للتنبؤ بالأرباح المستقبلية (Francis Lipe (1990 وآخرين (2004). وكما تم عمله في الدراسات السابقة الذكر فإن هذه الدراسة تقيس القدرة على التنبؤ بالأرباح على أساس الانحراف المعياري من

البواقي (U) من المعادلة رقم (٢). حيث أن القيم الصغيرة للانحراف المعياري من البواقي (U) تعني قدرة أكثر للتنبؤ بالأرباح وبالتالي جودة أعلى للمعلومات المحاسبية.

٢-٥؛ خاصية تمهيد الدخل

في هذه الدراسة تم استخدام ثلاثة مقاييس لقياس تمهيد الدخل وهي: درجة التذبذب في تغير صافي الدخل، ونسبة تباين التغير في صافي الدخل إلى تباين التغير في التدفقات النقدية التشغيلية، والعلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية (Lang وآخرون 2005; Barth وآخرون 2006, 2008). المقياس الأول هو درجة التذبذب في تغير صافي الدخل (موزون بالقسمة على إجمالي الأصول)، (Lang وآخرون 2005; Barth وآخرون 2006, 2008). للتحكم في العوامل الاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تؤثر على تذبذب الأرباح والتي لا علاقة لها بنظام إعداد التقارير المالية. تم حساب NIA Ashbaugh 2001; Pagano) على عدد من المتغيرات والتي تم تحديدها في بحوث سابقة (et al., 2002; Lang et al., 2003; Tarca Lang 2006, 2008). تباين بواقي معادلة الانحدار هو مقياس التذبذب في صافي الدخل. ويتم تقدير NI Δ على النحو التالي:

$$\Delta NI = \beta_0 + \beta_1 LEV_{it} + \beta_2 GROWTH_{it} + \beta_3 EQ_{it} + \beta_4 LT_{it} + \beta_5 Sales_{it} + \beta_6 Size_{it} + \beta_7 CFO_{it} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

حيث:

LEV = إجمالي المطلوبات مقسوما على الموجودات؛

GROWTH = النسبة المئوية للتغيير في المبيعات؛

EQ = النسبة المئوية للتغيير في حقوق المساهمين؛

LT = النسبة المئوية للتغيير في مجموع الخصوم؛

Sales = المبيعات مقسوما على إجمالي الموجودات؛

Size = لوغاريتم مجموع الموجودات؛

CFO = التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل موزونة بمجموع الموجودات.

تم تقدير المعادلة (٣) بتجميع المشاهدات في كل فترة ومقارنة الفروق في تباين بواقى الانحدار لكل فترة زمنية.

المقياس الثاني لقياس تمهيد الدخل هو نسبة تباين التغيير في صافي الدخل NIA إلى تباين التغيير في التدفقات النقدية التشغيلية ΔCFO (Lang وآخرون 2005; Barth وآخرون 2008, 2006). ΔCFO هو التغيير في التدفقات النقدية التشغيلية (موزون بالقسمة على إجمالي الأصول). وكما هو الحال مع ΔNI ، من أجل السيطرة على العوامل الاقتصادية الأخرى التي ممكن أن تؤثر على تذبذب التدفقات النقدية والتي لا علاقة لها بنظام إعداد التقارير المالية تم حساب ΔCFO على عدد من المتغيرات بصورة مماثلة لمعادلة (3)، ولكن مع تحديد ΔCFO كمتغير تابع.

$$\Delta CFO = \beta_0 + \beta_1 LEV_{it} + \beta_2 GROWTH_{it} + \beta_3 EQ_{it} + \beta_4 LT_{it} + \beta_5 Sales_{it} + \beta_6 Size_{it} + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

درجة تذبذب التغيير في التدفقات النقدية هي تباين البواقى من المعادلة رقم (٤). ولذلك يكون المقياس الثاني لقياس تمهيد الدخل هو نسبة تباين التغيير في صافي الدخل NIA إلى تباين التغيير في التدفقات النقدية التشغيلية ΔCFO . الأساس المنطقي لاستخدام هذه النسبة هو أنه من المعقول لشركة معينة أن يكون تذبذب الدخل يتأثر بتذبذب التدفقات النقدية، وباستخدام هذه النسبة يمكننا التحكم بهذا التذبذب (Lang وآخرون 2005; Barth وآخرون 2008, 2006).

المقياس الثالث لقياس تمهيد الدخل هو ارتباط سبيرمان بين المستحقات والتدفقات النقدية. فعلى سبيل المثال Lang وآخرون (2003) وأيضا Biddle and Hil ary (2006) قاموا بقياس تمهيد الدخل من خلال العلاقة بين التغيير في الاستحقاق والتغيير في التدفقات النقدية، وكما هو الحال مع البحوث السابقة، ومن أجل السيطرة على العوامل الاقتصادية والتي لا علاقة لها بنظام إعداد التقارير المالية تم حساب معادلة انحدار منفصلة عن المستحقات والتدفقات النقدية على المتغيرات كما وردت في المعادلات ٣ و ٤، ما عدا التدفقات النقدية.

$$\begin{aligned} \text{CFO}_{it} = & \beta_0 + \beta_1 \text{LEV}_{it} + \beta_2 \text{GROWTH}_{it} + \beta_3 \text{EQ}_{it} + \beta_4 \text{LT}_{it} + \beta_5 \text{Sales}_{it} \\ & + \beta_6 \text{Size}_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned} \quad (5)$$

$$\begin{aligned} \text{ACC}_{it} = & \beta_0 + \beta_1 \text{LEV}_{it} + \beta_2 \text{GROWTH}_{it} + \beta_3 \text{EQ}_{it} + \beta_4 \text{LT}_{it} + \beta_5 \text{Sales}_{it} \\ & + \beta_6 \text{Size}_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned} \quad (6)$$

بعد ذلك يتم مقارنة واختبار علاقة ارتباط البواقى للمعادلات (٥) و (٦) بين الفترتين. وكما هو معمول في البحوث السابقة ، نتوقع أيضا أن الشركات التي تكون أقل ميل لتمهيد الدخل ستكون العلاقة أكثر سلبية بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية (Lang, Raedy, and Yetman, 2003; Leuz, Nanda, and Wysocki, 2003; Lang, Raedy, and Wilson, 2005; Barth, Landsman, and Lang, 2006). لأن الاستحقاقات سوف تعكس مع مرور الوقت، فإن الاستحقاقات والتدفقات النقدية تميل إلى أن تكون العلاقة عكسية حتى في حالة عدم وجود إدارة للأرباح. وقد جادل بعض الباحثين مثل (Land (2002) and Lang (2002) & (Myers and Skinner (2002)، بأن وجود علاقة أكثر سلبية تشير إلى وجود تلاعب في الأرباح لأن المديرين تكون ردة فعلهم لضعف، أو لقوة نتائج التدفق النقدي من خلال زيادة، أو تناقص الاستحقاقات، وبالتالي نتوقع أن تكون العينة التي في الفترة الثانية سوف تظهر وجود علاقة سلبية أقل بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية مقارنة بالفترة الأولى.

٥-٢-٥ خاصية ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية

كان أول من أثبت أن هناك علاقة بين أسعار الأسهم والمعلومات المحاسبية هم Ball and Brown (1968). وتعتبر دراسة Amir وآخرون (1993) الدراسة الأولى التي استخدمت مصطلح value relevance أو ملاءمة القيمة والتي تعني إلى أي مدى يستخدم المستثمرون المعلومات المحاسبية في قراراتهم الاستثمارية والتي يمكن قياسها من خلال العلاقة بين المعلومات المحاسبية، وسعر السهم، أو العائد على السهم. فعندما يعتمد المستثمرون اعتمادا كليا على المعلومات المحاسبية في شراء أو بيع السهم فهذا يعني أن هناك علاقة قوية تماما بين المعلومات المحاسبية، وسعر السهم والعكس عندما

لا يعتمد المستثمرون إطلاقاً على المعلومات المحاسبية في شراء أو بيع السهم. ويمكننا قياس هذه العلاقة إحصائياً عن طريق معامل التحديد أو R^2 . وهناك عدة حوافز يتخذها الباحثون لدراسة علاقة القيمة والتي من ضمنها جودة المعلومات المحاسبية. حيث استخدم (Lev, 1989) معامل التحديد من خلال العلاقة بين الربح والعائد كتعبير عن جودة الأرباح.

وتعني ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية مدى قوة العلاقة بين سعر السهم، أو العائد والمعلومات المحاسبية. فأهمية ملاءمة القيمة كمقياس لجودة الأرباح تستند على فكرة أن الأرقام المحاسبية ينبغي أن تفسر، أو توضح المعلومات المتضمنة في السعر، أو العائد. لذلك، فإن أهمية ملاءمة القيمة تتبع من قدرة الأرقام المحاسبية لشرح التباين في السعر أو العائد، فالأرباح التي لديها قوة تفسيرية (إحصائياً) مع السعر أو العائد يكون مرغوب فيها، أي أن الأرباح التي تفسر التباين في السعر أو العائد بشكل أكبر يعتبر هذا الربح ذات جودة أعلى.

ولقد استخدم الباحثون نوعين من نماذج التقييم للتحقق من هذه العلاقة: نموذج السعر، ونموذج العائد. نموذج السعر استخدم لدراسة العلاقة بين سعر السهم (كمتغير تابع) والأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية (كمتغيرات مستقلة)، وهذا النموذج تم تقديمه من (Ohlson (1995 واستخدام من قبل الآخرين (e.g., Harris et al. 1994; Joos and Lang 1994; Collins, Maydew, and Weiss 1997; King and Langli 1998). أما نموذج العائد فقد استخدم لدراسة العلاقة بين عائد السهم (كمتغير تابع) والأرباح والتغير في الأرباح (كمتغيرات مستقلة)، والذي تم تقديمه من قبل Easton and Harris (1991). الخيار بين نموذج السعر ونموذج العائد كان موضوع عدد من الدراسات المنهجية والتجريبية. على سبيل المثال، قارن الباحثان Kothari and Zim-merman (1995) بين الأداء لهذين النوعين من النماذج. ولقد تم تقييم هذه النماذج وفقاً لمعيارين هما: (١) إلى أي مدى تكون تقدير معاملات الانحدار قريبة للقيمة التقديرية، أو النظرية، (٢) مدى دقة النماذج بسبب heteroscedasticity. واستناداً

إلى النتائج، خلاصاً إلى أن معاملات الانحدار في نموذج السعر هي أقل انحيازاً - إلى حد كبير - مما هي عليه في نموذج العائد. ومع ذلك فغالباً ما تكون نماذج السعر غير دقيقة أو misspecified بسبب heteroscedasticity من بواقي الانحدار، وبسبب هذه الاعتبارات الإحصائية، أشارا إلى أنه من الأفضل استخدام كلا النموذجين بدلاً من استخدام نموذج واحد فقط، بحيث يمكن أن يوفر أدلة أكثر إقناعاً، واسترشاداً بهذا الاقتراح وعمل آخرون في استخدام النموذجين (Harris et (1994), Joos and Lang (1994), and Harris and Muller (1999) فقد استخدمت هذه الدراسة كلا النموذجين لتقييم مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية. بالنسبة لنموذج السعر، تم التطبيق على أهمية الأرباح والقيمة الدفترية من خلال معادلة نموذج السعر التالية:

$$P_{it} = \gamma_0 + \gamma_1 EPS_{it} + \gamma_2 BVS_{it} + \varepsilon_{it} \quad (7)$$

حيث:

P_i = سعر السهم للشركة i بعد أربعة أشهر من نهاية السنة المالية

EPS_{it} = ربحية السهم للشركة i في نهاية العام t

BVS_{it} = القيمة الدفترية للسهم للشركة i في نهاية العام t

ε_{it} = أخطاء الانحدار

يعتبر المتغير المحاسبي قيمة ذات صلة إذا ما ارتبط مع المعلومات المستخدمة من قبل المستثمرين في تحديد القيمة السوقية (سعر السهم). ووفقاً (Ohlson (1995 فإن القيمة الدفترية والأرباح على حد سواء هما قيمة ذات صلة، ويكمل كل منهما الآخر في شرح القيمة السوقية. ونظراً لأن القيمة الدفترية والأرباح هي منتجات قواعد القياس والمحاسبة، فإن الاختلافات في معايير المحاسبة قد يسبب اختلاف في ملاءمة القيمة وبالتالي اختلافات في جودة المعلومات المحاسبية. ويقاس الارتباط بين المتغيرات المحاسبية والسعر بالقوة التفسيرية (المعدلة R^2) من الانحدار. ويتم قياس جودة المعلومات المحاسبية من خلال استخدام R^2 الناتج عن الانحدار حيث تقيس قوة

ارتباط المعلومات المحاسبية ببيانات سوق الأسهم، وبالتالي ارتفاع R2 في المعادلة (٧) تشير إلى جودة أعلى للبيانات المحاسبية.

لتوفير أدلة أكثر إقناعاً على أهمية قيمة الأرباح المحاسبية، هذه الدراسة أيضاً استخدمت نموذج العائد. فالكثير من الدراسات ركزت على العلاقة بين السعر والأرباح للتحقق من العلاقة بين الأرباح المحاسبية والعوائد. بعض هذه الدراسات قيمت العلاقة بين العوائد غير المتوقعة والأرباح غير المتوقعة. هذه الدراسات استخدمت بشكل متكرر التغيير في الأرباح كبديل أو وكيل للأرباح غير المتوقعة في ظل افتراض أن الأرباح السنوية دائمة. وبالتالي، فإن السبب في استخدام التغيرات في الأرباح كمتغير تفسيري معياري للعوائد يعتمد على مفهوم الأرباح غير المتوقعة.

أسعار الأسهم بشكل عام تعكس التوقعات المستقبلية للأرباح، في حين أن المعلومات المحاسبية تعكس الأداء في الماضي. وتبعاً لذلك، فقد اقترحت بعض الدراسات، أن المعلومات الموجودة في أسعار الأسهم تسبق المعلومات الموجودة في الأرباح، وهو ما يخلق خطأ القياس. على سبيل المثال، اقترح كل من (1991) Easton and Harris وأيضاً (1995) Kothari and Zimmerman إن إضافة مستوى الأرباح كمتغير تفسيري يخفف من أثر الخطأ في القياس. هذا المتغير سيكون إضافة مفيدة للمتغير الآخر، بسبب وجود مكونات مؤقتة في الفترة السابقة للأرباح. الأساس المنطقي وراء أهمية العامل المتغير "مستوى الأرباح" يتصل بقدرته على التقاط العنصر المؤقت للأرباح فوق العنصر الدائم للأرباح والتي يتم التقاطها في المتغير الآخر وهو التغيير في الأرباح Ali (1992) and Zarowin. وبالتالي وجود كلا المتغيرين في نموذج العائد يعطي تمثيلاً أكثر شمولاً لدور الأرباح في تفسير التغيير في العوائد. وفيما يلي نموذج العائد:

$$R_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{EPS}_{it} / P_{it-1} + \alpha_2 \Delta \text{EPS}_{it} / P_{it-1} + e_{it} \quad (8)$$

حيث:

R_{it} = العائد على السهم يحسب على أساس سعر السهم للشركة i بعد أربعة أشهر من نهاية السنة المالية الحالية، بالإضافة إلى التوزيعات ناقص سعر السهم

للشركة i قبل ثمانية أشهر من نهاية السنة المالية السابقة مقسوماً على سعر السهم للشركة i قبل ثمانية أشهر من نهاية السنة المالية في السابقة السنة.

$$\begin{aligned} \text{EPS}_{it} &= \text{ربحية السهم للشركة } i \text{ في نهاية العام } t \\ \Delta \text{EPS}_{it} &= \text{التغير في ربحية السهم للشركة } i \text{ بين السنة الحالية والسابقة.} \\ e_{it} &= \text{أخطاء الانحدار.} \end{aligned}$$

يتم قياس جودة المعلومات المحاسبية من خلال استخدام R2 الناتج من الانحدار، والذي يقيس قوة ارتباط المعلومات المحاسبية مع بيانات أسعار الأسهم، وبالتالي ارتفاع R2 في المعادلة (٨) يشير إلى جودة أعلى للبيانات المحاسبية.

٦-٢-٥ خاصية الوقتية وخاصية التحفظ المحاسبي

استخدم Basu (1997) نموذج العائد العكسي (عكس اتجاه الانحدار) لدراسة العلاقة بين الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم. الاهتمام ينصب هنا على توقيت الربح المحاسبي ليعكس الربح الاقتصادي. حيث يريد المشاركون في السوق الحصول على المعلومات المالية في التوقيت المناسب من أجل أن يكونوا قادرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة. وبناءً على Basu (1997)، فإن تفسير نموذج العائد العكسي هو أن التحفظ المحاسبي ينبغي أن يسبب تفاوتاً في توقيت الدخل حيث أن الأخبار السيئة تنعكس في الأرباح بسرعة أكبر من الأخبار الطيبة. هذا التفسير المبني على الحيلة والحدز ينسجم مع تأثير العوامل المؤسسية على المطالبات والغرامات التي قد يواجهها المديرون في تقديمهم للتقارير المالية.

لاختبار التوقيت المناسب والتوقيت غير المتماثل (التحفظ المحاسبي) من الأرباح تجريبياً، استخدم Basu (1997) عوائد الأسهم الإيجابية والسلبية كبديل أو كوكيل للأخبار الجيدة والسيئة، لإظهار أن الأرباح المحاسبية تعكس الأرباح الاقتصادية السلبية (الأخبار السيئة) بسرعة أكبر من الأرباح الاقتصادية الإيجابية (الأخبار الجيدة). وقد استخدم Basu (1997) معادلة الانحدار بحيث أن المتغير التابع هو

الأرباح الحالية والمتغير المستقل الأول (R_{it}) هو العائد على السهم ، والمتغير المستقل الثاني (D_{it}) هو متغير وهمي (الأخبار السيئة = ١ ، الأخبار الجيدة = ٠) ، أما المتغير المستقل الثالث ($R_{it} RD_{it}$) فهو التفاعل بين المتغير الوهمي والعائد. وبالتالي، فإن نموذج الانحدار لقياس خاصيتي التوقيت والحيطة والحذر هو على النحو التالي:

$$EPS_{it} / P_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 D_{it} + \beta_2 R_{it} + \beta_3 R_{it} RD_{it} + e_{it} \quad (9)$$

حيث:

R_{it} = العائد على السهم يحسب على أساس سعر السهم للشركة I بعد أربعة أشهر من نهاية السنة المالية، بالإضافة إلى التوزيعات ناقصا سعر السهم للشركة I قبل ثمانية أشهر من نهاية السنة المالية مقسوما على سعر السهم للشركة I قبل ثمانية أشهر من نهاية السنة المالية في السنة.

$$EPS_{it} = \text{ربحية السهم للشركة } I \text{ في نهاية العام } t$$

$$P_{it-1} = \text{سعر السهم للشركة } I \text{ قبل ثمانية أشهر من نهاية السنة المالية}$$

$$D_{it} = \text{متغير وهمي (حيث أن الأخبار السيئة = ١ ، الأخبار الجيدة = ٠)}$$

$$e_{it} = \text{أخطاء الانحدار}$$

من خلال المعادلة السابقة، يتم استنتاج الوقتية من خلال استجابة الأرباح المحاسبية للتغير في القيمة السوقية (العائد). حيث أن المعامل β_2 يقيس استجابة الأرباح المحاسبية إلى الأخبار الجيدة الحالية في حين أن المعامل β_3 يقيس الاستجابة المضافة للأخبار السيئة بالنسبة إلى الأخبار الجيدة. أي أن مجموع حساسية الأرباح إلى العوائد الإيجابية والسلبية هو β_2 و $(\beta_3 + \beta_2)$ على التوالي. ففي إطار الحيطة والحذر المحاسبي ستكون الأرباح لديها حساسية أعلى للأخبار السيئة بالمقارنة مع الأخبار الجيدة. نتيجة لذلك، من المتوقع أن تكون الأرباح أكثر ارتباطا مع تحركات أسعار الأسهم في فترات اتسمت بالأخبار السيئة مما كان عليه في فترات اتسمت بالأخبار الطيبة. ولذلك من المتوقع أن يكون المعامل β_3 موجب، وكذلك سيكون معامل نموذج الانحدار للعائدات السلبية $(\beta_3 + \beta_2)$ أعلى من معامل العوائد الإيجابية β_2 . وكلما زاد الفرق بين هذين المعاملين كلما دل على أن الأرباح المحاسبية أكثر تحفظا.

وبالتالي فإنه من المتوقع عندما يكون هناك قانون قوي لحماية المساهمين (ارتفاع تكلفة التقاضي من المساهمين) فهذا سيزيد من الحوافز لكل من المديرين ومراجعي الحسابات لإدراج الخسائر الاقتصادية في الدخل المحاسبي في الوقت المناسب بسبب وجود حماية قوية لحقوق المساهمين. ومن ناحية أخرى، عندما يكون القانون لحماية المساهمين ضعيف فإن حافز المديرين ومراجعي الحسابات سيكون منخفض نسبياً ليكشف النقاب عن أنباء سيئة في الوقت المناسب، وذلك نظراً لضعف حماية المستثمر. وبعبارة أخرى، عندما يكون القانون لحماية المساهمين ضعيف فإن العلاقة بين الأرباح والتوقيت المناسب لسماع أنباء سيئة وجيدة سيكون أقل تبايناً مقارنة لو أن قانون حماية المساهمين كان قوياً.

٣-٥ عينة الدراسة

تم الحصول على بيانات الدراسة من الهيئة العامة لسوق المال والتي تشمل: الأسعار السوقية للأسهم والتقارير المالية السنوية للشركات، حيث يستند التحليل في هذه الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي على مدى فترة ثمان سنوات من عام ٢٠٠١م إلى عام ٢٠٠٨م، وقد اشتملت العينة على ٥١ شركة مساهمة من أصل ١٢٢ شركة. ووفقاً للبحوث التجريبية السابقة في هذا المجال فقد تم استبعاد جميع شركات المصارف، وشركات التأمين، والشركات المالية بسبب اختلاف هيكل القوائم المالية لهذه الشركات عن الشركات غير المالية. علاوة على ذلك، تم استبعاد أي شركة لا تتوافر فيها بيانات عن صافي الدخل، أو إجمالي الموجودات، أو التدفق النقدي، أو أي متغير آخر مستخدم في هذه الدراسة. كما تم استبعاد المشاهدات التي لا تتوافر عنها معلومات كافية لاحتساب متغيرات الدراسة الأساسية. وبمراعاة هذه الأسس تم اختيار ٥١ شركة تمثل ٢٥٪ تقريباً من شركات مجتمع الدراسة والتي استوفت الشروط السابقة - منها ٥ شركات في قطاع البتروكيماويات، ٨ شركات في قطاع الاسمنت، ٢ شركات في قطاع التجزئة، ١ شركة في قطاع الطاقة، ١٠ شركات في قطاع الزراعة، ٥ شركات في قطاع الاستثمار المتعدد، ٥ شركات في قطاع الاستثمار

الصناعي، ٦ شركات في قطاع التشييد والبناء، ٣ شركات في قطاع التطوير العقاري، ٣ شركات في قطاع النقل، ٢ شركة في قطاع الفنادق والسياحة.

وبذلك تتكون عينة الدراسة من ٤٠٨ مشاهدة لعدد ٥١ شركة موزعة على الفترة الزمنية من عام ٢٠٠١م إلى عام ٢٠٠٨م. لاختبار فرضية البحث تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين هما: الفترة الأولى وتغطي السنوات من عام ٢٠٠١م إلى عام ٢٠٠٤م والفترة الثانية تغطي السنوات من عام ٢٠٠٥م إلى عام ٢٠٠٨م، وبذلك تكون عدد المشاهدات لكل فترة ٢٠٤ مشاهدة. فالفترة الثانية تتميز عن الفترة الأولى بتأسيس هيئة سوق المال وما تبعها من لوائح وأنظمة لعل من أهمها لائحة حوكمة الشركات بالإضافة إلى أحقية الهيئة في فرض غرامات مالية، أو اتخاذ إجراءات قانونية عند حدوث أي مخالفة من الشركات، أو المتعاملين في السوق. وبذلك من المتوقع - كما ذكرنا مسبقاً - أن تكون جودة المعلومات المحاسبية في الفترة الثانية أعلى منها من الفترة الأولى، والجدول رقم (١) في ملاحق البحث يوضح وصفا لعينة البحث.

٦- نتائج البحث

في هذه الدراسة تم استخدام بيانات العينة النهائية للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي لمعرفة مدى تطور، أو تحسن جودة المعلومات المحاسبية من خلال تحليل الفترتين: الأولى من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤ والثانية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨. ويوضح الجدول رقم (١) وصفا لعينة البحث. حيث أن إجمالي عدد الشركات المدرجة في السوق حتى عام ٢٠٠٨ يبلغ عددها ١٢٣ شركة. أما عدد شركات العينة النهائية بعد حذف البنوك، وشركات التأمين، والكهرباء، وكذلك بيانات الشركات غير المكتملة فيبلغ ٥١ شركة، وبالتالي يكون عدد مشاهدات العينة النهائية للفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٨ فيبلغ عددها ٤٠٨ مشاهدة.

ويوضح الجدول رقم (٢) الوصف الإحصائي للمتغيرات المستخدمة في التحليل. حيث بلغ المتوسط (الوسيط) لإجمالي الأصول ٤٦١١ مليون ريال (٩٦٢ مليون ريال) أما

الانحراف المعياري فيبلغ ٢٣٥٨٣ مليون ريال. وهذا الفرق الكبير بين المتوسط والوسيط يظهر حجم التفاوت بين الشركات المدرجة في السوق. وبالنسبة للمتوسط (الوسيط) لإجمالي الاستحقاق فيبلغ -٢٦ مليون ريال (-١٢ مليون ريال) أما الانحراف المعياري فيبلغ ١١٨٦ مليون ريال. أما المتوسط (الوسيط) لصافي الربح فيبلغ ٤١٧ مليون ريال (٤٠ مليون ريال) والانحراف المعياري يبلغ ٢٣٤٣ مليون ريال. وهذا الفرق الكبير أيضاً بين المتوسط والوسيط يظهر حجم التفاوت بين الشركات في تحقيق الربحية، ويشير كذلك إلى القدرة الربحية الجيدة للشركات محل الدراسة وهو واضح من المتوسط (الوسيط) لربحية السهم والذي يبلغ ٨,٥ ريال (٦٩,٢ ريال). وبالنسبة للمتوسط (الوسيط) لإجمالي التدفق النقدي التشغيلي فيبلغ ٦٥٢ مليون ريال (٤٥ مليون ريال) أما الانحراف المعياري فيبلغ ٤٢٢٤ مليون ريال. بيانات صافي الربح والتدفق النقدي التشغيلي توضح أن الأداء المالي جيد للشركات محل الدراسة. إضافة إلى ذلك، أن حجم التفاوت بين الشركات في هذه المتغيرات تتطلب تقسيم العينة لأخذ الحجم في الاعتبار^(١).

في هذه الدراسة تم استخدام سبعة خصائص لتحديد مدى تطور جودة المعلومات المحاسبية وهي: جودة الاستحقاق، واستمرارية تحقيق الأرباح، والقدرة على التنبؤ بالأرباح، وتمهيد الدخل، وملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، والوقتية، والتحفيز المحاسبي. نتائج الدراسة لكل مقياس موضحة في الجداول من (٣) إلى (٩)، وأخيراً جدول (١٠) يلخص نتائج الدراسة. وبصفة عامة تشير النتائج إلى أن جودة المعلومات المحاسبية لعينة الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي تميل إلى حد ما للتحسن للفترة من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٨.

(١) هذه الدراسة لم تأخذ الحجم في الاعتبار، لأن ذلك سوف يخفف عدد المشاهدات مما قد يؤثر على تفسير النتائج. وعلى الرغم من ذلك فقد تم أخذ حجم الأصول والمديونية كمتغيرات مستقلة في النموذج للتحكم في حجم التفاوت بين الشركات. ولكن قد يكون من الملائم للبحوث المستقبلية تقسيم العينة بعد زيادة الفترة وزيادة عدد الشركات (من حيث حجم الأصول والربحية والتدفق النقدي والمديونية) من أجل تعميم النتائج بشكل أفضل.

ويحتوي الجدول (٣) على معامل الارتباط للمتغيرات المستخدمة في نموذج الانحدار. هذه المعاملات تم فحصها لتحديد ما إذا كانت الخاصية الإحصائية وهي الارتباط التام أو multicollinearity موجودة في النموذج^(١). وبما أن معامل الارتباط بين أي متغيرين هو أقل من ٠,٨٠، وبالتالي فإنه لا يشير إلى وجود قيمة عالية للارتباط بين المتغيرات. وفي الحقيقة ليست هناك أي علاقة تكون المعاملات فيها أكبر من ٠,٥٠، حيث أن قيم جميع المعاملات أقل بكثير من ٠,٥٠.

وقد تم قياس جودة الاستحقاقات من خلال الانحراف المعياري للبواقي لنموذج الانحدار للاستحقاقات الحالية والتدفقات النقدية التشغيلية السابقة والحالية والتالية والتي طبقها (Dechow and Dichev (2002). وتشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (٤) إن الانحراف المعياري للبواقي من الانحدار للفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨ يبلغ قيمته ٠,١٤٤، حيث أن الانحراف المعياري للبواقي من الانحدار للفترة الأولى من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٤ تبلغ قيمته ٠,١٤، في حين أن قيمته ارتفعت قليلاً إلى ٠,١٥ للفترة الثانية من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨. وهذا يشير إلى وجود تقارب كبير في جودة الاستحقاقات بين الفترتين.

نتائج التحليل على خاصيتي استمرارية تحقيق الأرباح، والقدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية معروضة في الجدول رقم (٥). حيث أن كل هذه المقاييس تعطي دلالة على أن جودة الأرباح انخفضت خلال الفترة الثانية (٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨) بالمقارنة مع الفترة الأولى (٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٤). فمن ناحية تحقيق الأرباح الحالية واستمراريته في المستقبل، نلاحظ أن المعامل انخفض من ٠,٠٩ إلى ٠,٥٧، والذي يشير ذلك إلى وجود

(١) Multicollinearity يحدث عندما يكون هناك ارتباط قوي بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة في النموذج، بحيث توفر معلومات زائدة عن الحاجة عن الاستجابة. ولا تؤثر هذه الخاصية على المعاملات المقدره - أي أنها لا تزال غير متحيزة ومتسقة - ولكن الأخطاء المعيارية لهذه المعاملات سوف تكون متحيزاً لأعلى. وهذا يجعل الاحتمالية أكثر عرضة أن نجد المعامل ليس ذات دلالة إحصائية، ولكن في غياب هذه الخاصية، نجد هذا المعامل ذات دلالة إحصائية.

انخفاض في نوعية الأرباح عبر الزمن. أما فيما يتعلق بقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ للأرباح المستقبلية، فنلاحظ أن الخطأ المعياري للانحدار كمقياس للجودة ارتفع من ٢٩, ٤ إلى ٨٧, ٦ بين هاتين الفترتين، الأمر الذي يشير أيضاً -بناءً على هذا المقياس- إلى انخفاض جودة الأرباح. ويمكن تفسير هذه الظاهرة إلى أن تحديد هذا المقياس لم يأخذ بعين الاعتبار فصل محتوى المعلومات المحاسبية ونشاطات الشركة الاقتصادية فيما يتعلق بخصائص جودة الأرباح.

الجدول رقم (٦) يبين نتائج تمهيد الدخل والذي يقدم أدلة على أن الشركات في الفترة الثانية أقل ميلاً لتمهيد الدخل من الفترة الأولى. وعلى وجه الخصوص التذبذب في تغير صافي الدخل للعينة في الفترة الأولى تبلغ (٠, ٠٠٣٦) وهي أقل من الفترة الثانية والتي تبلغ (٠, ٠٠٨١). وبالمثل، نسبة تباين التغير في صافي الدخل إلى تباين التغير في التدفقات النقدية التشغيلية أقل بالنسبة للعينة في الفترة الأولى حيث أن النسبة للفترة الأولى (٠, ٣٢٧) أقل من الفترة الثانية (٠, ٦٢٣)، وتزامنا مع المقياسين السابقين يمكن استخدام العلاقة بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية لمعرفة مدى حدوث تمهيد الدخل وذلك من خلال معامل ارتباط سبيرمان. حيث أن العديد من الدراسات وجدت أن العلاقة سالبة بين الاستحقاقات، والتدفقات النقدية التشغيلية. فإذا افترضنا أن انخفاض تذبذب الأرباح يعتبر مؤشراً لتمهيد الدخل، والتي هي أداة من أدوات إدارة الأرباح، فيمكننا القول إن زيادة تذبذب الأرباح يعتبر مؤشراً لجودة الأرباح. وبمعنى آخر كلما كانت العلاقة أكثر سلبية فيعني هذا أن هناك ميل أكثر لتمهيد الدخل. وتشير النتائج إلى أن معامل الارتباط بين هذين المتغيرين في الفترة الأولى يبلغ (-٣٢٥, ٠) وهو بشكل ملحوظ أكثر سلبية من الفترة الثانية والذي يبلغ (-٢٣٣, ٠). هذه النتيجة تشير أيضاً إلى أن الفترة الأولى أكثر ميلاً لتمهيد الدخل من الفترة الثانية.

النتائج الخاصة لملاءمة القيمة موضحة بالجدولين رقم (٧) ورقم (٨). حيث وجدت هذه الدراسة ومن خلال استخدام نموذج السعر ونموذج العائد أن المعلومات المحاسبية ترتبط بعلاقة قوية بمستويات أسعار الأسهم بشكل إيجابي وذو دلالة

إحصائية معنوية مرتفعة لعينة الشركات، وأن هذه العلاقة في الفترة الثانية أقوى من الفترة الأولى. حيث أن معامل التحديد R^2 (R-squared) في الفترة الأولى لكل من نموذج السعر ونموذج العائد هما ٦٤٪ و ٤٠٪ على التوالي، في حين أن R^2 في الفترة الثانية لكل من نموذج السعر ونموذج العائد هما ٨٢٪ و ١٥٪ على التوالي. هذه النتائج - بناءً على مقياس R^2 - تشير إلى ارتفاع في جودة المعلومات المحاسبية مع مرور الوقت.

ويشير الجدول رقم (٩) إلى النتائج بالنسبة للوقتية وذلك باستخدام نموذج معكوس العائد وفقاً لنموذج (Basu 1997). وقد وجدت هذه الدراسة أن المعلومات المحاسبية ترتبط بالعائد بشكل ايجابي وذو دلالة إحصائية معنوية مرتفعة لعينة الشركات، وأن هذه العلاقة في الفترة الثانية أقوى من الفترة الأولى. حيث أن R^2 في الفترة الأولى تبلغ ٢٪، في حين أن R^2 في الفترة الثانية تبلغ ٧٪. هذه النتائج - بناءً على مقياس R^2 - تشير أيضاً إلى ارتفاع في جودة المعلومات المحاسبية مع مرور الوقت.

ويشير أيضاً الجدول رقم (٩) إلى النتائج بالنسبة للتحفظ المحاسبي ويتضح ذلك من معامل الميل من الانحدار حسب مقياس (Basu 1997) للتحفظ المحاسبي. حيث أن هذا المعامل بلغ ١٠، ٠ في الفترة الثانية من العينة (٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨) وهو أعلى مما كانت عليه في الفترة الأولى (٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٤) والذي بلغ ٠، ٠٢.

تظهر النتائج أن اختبار t للشركات في الفترة الأولى تبلغ قيمته (٠، ٩٨) عند درجة معنوية قدرها (٠، ٣٢)؛ مما يعني أنه ليس ذا دلالة إحصائية. أما الشركات في الفترة الثانية فقد بلغ اختبار t لها (٢، ٣٨) عند درجة معنوية قدرها (٠، ٠١٨)، مما يعني وجود دلالة إحصائية. وتدلل هذه النتائج على أن الفترة الثانية في الشركات السعودية بشكل عام أعلى من الفترة الأولى في التحفظ المحاسبي. وكما أشرنا مسبقاً، بالنسبة لمعامل التحديد R^2 لنموذج التحفظ المحاسبي في الشركات محل الدراسة فيبلغ في الفترة الثانية (٧٪) وهو أعلى من الفترة الأولى (٢٪). وبالنظر لهذا المقياس يتبين لنا أيضاً التطور الايجابي لجودة الأرباح مع مرور الوقت.

ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى وجود دوافع لدى إدارة الشركة والمراجع القانوني للشركة لدمج الخسائر في الدخل المحاسبي ، للحد من العقوبات والغرامات التي أعلنتها هيئة سوق المال أو الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين سواء لرؤساء مجالس إدارة الشركات، أو المتعاملين المخالفين لأنظمة الهيئة، أو للشركات المخالفة. كذلك زيادة الوسائل الرقابية من الملاك والمحللين الماليين وزيادة وعي المستثمرين في الفترات الأخيرة قد يجبر إدارة الشركة والمراجع القانوني للشركة لأخذ الحيطة والحذر في إفصاح البيانات المحاسبية . وهذا بالطبع سوف يعطي صورة قوية تجاه جميع المستثمرين بأن هناك أنظمة وقوانين يجب مراعاتها من قبل جميع المتعاملين سواء أفراد أو شركات، وبالتالي سيكون أثره واضح على جودة المعلومات المحاسبية.

٧- خلاصة وحدود البحث

١-٧ الخلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى تطور جودة المعلومات المحاسبية على مر الزمن للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي بين عامي ٢٠٠١م وعام ٢٠٠٨م. وقد تم تقييم جودة المعلومات المحاسبية من خلال مقاييس محاسبية وسوقية وهي: جودة الاستحقاقات، والاستمرارية والقدرة على التنبؤ، وتمهيد الربح، ملاءمة القيمة، والوقتية، والتحفظ المحاسبي. النتائج الرئيسية لهذا التحليل يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- تحسن جودة المعلومات المحاسبية للشركات السعودية على مر الزمن للشركات بين عامي ٢٠٠١م وعام ٢٠٠٨م. ويمكن ملاحظة هذا الاتجاه من خلال خاصية تمهيد الدخل وملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية والوقتية ودرجة التحفظ المحاسبي.
- أما بالنسبة إلى الاستمرارية والقدرة على التنبؤ فقد أظهرت نتائج معاكسة. أما من ناحية خاصية جودة الاستحقاقات فلم يكن هناك أي تغيير.

ويمكن إرجاع التغييرات في سوق الأسهم السعودي لعوامل اقتصادية عالمية بالإضافة إلى اختلاف طبيعة القطاعات من ضمن الأسباب الرئيسية لهذه النتائج في هذه الفترة. ومع ذلك، يقترح الباحث مزيداً من البحث من خلال زيادة الفترة، وأيضاً العينة وكذلك الأخذ في الاعتبار نوعية القطاع ومتغيرات أخرى كحجم الشركة ومستوى المديونية، لكي تعمم النتائج بشكل أفضل. وعلى الرغم من أن هناك بعض الانتقادات والقيود والتي قد تحد من تعميم هذه الدراسة، إلا أنه من الواضح أن التحليل التجريبي لجودة المعلومات المحاسبية للشركات السعودية هو في حاجة إلى مزيد من البحوث بالإضافة إلى ما ساهمت به هذه الدراسة.

وفي نهاية البحث وفي ضوء ما توصل إليه الباحث من نتائج، من المتوقع أن تساعد نتائج هذه الدراسة عدداً من الأطراف وبالأخص هيئة السوق المالية والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، والمحللين الماليين بالإضافة إلى الأكاديميين على فهم جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الشركات السعودية، فالمرشعون في السوق السعودية، خاصة هيئة السوق المالية، والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من المتوقع أن تساعدهم هذه الدراسة على ضرورة التأكيد على تطبيق حوكمة الشركات على مستوى القطاعات المختلفة وعلى ضرورة التأكيد على مراقبة مراجعي الحسابات، والعمل على تطوير وسائل الإفصاح والشفافية والمعايير المحاسبية في الشركات المساهمة للرفع من جودة المعلومات المحاسبية في الشركات السعودية. وأما المحللون الماليون فقد تقدم لهم هذه الدراسة جانباً تحليلياً يمكنهم من فهم أوسع لطبيعة الأرقام المحاسبية، مما يساعدهم على ترشيد قراراتهم الاستثمارية في السوق السعودية. وبالنسبة للأكاديميين فإن هذه الدراسة سوف تساهم في تطوير أفكارهم فيما يتعلق بمفاهيم ومقاييس جودة المعلومات المحاسبية.

ومن المتوقع فضلاً عن كل ما تقدم أن تسهم نتائج هذه الدراسة في زيادة الحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث المحاسبية الخاصة بقياس جودة المعلومات المحاسبية في مختلف الوحدات الاقتصادية بأسواق المال الصاعدة، وزيادة الحاجة إلى إجراء

المزيد من الدراسات لمعرفة العوامل التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة السعودية، وكذلك زيادة الحاجة إلى دراسات تتعلق بكفاءة سوق الأسهم السعودي، ومدى تأثير عملية الإفصاح والشفافية، ونشر المعلومات على المتعاملين في هذه الأسواق، وكذلك زيادة الحاجة إلى التعاون الوثيق بين هيئة السوق المالية والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من أجل رفع مستوى الإفصاح، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

٧-٢ قيود أو حدود الدراسة

هناك عدة قيود قد تؤثر على نتائج هذه الدراسة والتي من بينها: كفاءة السوق، وهيكل السوق، وكمية المعلومات التي تصل إلى السوق. أي إن هذه الاختلافات يمكن أن تؤثر على النتائج التجريبية التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة. إضافة إلى ذلك حجم العينة يعتبر صغيراً مقارنة مع البحوث التي أجريت على عينات أكبر، ونتيجة لذلك ينبغي توخي الحذر عند تفسير النتائج. كما أن استخدام الأساليب والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يمكن أن يكون منتقداً للأسباب التالية:

- لا يوجد تعريف متميز وموحد لجودة الأرباح والتي لا يمكننا تقييمها بطريقة تجريبية. حيث أن ذوي الخبرة والمعرفة يعتمدون على معايير مختلفة، مثل أهداف نظم المحاسبة، أو أهداف الاستثمار أو الدخل الاقتصادي... الخ. وهكذا. ولذلك يمكن الحصول على نتائج مختلفة بشأن جودة الأرباح.
- يوجد نقاط ضعف في المقاييس المستخدمة لتحديد جودة الأرباح. فمن ناحية، لا يمكن لتلك المقاييس أن تفرق بين العوامل المختلفة التي تؤثر على الأرباح، على سبيل المثال، التذبذب العشوائي، أو إدارة الأرباح الحقيقية أو إدارة المخاطر المحاسبية الخاطئة. هذه البنود المختلفة الواردة في هذه المقاييس تكون مشتركة في بند واحد وبالتالي يمكن ربطها فقط بصورة جزئية للإشارة إلى اتجاهات نوعية الأرباح. من ناحية أخرى فإن التدفقات النقدية عادة ما تكون مقاييس مناسبة والتي لا يمكن أن تتلاعب فيها الإدارة، في حين

أن الاستحقاق يعتبر غير ملائم لتحقيق جودة الأرباح على اعتبار أن ارتفاع الاستحقاقات التراكمية تفسر على أنها شكل من أشكال إدارة الأرباح. مثل هذا الافتراض يثير بعض المشاكل حيث أن هناك بعض الدراسات التي وجدت أن الاستحقاقات التراكمية توفر معلومات أفضل من التدفقات النقدية. ونظرا لأنه من الصعوبة التفريق في البحوث التجريبية بين إدارة الأرباح (وهي سلبية على جودة الأرباح) والمعلومات (وهي إيجابية على جودة الأرباح) ينبغي اتخاذ العناية القصوى عند تحليل النتائج التجريبية في ظل الافتراض السلبي للمستحقات على جودة الأرباح.

• أخيرا فإن ضعف المقاييس الفردية التي يتم تحليلها في هذه الدراسة يجب أن تؤخذ في الاعتبار. وبالتالي تحديد الاستمرارية، وإدارة الأرباح لا تأخذ بعين الاعتبار جودة الأرباح التي تعتمد على كل المعلومات المحاسبية والاقتصادية. ولأجل أن نكون قادرين فعلا على التقييم ينبغي الفصل بين هذين العنصرين. بالإضافة إلى ذلك، ليس من السهولة تحديد ما إذا كانت الإدارة تتلاعب بالأرباح طالما أنه لا يزال غير مكتشف. علاوة على ذلك فإن المقياس المستخدم كما هو مطبق هنا هو مجرد محاولات لمراقبة إدارة الأرباح في الحسابات. لكن إدارة الأرباح الحقيقية تظل مهمة، والتي قد تؤدي إلى تقديم صورة متحيزة لمقياس إدارة الأرباح. أما فيما يتعلق بقياس القدرة على التنبؤ، السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا التنبؤ مركز فقط على نمو الأرباح؟ فقياس نوعية الاستحقاق يهمل محتوى المعلومات من مستحقات. على سبيل المثال، يمكن لانخفاض قيمة الاحتياطيات أن تفسر على أنها خاطئة، بغض النظر عن كون مثل هذا الانخفاض يستند إلى معلومات إضافية والتي يمكن أن توصلها. كما أنه من الصعب تقييم نتائج قياس التذبذب، حيث أن هناك آراء مثيرة للجدل في أدبيات المحاسبة حول ما إذا كان انخفاض قياس التقلب يشير إلى جودة أرباح عالية أو ينبغي أن تفسر بأنها شكل من إدارة الأرباح. كذلك ملائمة القيمة أو

عملية العلاقة بين الأرباح وعوائد السوق تفتقر للأساس النظري. حيث يمكن أن تكون التغييرات في عوائد السوق راجعة إلى معلومات بديلة، والتي يمكن أن تكون أكثر موثوقية، أو أكثر ذات صلة، أو أسرع من الأرباح الواردة في التقارير المالية، علاوة على ذلك أشار Penman (٢٠٠٣) إلى مشاكل تفسير انخفاض العلاقة بين الأرباح وعوائد السوق باعتبار أنها منخفضة الجودة، وبالتالي فإن انخفاض القيمة قد تكون ذات صلة بالأرباح الناجمة عن التنمية مثل حالة الفقاعة في سوق الأسهم.

المصادر والمراجع الرئيسية

أولاً: المراجع العربية:

- السهلي، محمد سلطان (٢٠٠٦)، "إدارة الربح في الشركات السعودية"، الإدارة العامة، المجلد ٤٦، العدد ٣، ص ٥١٣ - ٥٤٥.
- السهلي، محمد سلطان (٢٠٠٩) "التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية". المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد (١٦) العدد (١) ٧-٢٥
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (٢٠٠٧). مفاهيم المحاسبة المالية. الرياض.
- حازم حسن. (٢٠٠٢)، دروس مستفادة من انهيار شركة إنرون، مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية العدد ١٣، ص ١-٢
- عسيري، عبد الله علي. (٢٠٠٢)، "تمهيد الدخل من قبل الشركات المساهمة السعودية -دراسة ميدانية."، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد ٢٩، العدد ٢، ص ٢٥٥ - ٢٨٨.
- نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Aboody. D., J. Hughes. and J. Liu. 2005. "Earnings Quality, Insider Trading, and Cost of Capital". Journal of Accounting Research 43 (5): 651-673.
- Ali . A., and L. Hwang, 2000. "Country-Specific Factors Related to Financial Reporting and The Value Relevance of Accounting Data". Journal of Accounting Research , Vol.38. No.1. PP.121-.
- Ali. A., Zarowin. P., 1992. "The role of earnings levels in annual earnings returns studies". Journal of Accounting Research. Vol. 30 (2). 28696-.
- Alsaman. A., 2003. "The Value Relevance of Accounting Numbers and the Implications for International Accounting Standards Harmonization: Evidence from Saudi Arabia and Kuwait." Unpublished PhD Dissertation. Florida Atlantic University. USA.

- Alton B. Harris and Andrea S. Kramer. 2003. "Corporate Governance: Pre-Enron. Post-Enron" (<http://www.uhlaw.com/files/Publication>)
- Amir. Eli. Trevor S. Harris. and Elizabeth K. Venuti. 1993. "A Comparison of the Value Relevance of U.S. vs. non-U.S. GAAP Accounting Measures Using Form 20-F Reconciliations." *Journal of Accounting Research*. vol. 31 (Supplement): 230-264.
- Ashbaugh. H. 2001. "Domestic Accounting Standards. International Accounting Standards. and the Predictability of Earnings. " *Journal of Accounting Research* 39: 417- 434
- Ball. R., and P. Brown. 1968. "An Empirical Evaluation of Accounting Income Numbers." *Journal of Accounting Research*. vol. 6 (Autumn):159-178.
- Ball. R., Kothari. S., and Robin. A.,2000a. "The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings." *Journal of Accounting and Economics* 29. 151-.
- Ball. R., Robin. R., and Wu. J., 2000b. "Incentives versus standards: Properties of accounting income in four Asian countries." *Journal of Accounting and Economics*. Volume 36. Issue 13-. December 2003. Pages 235270-.
- Ball. R., Shivakumar. L., 2005. "Earnings quality in U.K. private firms: comparative loss recognition timeliness. " *Journal of Accounting & Economics* 39. 83-128.
- Barth. M., Beaver. W., and Landsman. W., 2001. "The relevance of the value relevance literature for financial accounting standard setting: Another view." *Journal of Accounting and Economics* 31. 77104-.
- Barth. M., W. Landsman. and M. Lang. 2008. "International Accounting Standards and accounting quality. " *Journal of Accounting Research* 46 (3): 467498-.

- Barth. M., W. Landsman, M. Lang, and C. Williams. 2006. "Accounting Quality: International Accounting Standards and US GAAP." Working paper.
- Basu. S.. 1997. "The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings." *Journal of Accounting and Economics* 24. 337-.
- Beaver. W. H.. 1997. "Financial Reporting: An Accounting Revolution. " Prentice Hall.
- Beneish. M.D. and M.E. Vargus. 2002. " Insider Trading, Earnings Quality, and Accrual Mispricing".*The Accounting Review* 77 (4): 755791-.
- Benston. G. J., and A. Hartgraves 2002. "Enron: what happened and what we can learn from it." *Journal of Accounting and Public Policy* 21: 105127-.
- Beresford. Dennis R. Johnson. Todd L. (1995). "Interactions Between the FASB and the Academic Community." *Accounting Horizons*. Vol. 9. Issue 4. pp. 74-79.
- Bhattacharya. U., Daouk. H., 2002. "The world price of insider trading. *Journal of Finance* 57 (1). 75-108.
- Biddle. G. C. and Hilary G. 2006. "Accounting Quality and Firm-Level Capital Investment. " *The Accounting Review* 81 (5): 963982-.
- Biddle. G., Seow. G., and Siegel. A. 1995. "Relative versus incremental information content." *Contemporary Accounting Research*. 12: 123-.
- Brennan. J., 1991. "A Perspective on Accounting and Stock Prices. " *The Accounting Review*. Vol. 66., 1991.PP.6780-.
- Bodie. Z., A. Kane, and A. Marcus. 2002. "Investments." 6th edition. New York, NY:McGraw-Hill
- Bricker. R. Gary Previts, Thomas Robinson, and Stephen Young.(1995). "Financial Analyst Assessment of Company Earnings Quality. " *Journal of Accounting, Auditing, and Finance* 10. pp. 541554-.

- Bushman, Robert. Abbie Smith. 2001. "Financial accounting information and corporate governance." *Journal of Accounting and Economics*. vol 32. pp. 237333-.
- Cadbury Committee. 1992. "European Corporate Governance Institute."
- Collins. D. and S. Kothari. 1989. "An analysis of inter-temporal and cross-sectional determinants of earnings response coefficients." *Journal of Accounting and Economics*11: 143181-.
- Collins. D., Maydew. E., and Weiss. I. 1997. "Changes in the value-relevance of earnings and book values over the past forty years." *Journal of Accounting and Economics* 24. 3967-.
- Dechow. P.M. 1994. "Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance: The role of accounting accruals. " *Journal of Accounting and Economics*18: 342.46-
- Dechow. P.M. and Deichev. I.D. 2002. "The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors. " *The Accounting Review* 77 (Supplement): 3559-.
- Dechow. P., and Schrand. C. (2004). "Earnings quality. " *The Research Foundation of CFA Institute*.
- Dechow. Patricia M., and Weili Ge. 2003. "Earnings, Cash Flows, Persistence, and Growth." Working paper, University of Michigan.
- Dechow. Patricia M., Richard G. Sloan, and Amy P. Sweeney. 1995. "Detecting Earnings Management." *Accounting Review*. vol. 70, no. 2 (April):193-226.
- Dechow. P., 1996. "Causes and Consequences of Earnings Manipulation: An Analysis of Firms Subject to Enforcement Actions by the SEC." *Contemporary Accounting Research*. vol.13, no. 1 (Spring):1-36.
- Easton. P., and Harris. T., 1991. "Earnings as an explanatory variable for returns. " *Journal of Accounting Research* 29. 1936-.

- Eckel.N. 1981. "The income smoothing hypothesis Revisited." Abacus. vol.17. No.1.
- Feltham. G.. and Ohlson. J.. 1995. "Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities. " Contemporary Accounting Research 11. 689731-.
- Francis. J. and Schipper. K.. 1999. "Have financial statements lost their relevance?" Journal of Accounting Research 37(2). 319352-.
- Francis. J.. R. LaFond. P. M. Olsson. and K. Schipper. 2004. "Costs of Equity and Earnings Attributes. " The Accounting Review 79 (4): 967-1010.
- Francis. J.. Shipper. K.. Vincent. L.. 2004. "The Relative and Incremental Explanatory Power of Earnings and Alternative (to Earnings) Performance Measures for Return." Contemporary Accounting Research. Vol. 20. Issue 1. pp. 121-164.
- Harris. M.. and Muller. K.. 1999. "The market valuation of IAS versus US-GAAP accounting measures using Form 20-F reconciliations. " Journal of Accounting and Economics 26. 285- 312.
- Harris. T.. Lang. M.. and Moller. H. 1994. "The Value Relevance of German Accounting Measures: An empirical analysis. " Journal of Accounting Research 32 (Spring). 187209-.
- Joos. P. and M. Lang. 1994. "The Effects of Accounting Diversity: Evidence from the European Union. " Journal of Accounting Research 32 (Supplement): 141168-.
- King. R.. and Langli. J.. 1998. "Accounting diversity and firm valuation. " The International Journal of Accounting 33. 529567-.
- Kormendi. R. and R. Lipe. 1987. "Earnings Innovations. Earnings Persistence. and Stock Returns." Journal of Business 60 (3): 323345-.
- Kothari. S.. 2001. "Capital market research in accounting. " Journal of Accounting and Economics 31. 105- 231.

- Kothari, S., and Zimmerman, J.. 1995. "Price and return models. " Journal of Accounting and Economics 20. 155192-.
- Land, J., and M. Lang. 2002. "Empirical evidence on the evolution of international earnings. " The Accounting Review (Supplement): 115133-.
- Lang, M., J. Raedy, and M. Yetman. 2003. "How Representative are Firms that are Cross Listed in the United States?" An Analysis of Accounting Quality." Journal of Accounting Research. 41: 363386-.
- Lang, M; J. Raedy, and W. Wilson. 2006. "Earnings Management and Cross-Listing: Are Reconciled Earnings Comparable to U.S. Earnings?" Journal of Accounting & Economics. 42: 255283-.
- Lev, B. (1989). "On the usefulness of earnings and earnings research: Lessons and directions from two decades of empirical research." Journal of Accounting Research. 27(Supplement).153192-.
- Levitt, A.. 1998. "The importance of high-quality accounting standards. " Accounting Horizons 12. 7982-.
- Leuz, C., Nanda, D., Wysocki, P.. 2003. "Earnings management and investor protection: an international comparison. " Journal of Financial Economics 69. 505-527.
- Lipe, Robert.. 1990. "The Relation Between Stock Returns and Accounting Earnings Given Alternative Information." Accounting Review. Vol. 65. Issue 1. pp. 49-71.
- McNichols, Maureen F.. 2002. "Discussion of the quality of accruals and earnings: the role of accrual estimation errors." Accounting Review 77 (Supplement), pp. 6169-.
- Mikhail, M. B., B. R. Walther, and R. H. Willis. 2003. "Reactions to dividend changes conditional on earnings quality. " Journal of Accounting, Auditing and Finance 18. 121151-.

- Myers. J. N., Myers. L. A., Omer. T. C., 2003. "Exploring the term of the relationship and the quality of earnings: A case for mandatory auditor rotation?" *Accounting Review* 78 (3), 779.
- Nashwa , G., 2003. "Audit Committee : The Solution to Quality Financial Reporting." *The CPA Journal* . .P.6
- OECD Principles of Corporate Governance. 2004. "OECD." <http://www.oecd.org/> .
- Ohlson. J., 1995. "Earnings, book values, and dividends in equity valuation." *Contemporary Accounting Research* 11, 661687-.
- Pagano. M., A. Roell, and J. Zehner. 2002. "The Geography of Equity Listings: Why do Companies List Abroad?" *Journal of Finance*, 57: 2651-2694.
- Penman. S. H., "The Quality of Financial Statements: Perspectives from the Recent Stock Market Bubble." *Accounting Horizons*, Vol.17, Supplement, 2003.
- Penman. S.H. and X. Zhang. 2002. "Accounting Conservatism, the Quality of Earnings and Stock returns." *The Accounting Review* 77 (2): 237264-.
- Pope. P., and Walker. M., 1999. "International differences in timeliness, conservatism and classification of earnings." *Journal of Accounting Research* 37, 53-99.
- Pownall. G., and Schipper. K., 1999. "Implications of accounting research for the SEC's consideration of international accounting standards for U.S. Securities offerings." *Accounting Horizons* 13, 259280-.
- Revsine. L., D.W. Collins, and W.B. Johnson. 1999. "Financial Reporting and Analysis." Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.
- Schipper. K. and L. Vencent (2003). "Earnings quality" *Accounting horizons*, 17, 97, 110.

- Sen, P.K. 2005. "Reported Earnings Quality Under Conservative Accounting and Auditing." *Journal of Accounting, Auditing and Finance* 20 (3): 229256-.
- Tarca, A. 2004. "International Convergence of Accounting Practices: Choosing Between IAS and US GAAP." *Journal of International Financial Management and Accounting*. 15: 6091-.
- Wang, D. 2006. "Founding Family Ownership and Earnings Quality." *Journal of Accounting Research* 44 (3): 619656-.
- Wysocki, .D. 2005. "Assessing Earnings and Accruals Quality: U.S. and International Evidence." Working Paper. MIT Sloan School of Management.

ملاحق البحث

جدول رقم (١) عينة الدراسة

123	عدد الشركات المدرجة في السوق السعودي
26	البنوك وشركات التأمين والكهرباء
46	بيانات شركات غير مكتملة
51	عدد شركات العينة النهائية
408	عدد مشاهدات العينة النهائية للفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٨

جدول رقم (٢) بيانات إحصائية للمتغيرات الرئيسية

العائد على السهم	سعر السهم	ربحية السهم	القيمة الدفترية	التدفق التشغيلي بالمليون	صافي الربح بالمليون	الأصول بالمليون	إجمالي الاستحقاق بالمليون	مشاهدات	
0.40	185.38	5.86	57.92	652.56	417.18	4611	-26.14	408	Mean
0.10	88.88	2.69	52.30	45.33	40.20	926.63	-12.08	408	Median
1.13	281.3	9.60	55.12	4224.6	2343.21	23583	1186	408	Standard Deviation
-0.92	8.05	-19.22	7.02	-816.97	-433.99	16.95	-8186	408	Minimum
13.14	3299	60.25	800	48609	27022	271759	15907	408	Maximum
41.81	41.51	6.35	80.88	92	83	82	97	408	Kurtosis
4.75	5.06	2.10	6.52	9	9	9	5	408	Skewness

بيانات إحصائية للمتغيرات الإضافية

التدفقات النقدية مقسوما على الموجودات	لوغاريتم مجموع الموجودات	المبيعات مقسوما على إجمالي الموجودات	النسبة المئوية للتغير في مجموع الخصوم	النسبة المئوية للتغير في حقوق المساهمين	النسبة المئوية للتغير في المبيعات	إجمالي المطلوبات مقسوما على الموجودات	مشاهدات	
0.080	20.527	0.102	-0.079	0.062	0.063	0.262	408	Mean
0.067	20.527	0.083	0.027	0.036	0.135	0.224	408	Median
0.111	1.410	0.082	1.346	0.197	1.109	0.167	408	Std. Deviation
-0.602	16.611	-0.097	-24.316	-1.055	-9.364	0.002	408	Minimum
0.433	26.328	0.601	0.994	0.849	5.095	0.771	408	Maximum
3.578	2.102	2.760	261.506	5.483	32.277	0.020	408	Kurtosis
-0.403	0.736	1.067	-14.935	0.134	-3.573	0.808	408	Skewness

جدول رقم (٣) معامل الارتباط سبيرمان

التغير في سعر السهم ^٥	التغير في ربحية السهم	الدفترية	التغير في التدفق التشغيلي/ أصول	التغير في إجمالي الاستحقاقات/ أصول	ربحية السهم سابق	ربحية السهم	التغير في الربح/ أصول	أصول ثابتة/ أصول	تدفق تشغيل مستقبل/ الأصول	تدفق تشغيلي حالي/ الأصول	تدفق تشغيلي سابق/ الأصول	إجمالي الاستحقاقات/ الأصول	
												1.00	إجمالي الاستحقاقات/ الأصول
											1.00	-0.05	تدفق تشغيلي سابق/ الأصول
										1.00	0.41	-0.26	تدفق تشغيلي حالي/ الأصول
									1.00	0.41	0.46	0.02	تدفق تشغيل مستقبل/ الأصول
								1.00	0.25	0.24	0.25	-0.12	أصول ثابتة/ أصول
							1.00	0.06	0.11	0.19	-0.04	0.05	التغير في الربح/ أصول
						1.00	0.22	0.14	0.35	0.39	0.35	-0.01	ربحية السهم
					1.00	0.74	0.14	0.05	0.30	0.33	0.28	-0.03	ربحية السهم سابق
				1.00	-0.04	-0.04	0.02	-0.01	-0.02	-0.09	-0.06	0.15	التغير في إجمالي الاستحقاقات/ أصول
			1.00	-0.15	0.06	0.11	0.03	-0.07	0.00	0.14	-0.19	-0.13	التغير في التدفق التشغيلي/ أصول
		1.00	0.02	-0.03	0.24	0.44	0.06	0.03	0.12	0.05	0.09	0.04	الدفترية
	1.00	0.28	0.08	0.00	-0.36	0.35	0.11	0.13	0.07	0.09	0.09	0.02	التغير في ربحية السهم
1.00	0.25	0.22	0.03	-0.07	-0.17	0.00	-0.02	-0.02	-0.01	-0.04	-0.05	0.02	التغير في سعر السهم ^٥

جدول رقم (٤) جودة الاستحقاق

Accrual quality

2008 - 2005	2004 - 2001	2008 - 2001	الفترة
0.090	0.049	0.080	Adj. R ²
0.151	0.14	0.144	الانحراف المعياري Standard Error
150	152	302	المشاهدات
0.004	0.026	0.013	Coeff. α_0
0.155	1.136	0.806	t Stat
0.877	0.258	0.421	P-value
0.036	0.190	0.073	Coeff. α_1
0.309	1.060	0.787	t Stat
0.758	0.291	0.432	P-value
-0.381	-0.520	-0.413	Coeff. α_2
-3.778	-3.208	-5.011	t Stat
0.000***	0.002***	0.000***	P-value
0.171	0.088	0.129	Coeff. α_3
1.940	0.831	1.945	t Stat
0.054**	0.408	0.053**	P-value
-0.058	-0.047	-0.045	Coeff. α_4
-0.986	-1.022	-1.260	t Stat
0.326	0.309	0.209	P-value
0.363	0.333	0.335	Coeff. α_5
1.665	0.897	1.850	t Stat
0.098*	0.371	0.065*	P-value

*, **, *** Significant at ≤ 0.10 , 0.05, and 0.01 levels, respectively.

ملاحظة: قيم هذا الجدول تمثل الانحرافات المعيارية للأخطاء من المعادلة التالية:

$$TCA_{it}/A = \alpha_0 + \alpha_1 CFO_{it-1}/A + \alpha_2 CFO_{it}/A + \alpha_3 CFO_{it}/A + \alpha_4 \Delta REV_{it}/A + \alpha_5 FA_{it}/A + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث:

TCA_{it} = إجمالي المستحقات الحالية للشركة I في السنة t . وتحسب على النحو التالي: (Δ الأصول المتداولة - Δ النقدية) - (Δ الخصوم المتداولة - Δ الديون قصيرة الأجل) - الاستهلاك.

$$A = \text{إجمالي الأصول للشركة } I \text{ في نهاية العام } t.$$

$$CFO_{it} = \text{إجمالي التدفق النقدي التشغيلي للشركة } I \text{ في نهاية العام } t.$$

$$FA_i = \text{إجمالي الأصول الثابتة للشركة } i \text{ في نهاية العام } t.$$

$$\varepsilon_{it} = \text{أخطاء الانحدار}$$

تم استخدام الانحراف المعياري من البواقي (ε) من المعادلة (١) لقياس جودة أساس الاستحقاق. فالقيم الصغيرة للانحراف المعياري من البواقي يعني جودة عالية للمستحقات وبالتالي جودة معلومات محاسبية عالية.

جدول رقم (٥) الاستمرارية والقدرة على التنبؤ

Earnings Persistence and Predictability

2008 - 2005	2004 - 2001	2008 - 2001	الفترة
0.457	0.811	0.566	Adj. R ²
6.872	4.295	6.323	الانحراف المعياري Standard Error
204.000	204.000	408.000	المشاهدات
1.318	0.964	1.392	Coeff. ϕ_0
2.298	2.744	3.782	t Stat
0.023**	0.007***	0.000***	P-value
0.579	1.096	0.749	Coeff. ϕ_1
13.096	29.525	23.081	t Stat
0.000***	0.000***	0.000***	P-value

*, **, *** Significant at $\leq 0.10, 0.05, \text{ and } 0.01$ levels, respectively.

ملاحظة : قيم هذا الجدول تمثل معامل الانحدار والانحرافات المعيارية للأخطاء من المعادلة التالية:

$$EPS_{it} = \varphi_0 + \varphi_1 EPS_{it-1} + v_{it} \quad (2)$$

حيث:

$$EPS_{it} = \text{ربحية السهم للشركة } i \text{ في نهاية العام } t$$

$$v_{it} = \text{أخطاء الانحدار}$$

القيم الكبيرة تعني أرباح أكثر ثباتاً، وبالتالي أرباح أعلى جودة.

القيم الصغيرة من الانحرافات المعيارية للأخطاء تعني أكثر قابلية للتنبؤ وأرباح أعلى جودة.

تم قياس الاستمرارية على أساس المعامل المقدري في نموذج الانحدار من الأرباح الحالية (EPS_{it-1}) والأرباح المستقبلية (EPS_{it}). فعندما تكون قيمة المعامل φ_1 قريبة من ١ فهذا يدل على أن استمرارية الأرباح تكون عالية، في حين عندما تكون قيمة المعامل φ_0 قريبة من الصفر فهذا يدل على أن الأرباح المؤقتة أو غير المستمرة تكون عالية (أي أن استمرارية الأرباح تكون منخفضة). تم قياس القدرة على التنبؤ بالأرباح على أساس الانحراف المعياري من البواقي (U) من المعادلة رقم (٢). حيث أن القيم الصغيرة للانحراف المعياري من البواقي (U) تعني قدرة أكثر للتنبؤ بالأرباح وبالتالي جودة أعلى للمعلومات المحاسبية.

جدول رقم (٦) تمهيد الدخل Incom Smoothness

الفترة الثانية 2005-2008	الفترة الأولى 2001-2004	المقياس الإحصائي	مقياس تمهيد الدخل
0.0081	0.0036	تباين بواقي معادلة الانحدار رقم ٢	التذبذب في تغير صافي الدخل
0.623	0.327	حاصل قسمة تباين بواقي معادلة الانحدار رقم ٢ على تباين بواقي معادلة الانحدار رقم ٤	نسبة تباين التغير في صافي الدخل إلى تباين التغير في التدفقات النقدية التشغيلية
-0.233	-0.325	علاقة ارتباط سبيرمان للبواقي من المعادلات (٥) و (٦)	العلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية

$$\Delta NI = \beta_0 + \beta_1 LEV_{it} + \beta_2 GROWTH_{it} + \beta_3 EQ_{it} + \beta_4 LT_{it} + \beta_5 Sales_{it} + \beta_6 Size_{it} + \beta_7 CFO_{it} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

$$\Delta CFO = \beta_0 + \beta_1 LEV_{it} + \beta_2 GROWTH_{it} + \beta_3 EQ_{it} + \beta_4 LT_{it} + \beta_5 Sales_{it} + \beta_6 Size_{it} + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

$$CFO_{it} = \beta_0 + \beta_1 LEV_{it} + \beta_2 GROWTH_{it} + \beta_3 EQ_{it} + \beta_4 LT_{it} + \beta_5 Sales_{it} + \beta_6 Size_{it} + \varepsilon_{it} \quad (5)$$

$$ACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 LEV_{it} + \beta_2 GROWTH_{it} + \beta_3 EQ_{it} + \beta_4 LT_{it} + \beta_5 Sales_{it} + \beta_6 Size_{it} + \varepsilon_{it} \quad (6)$$

حيث:

LEV = إجمالي المطلوبات مقسوما على الموجودات؛

GROWTH = النسبة المئوية للتغيير في المبيعات؛

EQ = النسبة المئوية للتغيير في حقوق المساهمين؛

LT = النسبة المئوية للتغيير في مجموع الخصوم؛

Sales = المبيعات مقسوما على إجمالي الموجودات؛

Size = لوغاريتم مجموع الموجودات؛

CFO = التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل موزونة بمجموع الموجودات

تم استخدام ثلاثة مقاييس لقياس تمهيد الدخل وهي: درجة التذبذب في تغير صافي الدخل، ونسبة تباين التغير في صافي الدخل إلى تباين التغير في التدفقات النقدية التشغيلية، والعلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية. المقياس الأول هو درجة التذبذب في تغير صافي الدخل NIA (موزون بالقسمة على إجمالي الأصول)، تباين بواقى معادلة الانحدار هو مقياس التذبذب في صافي الدخل. المقياس الثاني لقياس تمهيد الدخل هو نسبة تباين التغير في صافي الدخل NIA إلى تباين التغير في التدفقات النقدية التشغيلية ΔCFO . المقياس الثالث لقياس تمهيد الدخل هو ارتباط سبيرمان بين المستحقات والتدفقات النقدية. بعد ذلك يتم مقارنة واختبار علاقة ارتباط البواقى للمعادلات (٥) و (٦) بين الفترتين.

جدول رقم (٧) ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية

Value Relevance of Accounting information

2008 - 2005	2004 - 2001	2008 - 2001	الفترة	نموذج السعر
0.8206952	0.6476955	0.71994901	Adj. R 2	
145.29897	119.98697	148.893124	الانحراف المعياري Standard Error	
204	204	408	المشاهدات	
-34.15529	-41.93337	-63.1943998	Coeff. γ_0	Coefficients معاملات الانحدار
-2.737712	-2.074328	-5.88012695	t Stat	
0.0067419***	0.0393228**	8.5832E-09***	P-value	
4.1710828	2.2430393	3.39344325	Coeff. γ_1	
23.580226	7.9253496	22.4281418	t Stat	
8.641E-60***	1.535E-13***	5.2543E-73***	P-value	
7.4663707	10.633186	8.87678326	Coeff. γ_2	
6.0250946	10.425278	10.2207139	t Stat	
7.94E-09***	1.279E-20***	5.7188E-22***	P-value	

*, **, *** Significant at ≤ 0.10 , 0.05 , and 0.01 levels, respectively.

ملاحظة : قيم هذا الجدول مأخوذة من المعادلة التالية:

$$P_{it} = \gamma_0 + \gamma_1 EPS_{it} + \gamma_2 BVS_{it} + \varepsilon_{it} \quad (7)$$

حيث:

P_i = سعر السهم للشركة I بعد أربعة أشهر من نهاية السنة المالية

EPS_{it} = ربحية السهم للشركة I في نهاية العام t

BVS_{it} = القيمة الدفترية للسهم للشركة I في نهاية العام t

ε_{it} = أخطاء الانحدار

تم قياس قوة الارتباط بين المتغيرات المحاسبية والسعر بالقوة التفسيرية (R^2) من الانحدار. وبالتالي ارتفاع R^2 في المعادلة (γ) تشير إلى جودة أعلى للبيانات المحاسبية.

جدول رقم (٨) ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية
Value Relevance of Accounting information

2008 - 2005	2004 - 2001	2008 - 2001	الفترة	نموذج العائد
0.1524	0.044	0.05579	Adj. R 2	
0.6917	1.34557	1.09744	الانحراف المعياري Standard Error	
204	204	408	المشاهدات	
0.1305	0.75192	0.4468	Coeff. α_0	Coefficients معاملات الانحدار
2.2246	6.7084	6.86093	t Stat	
0.0272***	2E-10***	2.6E-11***	P-value	
0.007	-0.0175	-0.0061	Coeff. α_1	Coefficients معاملات الانحدار
1.3031	-1.4857	-1.003	t Stat	
0.194	0.13892	0.31648	P-value	
0.0338	0.04075	0.04305	Coeff. α_2	Coefficients معاملات الانحدار
5.5775	1.5407	5.04241	t Stat	
8E-08***	0.12496	6.9E-07***	P-value	

*, **, *** Significant at $\leq 0.10, 0.05,$ and 0.01 levels, respectively

$$R_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 EPS_{it} / P_{it-1} + \alpha_2 \Delta EPS_{it} / P_{it-1} + e_{it} \quad (8)$$

حيث:

R_{it} = العائد على السهم ويحسب على أساس سعر السهم للشركة I بعد أربعة أشهر من نهاية السنة المالية، بالإضافة إلى التوزيعات ناقص سعر السهم للشركة I قبل ثمانية أشهر من نهاية السنة المالية مقسوما على سعر السهم للشركة I قبل ثمانية أشهر من نهاية السنة المالية في السنة.

$$EPS_{it} = \text{ربحية السهم للشركة } I \text{ في نهاية العام } t$$

$$\Delta EPS_{it} = \text{التغير في ربحية السهم للشركة } I \text{ بين السنة الحالية والسابقة.}$$

$$e_{it} = \text{أخطاء الانحدار}$$

تم قياس جودة المعلومات المحاسبية من خلال استخدام R^2 الناتج من الانحدار، وبالتالي ارتفاع R^2 في المعادلة (٨) يشير إلى جودة أعلى للبيانات المحاسبية. القيم الكبيرة للقوى التفسيرية $Adj. R^2$ تعني ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية

جدول رقم (٩) الوتية والتحفظ المحاسبي
Timeliness and Conservatism

2008 - 2005	2004 - 2001	2008 - 2001	الفترة	
0.07817	0.022124	0.03125	Adj. R 2	
0.053462	0.074757	0.068595	الانحراف المعياري Standard Error	
204	204	408	المشاهدات	
0.04846	0.046363	0.054096	Coeff. β_0	Coefficients
9.384066	6.387281	5.679746	t Stat	
1.63E-17***	1.19E-09***	4.71E-08***	P-value	
-0.01433	-0.01102	9.12E-05	Coeff. β_1	معاملات الانحدار
-1.10928	-0.97018	0.00617	t Stat	
0.268668	0.333146	0.995083	P-value	
-0.00562	-0.00633	-0.0111	Coeff. β_2	معاملات الانحدار
-1.86128	-0.94379	-1.25293	t Stat	
0.064202*	0.346433	0.211693	P-value	
0.109094	0.021955	0.064204	Coeff. β_3	معاملات الانحدار
2.384506	0.984416	2.204883	t Stat	
0.018056**	0.326119	0.028602**	P-value	

*, **, *** Significant at $\leq 0.10, 0.05,$ and 0.01 levels, respectively

ملاحظة : قيم هذا الجدول مأخوذة من المعادلة التالية:

$$EPS_{it} / P_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 D_{it} + \beta_2 R_{it} + \beta_3 R_{it} RD_{it} + e_{it} \quad (9)$$

حيث:

R_{it} = العائد على السهم ويحسب على أساس سعر السهم للشركة I بعد أربعة أشهر من نهاية السنة المالية، بالإضافة إلى التوزيعات ناقص سعر السهم للشركة I قبل ثمانية أشهر من نهاية السنة المالية مقسوما على سعر السهم للشركة I قبل ثمانية أشهر من نهاية السنة المالية في السنة.

$$EPS_{it} = \text{ربحية السهم للشركة } I \text{ في نهاية العام } t$$

$$P_{it-1} = \text{سعر السهم للشركة } I \text{ قبل ثمانية أشهر من نهاية السنة المالية}$$

$$D_{it} = \text{متغير وهمي (الأخبار السيئة = ١ ، الأخبار الجيدة = ٠)}$$

$$e_{it} = \text{أخطاء الانحدار}$$

تم قياس التوقيت من خلال استجابة الأرباح المحاسبية للتغير في القيمة السوقية (العائد). حيث أن المعامل β_2 يقيس استجابة الأرباح المحاسبية إلى الأخبار الجيدة الحالية، في حين أن المعامل β_3 يقيس الاستجابة المضافة للأخبار السيئة بالنسبة إلى الأخبار الجيدة. أي أن مجموع حساسية الأرباح إلى العوائد الإيجابية والسلبية هو β_2 و $(\beta_3 + \beta_2)$ على التوالي. ففي إطار الحيطة والحذر المحاسبي، ستكون الأرباح لديها حساسية أعلى للأخبار السيئة بالمقارنة مع الأخبار الجيدة. نتيجة لذلك، من المتوقع أن تكون الأرباح أكثر ارتباطا مع تحركات أسعار الأسهم في فترات اتسمت بالأخبار السيئة مما كان عليه في فترات اتسمت بالأخبار الطيبة. ولذلك من المتوقع أن يكون المعامل β_3 موجب، وكذلك سيكون معامل نموذج الانحدار للعائدات السلبية $(\beta_3 + \beta_2)$ أعلى من معامل العوائد الإيجابية β_2 . وكلما زاد الفرق بين هذين المعاملين كلما دل على أن الأرباح المحاسبية أكثر تحفظا.

أي أن القيم الكبيرة للقوة التفسيرية $Adj. R^2$ تعني ارتفاع التوقيت وبالتالي ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية، أما ارتفاع β_3 فيعني ارتفاع التحفظ.

جدول رقم (١٠) ملخص النتائج

الفترة الأعلى جودة	2008 - 2005	2008 - 2001	الفترة
			Adj. R 2
			الانحراف المعياري Standard Error
			المشاهدات
الأولى لكن ليس هناك اختلاف كبير	0.151	0.14	جودة الاستحقاق الانحراف المعياري
الأولى	0.579	1.09	الاستمرارية معامل الانحدار
الأولى	6.872	4.295	القدرة على التنبؤ الانحراف المعياري
الثانية	0.0081	0.0036	تمهيد الدخل التذبذب في تغير صافي الدخل
الثانية	0.623	0.327	تمهيد الدخل نسبة تباين التغير في صافي الدخل إلى تباين التغير في التدفقات النقدية التشغيلية
الثانية	-0.233	-0.325	تمهيد الدخل معامل الارتباط
الثانية	0.82 0.15	0.64 0.04	الملائمة Adj. R 2
الثانية	0.07	0.02	الوقتية Adj. R 2
الثانية	0.109094	0.021955	الحيطة والحذر معامل الانحدار

عرض كتاب مبادئ المحاسبة الإدارية مدخل إتخاذ القرارات

تأليف

أ.د. تهاني محمود النشار
أستاذ محاسبة التكاليف

أ.د. سعيد محمد الهلباوي
أستاذ محاسبة التكاليف

الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م، الجمعية السعودية للمحاسبة،
الرياض، المملكة العربية السعودية

عرض

د. حاتم رشاد محمد عبد الفتاح
قسم المحاسبة - كلية إدارة الأعمال
جامعة الملك سعود

كتاب مبادئ المحاسبة الإدارية: مدخل إتخاذ القرارات

تأليف

أ.د. سعيد محمد الهلباوي ، أ.د. تهاني محمود النشار

عرض / د. حاتم رشاد محمد عبد الفتاح

قسم المحاسبة - كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود

يتناول كتاب مبادئ المحاسبة الإدارية: مدخل إتخاذ القرارات المفاهيم الأساسية للمحاسبة الإدارية والتكاليف التي تعتبر الأساس في بناء المعرفة المحاسبية الأساسية التي يتعين على أي دارس الإلمام بها في المراحل الأولى قبل التخصص في التطبيقات المتقدمة للمحاسبة الإدارية والتكاليف، كما يغطي هذا الكتاب جانب من القرارات الإدارية، وإعداد وتجهيز البيانات المحاسبية الملائمة لإتخاذ هذه القرارات، وكيفية عرض هذه البيانات بالصورة التي تخدم أغراض إتخاذ القرارات.

وينقسم الكتاب إلى ستة فصول جاءت على النحو التالي:

الفصل الأول: مدخل إلى المحاسبة الإدارية :

تناول هذا الفصل عرض لبداية وتطور التوجه الإداري للمحاسبة، مع بيان أهم الفروق الأساسية بين المحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية، ثم إستعرض نماذج المحاسبة الإدارية، مثل نماذج محاسبة التكاليف التقليدية، ونماذج الرقابة على المخزون، ونماذج العلاقة بين التكلفة والحجم والأرباح، ونماذج تسعير التحويلات الداخلية، وقد تم تصميم هذه النماذج لإنتاج معلومات تفيد في مجال الرقابة باستخدام التغذية العكسية، وفي مجال التخطيط عن طريق التنبؤ بالنتائج المالية لبدائل القرار. كما تناول هذا الفصل العلاقة بين نظام المحاسبة عن التكلفة ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية، وكذلك بيان ماضي وحاضر ومستقبل المحاسبة الإدارية، والتعريف بأهم معالم التغيرات في بيئة الأعمال، والتي تمثل التحديات التي تواجه المحاسبة الإدارية

مثل تطبيق نظام الشراء/الإنتاج الآني (JIT)، وتطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة (TQM)، وإعادة هندسة العمليات، واستخدام نظرية القيود (TOC)، وزيادة حدة المنافسة العالمية، والتوسع في تبادل المعلومات إلكترونيا (EDI). وفي نهاية الفصل إستعرض الكتاب إطار التوجهات الحديثة لتطوير أدوات المحاسبة الإدارية والنتيجة عن تأثير تبني فلسفة الإدارة على أساس النشاط (ABM)، وتبني فلسفة الإدارة على أساس القيمة (VBM).

الفصل الثاني: تبويب التكاليف:

إستعرض هذا الفصل التبويبات المختلفة للتكاليف تبعا لموضوع القياس التكاليفي، مع بيان كيفية التمييز بين التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة، و التبويب تبعا لإمكانية الإلتصاق بموضوع القياس التكاليفي، مع بيان كيفية التمييز بين تكاليف الإنتاج والتكاليف الزمنية ومعالجتهم المعالجة المحاسبية السليمة، وكذلك تبويب التكاليف تبعا للتغيرات في مستوى النشاط، وكيفية التمييز بين التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة، وتبويبات أخرى للتكاليف لتحقيق أغراض مختلفة مثل: التكاليف الملزمة والإختيارية، والتكاليف الملائمة وغير الملائمة لأغراض إتخاذ القرارات، والتكاليف الخاضعة للرقابة والتحكم وغير الخاضعة للرقابة والتحكم، كما تناول هذا الفصل كيفية تحديد تكاليف الإنتاج في المنشآت الصناعية، وما يترتب علي ذلك من إعداد قائمة التكاليف لتحديد تكلفة الإنتاج التام، وقائمة التكاليف لتحديد تكلفة البضاعة المباعة، مع بيان الأثر على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في كل من المنشآت التجارية والصناعية.

الفصل الثالث: تحديد تكلفة المنتجات:

تناول هذا الفصل كيفية تحديد تكلفة المنتجات في ظل نظام تكاليف المراحل الإنتاجية، ونظام تكاليف الأوامر الإنتاجية، والشروط الواجب توافرها لتطبيق كل من النظامين، كما تطرق الفصل لمشكلة التدفق المادي لوحدات الإنتاج على الصورة التتابعية، ومشكلة قياس المخرجات لكل مرحلة إنتاجية، وما يستتبع ذلك تطبيق مفهوم الوحدات المتجانسة وتوزيع التكاليف. وفي نهاية الفصل تناول الكتاب آلية عمل نظام

تكاليف الأوامر الإنتاجية مبينا كيفية إعداد بطاقة تكاليف الأمر الإنتاجي، وقائمة تكاليف الأوامر الإنتاجية.

الفصل الرابع: تحليل سلوك التكاليف:

تعرض هذا الفصل لتحليل سلوك التكاليف، والتعرف على مفهوم التكلفة المتغيرة، ومفهوم التكلفة الثابتة، ومفهوم التكلفة الكلية، ومفهوم المدى الإنتاجي الملائم، ومفهوم التكلفة المختلطة، وكيفية الفصل بين الشق المتغير والشق الثابت في التكلفة المختلطة بإستخدام طريقة شكل الإنتشار، وطريقة الحدين الأعلى والأدنى، وطريقة تحليل الإنحدار الخطي (المربعات الصغرى).

الفصل الخامس: تحليل العلاقة بين التكاليف والحجم والأرباح:

تناول هذا الفصل كيفية إعداد قوائم الدخل على أساس وظيفي، وعلى أساس تحديد فائض المساهمة، كما تناول المفاهيم الأساسية لتحليل العلاقة بين التكاليف والحجم والأرباح مثل: مفهوم فائض المساهمة، ومفهوم نسبة فاض المساهمة، ومفهوم هيكل التكاليف، ومفهوم الرفع التشغيلي وعلاقته بهيكل التكاليف، والتأثيرات المختلفة للعلاقة بين هيكل التكاليف والرفع التشغيلي، ومفاهيم تحليل التعادل. كما تناول هذا الفصل تطويع تحليل العلاقة بين التكاليف والحجم والأرباح في ضوء ظروف عدم التأكد، وفي حالة تعدد المنتجات، وفي حالة وجود تغير في المخزون السلعي، وفي حالة إستخدام نظم مكافآت الأداء، هذا بالإضافة إلى تناول كيفية إستخدام تحليل العلاقة بين التكاليف والحجم والأرباح في مجال تخطيط الأرباح، وفي مجال تحسين ربحية والمنشأة، وفي مجال المفاضلة بين بدائل التشكيلة البيعية.

الفصل السادس: إتخاذ القرارات بإستخدام المعلومات الملائمة:

إستعرض هذا الفصل مفاهيم التكلفة المختلفة لأغراض إتخاذ القرارات مثل: مفهوم التكاليف التفاضلية، ومفهوم تكلفة الفرصة البديلة، ومفهوم التكلفة الغارقة، مع بيان كيفية إستخدام هذه المفاهيم في المواقف القرارية المختلفة مثل: قرار إضافة أو إسقاط خط إنتاجي معين، وقرارات تشكيلة المنتجات، وقرارات التسعير، وقرار تحديد

حجم موازنة الإعلان، وقرار المفاضلة بين الشراء أو التصنيع، وقرار المفاضلة بين التكنولوجيات البديلة، وقرار المفاضلة بين بيع المنتجات المشتركة عند نقطة الإشتقاق أم إستكمال إنتاجها، وقرار إستخدام الموارد النادرة نسبيا، وقرار الإستمرار في الإنتاج أو الإغلاق.

وأخيرا يجب التنويه إلى ان هذا الكتاب قد تضمن في نهاية كل فصل من فصوله الستة مجموعة من الأسئلة النظرية المقالية، وأسئلة الإختيار المتعدد (MCQ)، وحالات تطبيقية تغطي الموضوعات التي وردت بالفصل.

ومما سبق يتضح أن هذا الكتاب يمثل الأساس الذي يجب أن يعتمد عليه الدراسين والممارسين في مجال المحاسبة الإدارية، فقد جمع هذا الكتاب بين الأسس النظرية والواقع العملي في إطار متكامل وبأسلوب منطقي، وبلغة واضحة وسهلة الفهم، وبما يناسب المستوى المبتدئ لدراسي المحاسبة الإدارية.

وفي الختام لاشك ان هذا الكتاب يشكل إضافة قيمة، ويسهم بشكل كبير في سد النقص في الكتب العربية في مجال المحاسبة الإدارية.

Table of Contents

Page Number	Subject
9	Earnings Quality and Audit Quality: Empirical Study of the Saudi Listed Firms
33	The Development of Accounting Information Quality An Empirical Study on Saudi listed companies Between 2001 and 2008
109	Management Accounting Principles: Decision Making Approach

Editorial Board

Editor-in-Chief

Saleh Al Amary
King Saud University

vice-Editor-in-Chief

Obaid S. AlMotairy
Qasseem University

Associate Editors

Hussam A. Al-Angari
King AbduAziz University

Mohammed S. Alsehali
King Saud University

Saleh Al –Shenefy
King Saud University

Mohammed Al-Okeal
Institute of Public Admionistration

Ahmed M. Alslman
Qasseem University

Khalid Alkhater
Qatar University

Editorial Office

Editor-in-Chief Professor Saleh Alamary
Accounting Research Journal
Saudi Accounting Associatio
P.O.Box 71115 Riyadh 11587
Saudi Arabia
Phone : +966 -1- 4674263
Fax: +966 -1- 4674262
Email: saa@ksu.edu.sa

are to be finished with black india ink on white paper, with all lettering and symbols clearly included. Figures are to be planned for 80% reduction.

- 8- All research papers should follow a sound methodology and apply the standard requirements for a scientific research. It should follow the following framework:
 - One) An Arabic and an English abstracts describing the objectives, methodology and results of the research.
 - Two) An Introduction.
 - Three) Review of related literature.
 - Four) The hypotheses of the study.
 - Five) Methodology.
 - Six) Results of the study.
 - Seven) Conclusions and recommendations.
- 9- Standard methods should be followed for quotations, footnotes, and endnotes, A list of references should be presented in alphabetical order at the end of the paper.

Book Review:

Books reviewed should be unique, useful and newly published. Book reviews should follow the following format:

- 1- An introduction emphasizing the importance of the book and its subjects.
- 2- A description of the contents of the book.
- 3- A critical analysis of the contents.
- 4- A conclusion.

Comments:

Comments on research papers published are welcome. All Comments Should be supported by scientific evidence and they are subject to the same publication standards applied to refereed research. Comments are sent to the author of the related research and are published with the reply in the same issue.

Publication Policy

Accounting Research is a Refreed Journal with the objective of publishing original accounting and auditing research. The journal welcomes all research papers that contribute to the development of accounting theory and practice. Priority is given to empirical research related to the Arab environment.

The main sections of the **Journal** are:

- (1) Refreed Research papers.
- (2) Book Review.
- (3) Comments.

Refreed Research Papers:

All Research Papers Submitted for publication shall meet the following standards:

- 1- It Should Contribute to the existing accounting body of knowledge.
- 2- It Should be original and not previously published.
- 3- Papers should be submitted in good Arabic or English in both of the following two forms:
 - Paper: 3 copies in A4 paper size.
 - Magnetic: Floopy disc 3 ½ of IBM PC format in any of the following word processing file forms:
- 4- Maximum length of paper is 25-30 pages including the abstract, figures, tables, list of references and the Arabic or English summary.
- 5- The Margins are; 3.5 cm from the top, and 2.5 cm from the left, bottom, and right. These are to be strictly adhered to, even in the figures pages.
- 6- All figures and tables are to be totally integrated within the text and not at the end. Tables and figures captions should be written with the same size and font as the text, and located under the figure and on top of the table. The font used is courier.
- 7- Figures must be of high quality for direct reproduction. Drawings

Accounting Research



A Specialized Semiannual Journal

● Publisher: SAUDI ACCOUNTING ASSOCIATION

IN THIS ISSUE

- **Earnings Quality and Audit Quality: Empirical Study of the Saudi Listed Firms**

Dr. Yahya A. Al-Jabr
College Of Business Administration
King Saud University

- **The Development of Accounting Information Quality
An Empirical Study on Saudi listed companies Between
2001 and 2008**

Dr. Ahmad M. Alsalman
College of Economic and Management
Qassim University

- **Viewing for a book:
Management Accounting Principles: Decision Making Approach**
By

Prof. Saeed M. Al-Helbawy

Prof. Tahany M. Al-Nashar

Dr. Hatem R. Abd El-Fattah
College Of Business Administration
King Saud University

Volume (11) No. (2) - 1433H- 2012G